

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

شرح

ملحة الإعراب

تأليف

القاسم بن علي بن محمد
الحريدي البصري

شرح محمد بن أبي العراب

تحقيق وتعليق

غريد يوسف الشيخ محمد

دار الناشر العربي

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra,ahlamontada.com

شرح و ملحة الإعراب

تأليف

القاسم بن علي بن محمد
الحريري البصري

تحقيق وتعليق

غريد يوسف الشيخ محمد

الناشر

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتاب العربي
بيروت

ISBN: 9953-27-252-2

الطبعة الأولى

1425 هـ - 2004 م

ISBN 9953-27-252-2



9 789953 272528

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيلوس - الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 11-5769 بيروت 2200 1107 لبنان - بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الويب www.dar-alkitab-al-arabi.com و www.academiainternational.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

المؤلف هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري^(١) (٤٤٦ - ٥١٦ هـ / ١٠٥٤ - ١١٢٢ م): الأديب الكبير، صاحب «المقامات الحريري»، وهو الأثر الذي شُهر به الحريري وصار مثلاً يُحتذى لكل من يريد الكتابة بهذا الفن. ولد بالمشان (قرب البصرة)، وتوفي بالبصرة، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس. وله من الكتب: كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص». و«صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور» في التاريخ؛ و«توشيح البيان»، وله شعر حسن في «ديوان»، و«ديوان رسائل». وله «ملحة الإعراب وسنخة الآداب» و«شرح ملحة الإعراب» وهو الكتاب الذي بين أيدينا. والمنظومة «ملحة الإعراب» أهمية كبيرة بين أراجيز النحو لما لها من تميّز من حيث سهولة الوضع، وسلامة المعنى. وقد التزم الحريري في هذا الكتاب بأن يأتي في آخر كلّ باب بمثال يوضحه.

وقد اعتنى الكثيرون من علماء اللغة العربية بهذه الأرجوزة فشرحوها وعلقوا عليها الحواشي المتنوعة؛ ومن أهم هذه الشروح: شرح الناظم نفسه. و«الملحة على الملحة» للجلال السيوطي.

و«تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحة الإعراب وسنخة الآداب» تأليف الشيخ العالم محمد بن محمد عمر يحرق الحضرمي. و«مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحة الإعراب» لمحمد العاقب بن سيّد محمد السوسي.

أما معنى «سنخة الآداب» فقد جاء في «الصحاح»: السّخ: الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها، وسخ في العلم ستوخاً رسخ فيه.

(١) انظر وفيات الأعيان ٤١٩/١، ومعاذ التنصيص ٢٧٢/٣، ومرآة الزمان ١٠٩/٨، ونزهة الجليس ٢/٢، تنمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي ٢٨/٢ في وفيات سنة ٥١٥، ومرجليوث في دائرة المعارف الإسلامية ٣٦٥/٧، والأنباري ٤٥٣، و Brock. S. I: 486.

منهج التحقيق:

اعتمدنا في تحقيقنا لشرح ملحّة الإعراب على كلّ النسخ المطبوعة، وكذلك على نسخة (ملحّة الإعراب) الأصلية واستكملنا ما نقص من أبياتها في شرح الملحّة ووضعناها ضمن معقوفتين [] .

وقد عمدنا إلى تخريج الآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكذلك الشواهد الشعرية، أما أبيات الملحّة فقد وضعناها باللون الأحمر لتمييزها عن سائر الأبيات. نسأل الله تعالى أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا إلى الخير والمنفعة.

والله وليّ التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه توفيقي وقوتي

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة سراج الدين الحريري رحمه الله:

- ١ - أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ بِحَمْدِ ذِي الطُّوْلِ الشَّيْءِ الْحَوْلِ^(١)
- ٢ - وَبَعْدَهُ قَافِضُ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ بِئِدِ الْأَنَامِ^(٢)
- ٣ - وَأَبُو الْأَظْهَارِ خَيْرِ آلِ نَافِهِمْ كَلَامِي وَاسْتَمَعَ مَقَالِي^(٣)
- ٤ - بِأَسَانِيْلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنتَظِمِ حَدّاً وَتَرْعاً وَإِلَى كُنْ بِنَقَائِمِ^(٤)

الحَدُّ: ما يمنع الشيء المَحْدُودَ من الخروج عما حَدَّ به؛ ويمنع غيره من الدخول فيه؛ ومنه اشتقاق حدود الدَّارِ. والحَدُّ في اللغة: هو المنع، ومنه سُمِّيَ البَوَابُ حَدَاداً؛ لمنعه الطَّارِق من الدخول.

والتَّوَعُّ: فرُعٌ للجنس؛ الَّذِي هو الأصل، وقد يتحوَّل جنساً؛ إذا اشتمل على أصناف كالشَّعر؛ هو نوع، لجنس من الحلاوة؛ وهو جنس لأنواعه من البرني والمُعقلي^(٥) وغيرهما.

- ٥ - اسْتَمَعَ هُدَيْتِ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ وَأَلْفَهُمْ قَهْمٌ مَن لَّهْ مَعْقُولُ^(٦)

المَعْقُولُ: مصدر عقل، ومثله من المصادر التي جاءت على وزن مفعول: (مَيْسُورُ، وَمَعْسُورُ، وَمَحْلُوفُ)؛ وعند بعضهم أنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ﴾ [النمل: ٦] مصدر فتن، وعند الأكثرين أَنَّهُ مفعول والباء زائدة.

- (١) الطُّولُ: الفضل والقدرة والسعة والعلو، وذو الطُّولُ: ذو القدرة.
- (٢) وبعده: الضمير عائد للحمد.
- (٣) في مرشد الطلاب للوسعي: «فاحفظ كلامي». وفسرها: فاحفظ يا طالب كلامي بقلبك واستمع مقالي بأذنك فيما يتيسر عليك فهمه.
- (٤) المنتظم: المركَّب.
- (٥) البرني: ضرب من التمر أحمر مُشْرَبٌ بصفرة كثير اللحاء عذب الحلاوة (اللسان: برن).
- والمُعقلي: نوع من الرطب ينسب إلى معقل بن يسار وهو من الصحابة (اللسان: عقل).
- (٦) هُدَيْتِ الرشد: جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله.

باب الكلام

٦- حَذَّ الْكَلَامُ مَا أَفَادَ الْمُتَّبِعُ نَحْوَ سَعَى زَيْدٌ وَعَمَرُو مُتَّبِعٌ^(١)

الكلام: عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة به، ولا يتألف من أقل من كلمتين. فأما قولك: صه؛ بمعنى: اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف؛ ففي كل منهما ضمير مشترك للمخاطب؛ والضمير المستتر: يجري مجرى الاسم الظاهر، وكان انعقاد الكلام بلفظتين. وكذلك قولك: قمتُ، وما أشبه ذلك؛ فهو بمنزلة كلمتين؛ لأنَّ التاء التي هي الضمير، بمنزلة الاسم الظاهر. وأما قولك: زيد، وقام وهل؛ فيُسَمَّى كلٌّ منهما، إذا انفرد **كلمة**، ولا يسمَّى: **كلاماً**؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه. فإن وصلته بقولك: قمت؛ سَمِيَ: **كلاماً**؛ لحسن السكوت عليه، ويسمَّى أيضاً: **كلمة**؛ لكونه من أربعة ألفاظ. **والكلام**، ينعقد من اسمين، كما مثلاً: **وعمر و متبع**؛ وتسمَّى الجملة المبتدئة به جملة اسمية. أو من اسم وفعل **سعى زيد**؛ وتسمَّى جملة فعلية.

ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، إلا في النداء؛ مثل: يا زيد؛ لأنَّ حرف النداء محلّ الفعل الذي هو: أَدْعُو زَيْدًا، أو أنادي. ومن هذا الوجه استدلَّ على أنَّ **«كيف»** اسم؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك: كيف زيد؟ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأنها ليست بحرف نداء، فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً، ولا يجوز أن تكون فعلاً؛ لأنَّ الفعل يليها بلا حاجز، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَعْلَمُ رَبُّكَ﴾ [النبيل: ١]. فلما خرجت في قولك: كيف زيد؟ عن أن تكون حرفاً، وأن تكون فعلاً، دلَّ على أنَّها اسم؛ لأنه أصل فُرددناه إليه.

٧- وَتَوَعَّهَ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى اسْمٌ وَفِعْلٌ لَمْ حَرْفٌ مَفْتًى^(٢)

أقول: الاسم مشتق من السَمَوِّ، ويَصْغَرُ على سَمَيٍّ؛ وإنَّما سُمِّيَ اسماً؛ لأنه لما استغنى عن الفعل والحرف سما عليهما. والحرف: سُمِّيَ حرفاً؛ لاستغناء الاسم، والفعل عنه، إذا اتلفا، فكأنَّه صار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه.

(١) حذَّ الكلام عند النحاة: لفظ أفاد السامع إفادة تامة، ويتألف من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو جملة اسمية: عمرو متبع.

(٢) نوعه: يعني أنواعه. والذي عليه: أي النوع. وحرف معنى: هو كلمة دلَّت على معنى في غيرها مثل: «من» و«إلى» وتُقدِّم الحرف بكونه حرف لمعنى لإخراج حرف التهجِّي، والفرق بينهما أن حرف المعنى كلمة قائمة بذاتها، أما حرف التهجِّي فلا يكون إلا جزءاً من الكلمة.

والمراد بقولنا: حرف معنى؛ أي: معنى من معاني الكلام العشرة؛ التي هي: الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والتداء، والقسم، والقلب، والعرض، والتثني، والتعجب.

ثم إنَّ الحرف، إنما يراد به لمعنى في غيره، لا في ذاته. ألا ترى أنك إذا قلت: هل زيد عندك؟ فإنه استفهام عن زيد الذي هو اسم. وإذا قلت: هل قام زيد؟ فلاستفهام عن الفعل الذي هو قام. ولا تدل نفس لفظة «**هل**» على معنى في ذاتها، بل على معنى في الاسم والفعل. والفرق بين حرف المعنى، وحرف الهجاء؛ أنَّ حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.

باب الاسم

٨ - **فَالْأَسْمَاءُ مَا يَدْخُلُ مِنْ وَالِيٍّ أَوْ كَانَ مَجْرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى**

٩ - **مِثَالُهُ: زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَعَتَمٌ وَذَا وَتِلْكَ وَالْيَدِ وَتَنْ وَكَمْ**

للأسماء، عدَّة علامات، وإنما اقتصرنا منها في الملحة على حروف الجر؛ لكونها أعمّ علامات؛ ويدخل (**حتى**) على (**إذا**) في مثل قوله تعالى: «**حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ**» [الزمر: ٧١]، استدل على أنَّ «إذا» اسم. ومن خصائص علامات التنوين، وقد تضمَّنته الملحة عند ذكر إعراب الاسم المنون.

وبالتنوين، استدِل، على أنَّ (**صه، ومه، واف، وتف، ورويد، وهيات**) أسماء للمحاق التنوين بها في قولك: (**صه، ومه، واف، وتف، ورويد، وهيات**)؛ وبه استدِل أيضاً على أنَّ «**إذا**» اسم؛ لدخول التنوين عليه في قولك: حينئذٍ، ويومئذٍ. ومن خصائص الاسم جواز كونه فاعلاً، وبه استدِل على أنَّ الضمائر المتصلة بالفعل أسماء في قولك: قمتُ، وقمت، وقمت، وقمنا. ومن علاماته: جواز كونه مفعولاً؛ وبه استدِل على أنَّ (**إِيَّاكَ**) اسم؛ كقولك: إِيَّاكَ قصدت. ومن علاماته: جواز الإخبار عنه؛ وبه استدِل على أنَّ: (**أنا، وأنت، ونحن**) أسماء؛ لجواز قولك: أنا خارج، وأنا داخل، وأنت مقيم، ونحن منطلقون.

باب الفعل

١٠ - **وَالْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالْيَئِىُّ عَلَيْهِ مِثْلُ إِنْ أَوْ يَبِينُ**

أما قد: فهو حرف معناه التَّوَقُّع، وتقريب الفعل. ويدخل على الماضي، والمستقبل؛ كما قال - سبحانه وتعالى - في الماضي: «**وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آمَنُوا**» [البقرة: ٦٥]. وقال في المستقبل: «**قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّضِينَ مِنَكُمُ**» [الاحزاب: ١٨]. وأما «**السين**»، وأختها «**سوف**»: فكلتا هاتين حرف؛

معناه: التَّنْفِيس. وقد يستعملان بمعنى الوعد والوعيد؛ وهما يدخلان على الفعل المستقبل، فيخرجانه عن أن يكون للحال في مثل قولك: زيد سيصلي، أو سوف يصلي غداً. فإن جعلتهما اسمين، أدخلت عليهما التثنية؛ كما قال الشاعر^(١): [الخفيف]

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتَ إِنْ لَيْتَا وَإِنْ سَوْفَا عَنَاءَ
١١- أَوْ لَجِئْتُ نَاءَ مَنْ يُحَدِّثُ نَقُولُهُمْ فِي لَيْسَ لَنْتَ أَلْفَتْ^(٢)

من جملة علامات الفعل اتصال ناء المتكلم بآخره، وبه استدل على أن: «ليس، وصي» فعلان؛ كقولك: لست أنفت، وعسيت أن أخرج. ومن علاماته أيضاً اتصال الناء الساكنة؛ التي هي علامة فعل المؤنث بآخره؛ كقولك: قامت، وذهبت. وبذلك؛ استدلل على أن «نِعْمَ، وَبِئْسَ» فعلان؛ كقولك: نعمت المرأة هندً، وبئست المرأة نَعَمَ؛ ومنه الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ، فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(٣). فسكن الناء؛ ليدل، على أنه، أراد بها التأنيت؛ لأنّ تقدير الكلام: من تَوَضَّأَ، يوم الجمعة، فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة. ومن وقف، على «نعمت»، في هذا الخبر، بالهاء، فقد لحن وغلط. على أن بعضهم قد رواه: «فبِهَا وَنِعْمَتْ» فجعل الناء ضمير المخاطب، بتسكين الميم وفتح الناء؛ والمقصود في هذه الرواية: الدِّعَاءُ له بالتَّعْمُّ. فإن اعترض معترض، بأن باء الجرّ، قد وجدت داخلَةً على «نعم»، كما حكي عن بعض العرب، بُشِّرَ بِنْتِ فَوْجَمَ، فَقِيلَ لَهَا: نَعَمْ الْوَلَدُ هِيَ. فقال: والله ما هي بِنِعْمِ الْوَلَدِ، نَصْرُهَا عَوَاءٌ، وبِئْسَ سَرَقَةٌ. فالجواب عنه: أن الباء، دخلت، على اسم محذوف في الكلام، وتقديره: ما هي بالتّي يُقَالُ لها: نعم الْوَلَدِ. ويروى ذلك، عن الخليل.

(١) الشاعر هو حرمة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة الطائي، أبو زيد، شاعر معمر عاش في الجاهلية والإسلام. ذكر له الميموني في الطرائف قصيدة عينية من المختارات (ت نحو ٦٢هـ). ترجمته في: الجحفي في الطبقات ٥٠٥ - ٥١٧، والشاهد في ديوانه ص ٢٤. والشاهد في الكتاب رقم (٧٦٨) بلفظ «وإن كُؤاً عناء»، وشرح أبيات سببويه ٢١١/٢، وشرح المفضل ٣٠/٦ ودرّة الخواص ص ٣٢، والمقتضب ٢٣٥/١، واللسان (أوا). الشاهد فيه تضعيف «لو» حين جعلت اسماً وأخبر عنها. لأن الاسم المفرد المتمكّن لا يكون على أقلّ من حرفين متحرّكين، والواو في «لو» لا تتحرّك، فوضعت لتحتمل الحركة بالتضعيف.

(٢) النفث: أقلّ من التفل، لأن التفل لا يكون إلا معه شيء من الريق، والنفث: شبيه بالنفخ، وقيل: هو التفل بعينه (اللسان: نفث).

(٣) رواه أحمد في مسنده ١٥/٥، وأبو داود في سننه ٣٥٤، والترمذي ٤٩٧، والنسائي ٩٤/٣، وابن ماجه ١٠٩١، واللسان «نعم» وجاء فيه [قال ابن الأثير: أي ونعمت القُفْلَةُ والخَصْلَةُ هي، فحذف المخصوص بالمدح، والباء في «فبِهَا» متعلقة بفعل مضمر أي فبهذه الخصلة أو القفلة، يعني الوضوء، يُنال الفضل].

١٧- أو لعل أمراً مشتقاً من فعلٍ فـ **مشتقاً** دخل والسطر وشرط وأقعد
من جملة علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من مصدر؛ كقولك: قم، واقعد. ألا ترى
أنهما مشتقان من القيام والقعود؟ والمقصود بقولنا: **مشتقاً من مصدر** الاحتراز بهذه اللفظة من
أسماء الأفعال التي هي: «ضه، ومه، وإيه» ونظائرها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر، إلا
أنها غير مشتقة من مصدر.

باب الحرف

١٣. والحروف ما لم يثبت له علامة فليس على من لم يثبت له علامة

١٤. مِمَّا لَمْ يَحْضُرُوا وَلَا رَأَى الْوَلَدَ وَهِيَ تَحْتَ الْوَلَدِ وَهِيَ تَحْتَ الْوَلَدِ وَهِيَ تَحْتَ الْوَلَدِ

شُبِّهَ الحَرْفُ فِي تَعْرِيفِهِ بِإِخْلَافِهِ مِنَ الْعَلَامَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مَعَكَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ بَيْضٍ؛ فَعَلِمْتَ اثْنَيْنِ مِنْهَا؛ فَإِخْلَافُ الْآخِرِ مِنَ الْعَلَامَةِ عِلْمُهُ لَهُ تَخْرُجُهُ عَنِ الْإِشْتِبَاهِ، وَتَزِيلُ عَنْ الْإِلْتِبَاسِ.

وقوله: تكن علامة^{١١}، يعني به الكثير العلم المبالغ فيه. ومن أصول كلام العرب إدخال الهاء في صفة المؤنث، وحذفها من صفة المذكر؛ كقولهم: قائم وقائمة، وعالم وعالمة؛ إلا أنهم عمدوا، إلى عكس هذا الأصل، عند المبالغة في الصفة، فألحقوا الهاء بصفة المذكر في المبالغة، فقالوا للكثير العلم: علامة؛ وللمتوسع في الرواية: راوية؛ وللمطلع على حقائق الثب: نسابة. وحذفوا الهاء من صفة المؤنث للمبالغة؛ فقالوا للمرأة الكثيرة الضبر والشكر: صبور، وشكور، وللكثيرة الكسل والتعطر: مكسال ومعطار؛ ليدلوا بتغيير الصفة عن أصلها الموضوع لها، على معنى حدث فيها؛ وهو المبالغة.

(١) **ضه**: اسم فعل أمر بمعنى اسكت، نقول للرجل إذا سكتته وأسكتته **ضه**، فإن وصلت نون قلت: ضه ضه، وكذلك **ضه** فإن وصلت قلت **ضه**. قال ابن الأثير: «وقد تكرر ذكر **ضه** في الحديث، وهي تكون للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث بمعنى اسكت. وهي من أسماء الأفعال، وتَنَوَّن وتَنَوَّن، فهي للتذكير كأنك قلت: اسكت سكوناً، وإذا لم تنَوَّن فللتعريف أي: اسكت السكوت المعروف منك» **اللسان: ههههه**. [وأيه: كلمة استزادة واستعطاق، وهي مبنية على الكسر، وقد تنَوَّن. وقال بعض النحويين: إذا نَوَّنْتُ فقلت «إيه» فكأنك قلت استزادة، كأنك قلت: هابت حديثاً ما، لأن التثنية تنكير، وإذا قلت «إيه» فلم تنَوَّن فكأنك قلت الاستزادة، فصار التثنية علم التنكير، وتركه علم التعريف] **اللسان: أهه**.

(٢) (العلافة والعلاّم: النسابة وهو من العنم. قال ابن جنّي: رجل علافة وامرأة علافة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة) «اللسان: علم».

وحكي، أَنَّ أبا عليّ الفَارسيّ رحمه الله تعالى سئل: هل يجوز إدخال هذه «الهاء» في صفات الله - تعالى - فمنع منها، واحتجَّ بأنَّ الهاء من خصائص المؤنث التي ذمَّ الله - تعالى - من نسبها إليه؛ بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ يَشْكُرُ مِنْ ذُنُوبِهِ لَا يَشْكُرُ النِّسَاءُ﴾ [النساء: ١١٧]؛ فلهذا، لم يجوز إدخال الهاء في صفاته تنزيهاً له عما يُطلَق على صفة المؤنث.

باب النكرة والمعرفة

١٥ - وَالْأَنَّمْ فُتِنَانٌ فَتَرْتُ لَكِرَةً وَأَحْسَنُ لِمَفْعَلَةٍ لَفْظِيَّةً:
النكرة: هي الأصل. والمعرفة: فرع عليها، كما أَنَّ التذكير: هو الأصل في الأسماء، والثاني: فرع عليه.

والنكرة: كل اسم عمّ الثنين فصاعداً من جنسه، وأعمُّ النكرات: شيء؛ لوقوعه على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والقرص.

١٦ - فَكُلُّ رَأْبٍ عَلَيْهِ تَدَخَّلُ فَبِلَّةٌ مُنْكَرِيَةٌ رَحِيلُ

١٧ - لَخَوُّ غَلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَمَنٌ شَقَوْنُهُمْ زَيْتٌ غَلَامٍ سِي تَنْ

يعتبر الاسم النكرة بحسن دخول «رَبِّ» عليه؛ نحو ما تقدّم مثاله، في نظم الملحّة؛ وبها الاعتبار، استُبدِلَ على أَنَّ «مِثْلَكَ، وَغَيْرَكَ» نكرتان؛ لجواز دخول «رَبِّ» عليهما؛ كما قال الشاعر^(١) في غيرك: [الكمل]

يَا رَبُّ غَيْرِكَ فِي النِّسَاءِ غَيْرِيَّةٍ بِنِضَاءٍ قَدْ مَشَغَتْهَا بِطَّلَاقٍ

(١) أبو عليّ الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو عليّ. أحمد الأئمة في علم العربية، له عدة كتب منها: «الإيضاح» في قواعد اللغة، و«التذكرة» في علوم العربية، عشرون مجلداً، و«تعاليق سيبويه» جزآن، و«الحجة» في علل القراءات، و«جواهر السجوة»، و«الإغفال فيما أغفله الزحاح من المعاني» و«المقصود والمدروء» وغيرها كثير (ت ٣٧٧هـ). ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ١٣١، وإبناه الرواة ١/ ٢٧٣، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

(٢) الشاعر هو أبو محجن الثقفي: عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير بن عوف. أحد الأبطال الشعراء الكرماء في الحاهلية والإسلام. أسلم سنة ٩ هجرية، وروى عدة أحاديث (ت ٣٠هـ). ترجمته في الإصابة تر (١٠١٧)، والأمدى ٩٥، والشعر والشعراء ١٦٢. والبيت ليس في ديوانه، وهو في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠، وشرح المفضل ٢/ ١٢٦، والكتاب ١/ ٤٢٧، وبلا نسخة في جواهر الأدب ص ٢٣٧، ووصف المباني ١٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧. وقد ورد في بعض الأحيان: يَا رَبِّ مِثْلِكَ. الشاهد فيه قوله: «يَا رَبِّ مِثْلَكَ» حيث أدخل رب على «مثل» وهذا يعني أَنَّ «مثل» لم تصر معرفة بإضافتها إلى الكاف.

وكقول امرئ القيس^(١) في «مِثْلِكَ». [تثنية]

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٌ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُحْوِلٍ
يريد: فرب مثلك؛ لأن رب تضرع بعد الفاء، كما تضرع بعد الواو.

١٨ - وما عدا ذلك فهو معرفة لا ينصرف فيه الصحيح معرفة

١٩ - مثله الذار، ويذو، وأب، وذا، ونلت، وأني، وذو العن

المعرفة: كل اسم خص واحداً بعينه من جنسه؛ وتتوزع خمسة أنواع:

أحدها: الأسماء الأعلام، ولا فرق بين أن تكون مفردة، نحو: زيد، وهند، أو مضافة،
نحو: عبد الله، وعبد مناف، أو كنية، نحو: أبي الحسن؛ أو لقباً، نحو: ملاعب الأسد، وتأبط
شراً؛ وعند بعض النحويين، أن هذا النوع، هو أعرف المعارف.

والنوع الثاني: الأسماء المضمرة؛ وهي نوعان: متصلة، ومنفصلة. فالمتصلة: كماء
المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة. ولا تدخل هذه التاء،
إلا على الفعل الماضي؛ فإذا اتصلت به سكن آخره لشدة امتزاجها به.

ومنها، الكاف: للمخاطب، والهاء: للغائب، والياء التي للمتكلم، ونظائر ذلك.

والمنفصلة. مثل أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وإياك، وإياهم،
وما أشبه ذلك. وعند بعضهم، أن هذه أخصص المعارف.

والنوع الثالث: أسماء الإشارة، وتسمى أيضاً، المبهمات؛ نحو: هذا، وذاك، وهذه،
وتلك، والذي، والتي، وهذان، وهؤلاء.

والنوع الرابع: الأسماء المعرفة بالالف واللام؛ نحو: الرجل، والفرس، والذار،
والفوب، وفي هذا النوع، ما لا تفارقه الألف واللام؛ كاسم الله - تعالى - والذي، والتي،
واللآت، والعزى، والآن، والآتي.

والنوع الخامس: الأسماء المضافة إلى هذه الأنواع الأربعة المتقدم ذكرها؛ كقولك: غلام

(١) امرؤ القيس: هو امرؤ القيس بن خحر بن الحارث الكندي، من بني أكل المرار: أشهر شعراء العرب،
اختلف باسمه فقيل: خنّوح، وقيل: مليكة، وقيل: عدي. ويُعرف «بالمك الصلّيل» لاضطراب أمره
طول حياته، ودي القروح «لما أصابه في مرض موته» (ت نحو ٨٠ ق. هـ). ترجمته في: الأغاني طبعة
دار الكتب ٧٧/٩، وتهذيب ابن عساكر ١٠٤/٣، والشعر والشعراء ٣١، والبيت في ديوانه ص ١٢،
والأرمية ٢٤٤، وجواهر الأدب ٦٣، والدرر: ١٩٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١، والكتاب ٢/٢
١١٣.

زيد، وغلامي، وغلाम هذا، وغلَام الأمير. وقد ضَمِنَت الملححة هذه الأنواع الخمسة، فيما اشتمل عليه البيان المذكوران أمام هذا الشرح؛ لأنَّ الدَّارَ من التَّوَعِ المعرَّفَ بالآلف واللام. وزيداً: من نوع الأسماء الأعلام. وأنا وأنت: من نوع الأسماء المضمرّة، وذو، وتلك، والذي من نوع أسماء الإشارة المبهمة. وذو الغنى: من نوع الأسماء المضافة.

باب التعريف

٢٠- وَأَنَّ التَّعْرِيفَ أَنْ يَمْلَأَ بِإِذْنِ تَعْرِيفٍ ثَلَاثَةً فَلْيَمْلَأْ بِهَا الْكَبِدَ

٢١- وَقَدْ فُتِحَ فِيهَا سَلَاةٌ فَقَطَّ بِهَا الْفُتْحُ الْمَطْلُ فَتَرَى بِمَرْحٍ سَقَطَ

إذا أردت تعريف الاسم التَّكْرَةَ، أدخلت عليه الألف واللام، فيصير بدخولهما عليه معرفة؛ مثاله أن تقول: ثم بعت الفرس، فتدخل الألف واللام، ليعلم المخاطب أنَّ الفرس المبيع؛ هو الفرس المتباع. ومن هذا؛ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِلَى رَبِّكَ عِلْمُ مُقْدَرَاتِهِ﴾ (المرمل ١٥). وتكون هذه الألف واللام؛ هي التي للعهد. وقد اختلف النحويون، في آلة التعريف، فكان الخليل يرى أنَّ الألف واللام جميعاً هما آلة التعريف. ويحتج في ذلك بأنَّ اللام لو أفردت للتعريف، لجاءت منفردة كغيرها من اللامات؛ فلما سكنت، دلَّ على أنَّها مُتَشَبِّهَةٌ بِالْأَلِفِ. وحكي عنه أنَّه كان يقول: آلة التعريف «ال» على وزن «هل»؛ ولا يقول: إنها الألف واللام. وعند غيره^(١) من النحويين، أنَّ اللام - وحدها - للتعريف؛ بدليل سقوط همزة الوصل عند إدراج الكلام. ثم إنَّ التعريف نقض التنكير، فلما كان التنكير بالثنوين، الذي هو على حرف واحد؛ وجب أن يكون التعريف أيضاً بحرف واحد؛ لأنَّ الشَّيْءَ يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره. وعند أصحاب^(٢) هذا القول أنَّ اللام متحرّكة، وإنَّما سكنت لتشتبها بالاسم الدَّاخِلَة عليه، والإيذان بامتزاجها به، وحلولها بمنزلة جزء منه. وإنَّ الألف إنما أدخلت عليها؛ ليمكن افتتاح النطق بها، إذا وقعت أول الكلام. وقولنا في الملححة: «إِذْ أُلِفَ الْوَصْلُ مَتْنٌ يُدْرَجُ سَقَطَ»

قد تضمَّن تذكير الألف. ولولا التزام إقامة الوزن لحاز أن يقال: «متنٌ تدرج سقطت»؛ لأنَّ حروف المعجم بأسرها، يجوز تذكيرها وتأنيسها. وقولنا: «فمن يرد تعريف كَيْد مبهم قال الكَيْد» قد جمع هذا البيت بين اللَّغَتَيْنِ المسموعتين في الكَيْد، لأنَّه يقال: كَيْد على وزن فَعْل، ثم يخفَّف، فيقال: كَيْد على وزن فُعْل.

(١) مثل سيبويه والخليل، انظر الكتاب ٤٢٥/٣ و١٤٧/٤ (تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨).

(٢) انظر تفصيل المسألة في شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تع محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ٢٠٠٠.

باب قسمة الأفعال

٢٢- وإن أذت قسمة الأفعال **تتصلح على ثلاث من الأشكال**

٢٣- **فهي ثلاثة ما قبل رى محي وفعل لأن والفصل**

إنما انقسم الفعل ثلاثة أقسام، لأن كل فعل يدل بصيغته على معنى قسم من أقسام الزمان بعينه. ولما كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ انقسم الفعل أيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعتبر بأمس؛ وحاضر، ويعتبر بالآن؛ ومستقبل، ويعتبر بغد. وقد جمع زهير بن أبي سلمى^(١) أقسام الزمان في بيته فقال: **[القول]**

وأعلم ما في اليوم والأمر قبله **ولكنني عن علم ما في غد غمي**
وفعل الأمر من قبيل الأفعال المستقبلية؛ لأن الأمر إنما يستدعي من المأمور أن يحدث الفعل. وأما الفعل المضارع فهو ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخلص لأحدهما بقرينة تقترب به. فإذا قلت: زيد يصلي، احتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد. فإن أدخلت على الفعل سوف أو السين؛ خلصته للاستقبال. وإن أدخلت عليه اللام المفتوحة أو قرنته بالآن؛ خلصته للحال؛ وهذا أحد الوجوه التي سُمي بها هذا الفعل مضارعاً. ومعنى المضارع: المشابه؛ فكأنه شابه الاسم من حيث إنه يصلح للشئين، حتى يخصص لأحدهما بقرينة. كما أن رجلاً يصلح لأكثر من واحد؛ فإذا أدخلت عليه آلة التعريف، خصصت شخصاً بعينه. وقيل: إن اشتباههما من حيث إن قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدة الحروف، وهية الحركات، والسكون. وقيل أيضاً في مشابهتهما: إن اللام المفتوحة، تدخل على خبر **إن**، إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل عليه إذا كان اسماً؛ فتقول: إن زيداً ليقوم، كما تقول: إن زيداً لقائم؛ ولا تدخل على الفعل الماضي، إذا وقع خبراً **الإن**.

باب الماضي

٢٤- **فكل ما يصلح فيه أمس قبله ماضي معبر لئلي**

(١) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. كانت قصائده تسمى التحويلات لأنه كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة. (ت ١٣ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ٢٨٨/١٠، والشعر والشعراء ٤٤. والبيت في ديوانه ص ٢٩، واللسان (عمى)، وتهذيب اللغة ٢٤٥/٣.

اعتبار الفعل الماضي بدخول أمس عليه مقرر، ما لم يدخل عليه حرف شرط، فإن دخل عليه حرف شرط؛ نقل معناه إلى الاستقبال؛ كقولك: إن خرج زيد غدّاً خرجت. والعلّة فيه: أنّ حرف الشرط وضع للالتزام المجازات التي تقع، في المستقبل؛ فاقتضى الكلام تناسب معنى الفعلين. ونقيض «إن» الشرطيّة في نقل الفعل الماضي إلى الاستقبال، حرف الجزم في نقله معنى الفعل المستقبل إلى الماضي؛ كقولك: لم يخرج زيد أمس، لأنّ من أدوات التثني «لم»، فكان تقدير الكلام: ما خرج زيد أمس.

٢٥- وحكمه فتح لأحير منه كقولهم سرّوا عنه

الفعل الماضي: من جملة المبنيات؛ وحكمه: فتح آخر حرف منه، ما لم يكن آخره ألفاً، سواء كان ثلاثياً؛ كقولك: ذهب وخرج، أو رباعياً؛ كقولك: أكرم وأحسن، أو خماسياً؛ كقولك: اقرب، وانطلق، أو سداسياً؛ كقولك: اعشوشب، واستخرج. فإن كان لمؤنث؛ زدت في آخره تاء ساكنة، فقلت: هند ذهبت، والثاقفة وضعت. وقد تحرك هذه التاء في موضعين: أحدهما: إذا كان الفعل لمثنى، فمتحرّكة بالفتح؛ كقولك: الهندان قامتا، والثاقفان وضعتا؛ لأنّ ما قبل الألف، لا يكون أبداً إلا مفتوحاً.

والموضع الثاني: إذا ولي التاء همزة الوصل، إذ لا يكون ما بعدها إلا ساكناً، فنسقط هي عند اندراج الكلام، ويلتقي الساكن بعدها بالتاء الساكنة، فيجب لالتقاء الساكنين، كسر التاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ وذلك، نحو قوله جلّ جلاله: ﴿فَمِمَّا فَتَمَّ اللَّهُ لِي﴾ [الواقعة ١١]، فكسر التاء لأجل سكونها وسكون اللام؛ وكقوله جلّ من قائل: ﴿فَدَبَّ قُرْآنٌ نَجْمٌ﴾ [يوسف ٥١] فكسر التاء لسكونها وسكون الميم؛ لأنّ همزة الوصل فيها ساقطة لاندراج الكلام. فإن كان آخر الفعل الماضي ألفاً كانت ساكنة؛ لامتناع تحريكها، فإن كان الفعل المؤنث، سقطت الألف؛ لأجل التقائها بالتاء التي هي علامة فعل المؤنث؛ فنقول في المذكر: زيد غداً، وفي المؤنث هند غدت.

باب الأمر

٢٦- والأمر مبني على المشكونة مثله حين سجدت إلى الأرض

اعلم أنّ أفعال الأمر مبنية الأواخر على السكون؛ وسكونها سكون بناء، لا جزم. فأتا صيغتها فإنها مأخوذة من الفعل المضارع ومشتقة منه، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمر حذف حرف المضارعة من فعله المستقبل، لأنّه زائد، ولا اعتبار بالزائد، ثم نظرت إلى ما يليه؛ فإن كان متحرّكاً، صغت مثال الأمر على صيغته، وحركته بحركته. فنقول في الأمر من: يدرج ويثبت:

دَخِرَج، وَثِب. وَإِنْ أَمَرْتَ الْمُؤَنَّثَ؛ زِدْتَ عَلَيْهِ يَاءً سَاكِنَةً، قُلْتَ: دَحْرَجِي، ثِيِي.

وإن أمرت اثنين من الذكور، والإناث، قلت: دحرجا، و ثيا. وإن أمرت جماعة من ذكور ما يعقل، قلت: دحرجوا، و ثبوا. وإن أمرت جماعة من الإناث، أو من لا يعقل، قلت: دحرجن، و ثبن. فإذا كان الحرف الذي يلي حرف المضارعة ساكناً؛ مثل: الحاء من يخلج، والتون من ينطلق، والسين من يستخرج؛ اجْتَلَبْتَ لمثال الأمر همزة الوصل؛ لتتوصل بها إلى النطق بالسّاكن؛ فقلت: احذِرْ، انطلق، استخرج. وثبتت هذه الهمزة إذا ابتدأت، وتسقط في اللفظ، إذا اتصلت بكلام قبلها؛ إن ثبتت في الخط. وقد شدّ من ذلك فعلان، سكن ما بعد حرف المضارعة فيهما، ولم تدخل همزة الوصل عليهما؛ وهما قولك: خذ، وكل؛ وجُوزَ في فعلين آخرين إلحاق همزة الوصل فيهما، وحذفها فيهما؛ وهما: مر. وسل؛ وقد ورد في القرآن المجيد باللغتين، فقال جلّ جلاله في موضع: ﴿فَسَلِّتِ يَدَ يَدَيْهِ﴾ [النور: ٢٦١]؛ بحذف همزة الوصل. وقال في موضع آخر: ﴿فَتَنَزَّاهُ حَبَابَ﴾ [الفرقان: ٥٩] بإلحاق الهمزة في الوصل. وأما حكم حركة هذه الهمزة، فإنها تفتتح في موطن، وتُضَمُّ في موطن، وتُكسر فيما عداهما. فأما الموطن الذي تفتتح فيه؛ فهو إذا انضم حرف المضارعة، وكان فعله الماضي رباعياً. فتقول في الأمر: أَكْرَمَ زَيْدًا، وَأَنْصَفَ عَمْرًا؛ كما قال جلّ جلاله: ﴿وَأَحْسَنَ حِكْمًا تَحْسِبُ أَنْ يَنْتَفِ﴾ [النصر: ٢٧]، فالهمزة في أوائل هذه الأفعال همزة قطع، وتكون مفتوحة؛ لأنّ الأفعال الماضية التي هي: أكرم، وأنصف، وأحسن رباعية، وحرف المضارعة في أوائلها مضموم في مستقبلها. وأما الموطن الذي يُضَمُّ فيه فهو: إذا كان الثالث من الفعل المضارع مضموماً ضمّاً لازماً؛ كقولك إذا أمرت من يُخْرِجُ وَيَسْكُنُ: اخْرِجْ واسْكُنْ. وأما الموطن الذي تكسر فيه، فهو: إذا كان ثالث الفعل المضارع مكسوراً، أو مفتوحاً، أو أمرت، من فعل خماسي، أو سداسي؛ كقولك في الأمر من يَضْرِبُ: اضْرِبْ، ومن يَذْهَبُ: اذْهَبْ، ومن يَنْطَلِقُ: انْطَلِقْ، ومن يَسْتَخْرِجُ: اسْتَخْرِجْ. وإذا أمرت من فعل آخره حرف مشدّد؛ فإن كان الأمر للمذكر؛ جاز لك أن تدغم، وأن تظهر الحرفين، فإن شئت قلت في الأمر من يَعْضُ: عَضْ بَصْرَكَ، وإن شئت قلت: اغْضُضْ بَصْرَكَ. فمن قال: اغْضُضْ، سكن آخره، ومن قال: عَضْ، حركه. فممنهم من كسر آخره لالتقاء الساكنين، وممنهم من فتحه طلباً للتخفيف، وممنهم من ضمّه، وممنهم من حرّكه بحركة ما قبله.

وعلى هذا، يُشَدُّ بيت جرير^(١): [الوافر]

جرير بن عطية بن حذيفة الحطفي، أشعر أهل عصره. كان هجاء مرّاً، فلم يثبت أمامه غير الغزدوق والأخطل، كان يكنى بأبي حذرة (ت ١١٠هـ). ترجمته في الأغاني ٨/ ٥٠ - ٧٠ (طبعة الأعلمي -

فَنُضِضَ الطَّرْفُ إِلَيْكَ مِنْ تُنْمِيرٍ فَلَا كُفْباً بَلَفَتْ وَلَا كِلَاباً
 بفتح الضاد، وضمتها، وكسرها. وإن كان الأمر لواحدة من المؤنث؛ زدت ياء على آخره،
 ولم تفك الإدغام، فقلت: غَضِي بصرك. وإن كان الأمر لاثنتين، أو لجماعة من الذكور؛ قلت:
 غَضًا، وغَضُوا. وإن كان لجماعة من المؤنث؛ قلت: اغضضن. وعلى هذا، تعمل فيما جرى
 مجراه.

٢٧- **وَأَنْ تَسْبَحَ وَلَا تَسْجُدَ** **فَالسَّابِقُ السَّابِقُ**

قد ذكرنا أن همزة الوصل، إنما اجْتُثِلَتْ؛ لأجل سكون ما يليها حتى يمكن النطق
 بالساكن. ويثبت من قبل أنها تسقط عند إدراج الكلام؛ فإذا وصلتها بكلمة، وكان آخر تلك الكلمة
 ساكنًا؛ سقطت هي والتقى الساكنان اللذان قبلها وبعدها، فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول
 بالكسر، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر، أو نحو ما في الملح: **لِيَقُمْ الْغَلَامُ**،
 ونحو قولك: **قُمْ اضْرِبِ الْعَبْدَ**؛ وكقوله تعالى: **﴿لَا تَسْجُدْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾** [العرسل ١٢]، أو كانت فعلاً
 مجزوماً؛ كقوله تعالى: **﴿لَا يَكُنِ الْفَرِيقُ كَمَثَلِ الْآيَةِ﴾** [البقرة: ١٧٦]، أو كانت اسماً؛ كقولك: **كَمْ الْمَاءُ؟**
وَمَنْ الرَّجُلُ؟ أو كانت حرف معنى؛ كقوله تعالى: **﴿يَنْتَفِئُونَ مِنْ تَحْتِهَا وَالْمَنَةُ﴾** [البقرة: ٢١٩]،
 أو كانت فعلاً ماضياً، وقد دخلت عليه تاء الثانیة الساكنة؛ كقوله تعالى: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَمِينٌ﴾**
 [يوسف: ٥١] ولم يشذ من ذلك إلا فتح الثون من «مين» كما قال تعالى: **﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْلِ﴾**
﴿قَوْلُهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤]؛ وإنما فُتِحَتْ استقلالاً لتوالي الكسرتين، فيما يكثر استعماله. على أن
 بعضهم، قد كسر نون «مين» تشبيهاً لها بنون «إن» في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا هَكَذَا﴾** [البقرة: ١٧٦].

فصل

٢٨- **وَأَنْ تَسْبَحَ وَلَا تَسْجُدَ** **فَالسَّابِقُ السَّابِقُ**

٢٩- **لَقَوْلٍ بِأَيْدِيهِمْ يَوْمَئِذٍ** **وَأَنْ تَسْبَحَ وَلَا تَسْجُدَ**

٣٠- **وَمَكَدًا قَوْلُكَ فِي زَمَانٍ** **فَالسَّابِقُ السَّابِقُ**

إذا كان آخر الفعل المضارع حرف اعتلال حذفته في الأمر. فإن كان ألفاً؛ أبقيت. بعد
 حذفها. فتحة تدل عليها؛ كقولك، في الأمر من يسعى: اسع إلى الخيرات؛ ومنه قوله تعالى:
﴿قَوْلُهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤].

بيروت ط ١ (٢٠٠٠). والبيت في ديوانه ص ٨٢١، وجمهرة اللغة ١٠٩٦، وخزانة الأدب ٧٢/١،

والدرر ٣٢٢/٦، وشرح المفضل ١٢٨/٩، واللسان (حدد).

وإن كان حرف الاعتلال واداً قبلها ضمة أبقيت الضمة لتدل عليها؛ كقولك في الأمر من يغدو: اغد يا زيد؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَلَّ عَلَيْهَا﴾ [الأمراء: ١٧٥]. وإن كان حرف الاعتلال ياء حذفها، وأبقيت بعد حذفها كسرة تدل عليها؛ كقولك في الأمر من يرمي: ارم يا هذا؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنفِصْ مَا لَكَ فَأَيُّ﴾ [طه: ٧٢].

وإن وقفت على شيء من ذلك؛ جاز لك أن تقف عليه بالشكون، فتقول: اخش، اغد، ارم.

وجاز أن تزيد عليه هاء لبيان الحركة؛ فتقول: اغدْ، ارمْ، اخشْ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُلْهُ أَفْهَمُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

فصل

٣١- والأمر من حرف اعتلال: بمن أحد أحد نحو

٣٢- ومن يفتن امرئ للموت فقل لها خافي رجل نعمت

إذا كان الفعل المضارع مُردفاً بحرف اعتلال؛ مثل: يخاف، ويقول، ويبيع، ثم أمرت منه؛ سقط حرف الاعتلال في مثال الأمر في موضعين وهما: إذا أمرت به الواحد المذكر، أو أمرت به جماعة المؤنث، وما لا يعقل؛ كقولك في الأمر للمذكر: خَفْ، وَقُلْ، وبيعْ، ولجماعة المؤنث: خَفْنَ، وَقُلْنَ، وبيعْنَ؛ فكان الأصل في خَفْ: خَافَ، وفي قُلْ: قَوْلٌ، وفي بيعْ: بَيْعٌ، فسكن الحرف الأخير لأجل الأمر، فالتقى هو والحرف المعتل؛ وهو ساكن أيضاً. ومن الأصول أنه متى التقى ساكتان؛ أحدهما الحرف المعتل، كان هو المحذوف، هذا الأصل؛ فلهذا قيل: خَفْ، وبيعْ، وَقُلْ. ويثبت حرف الاعتلال في أربعة مواضع:

أحدها: إذا أمرت به الواحدة من الإناث؛ كقولك: خافي يا هند، وقولي الحق، وبيعي القوب.

الموضع الثاني: إذا أمرت به الاثنين مذكرين كانا، أو مؤنثين؛ كقولك: خافا، وبيعا، وقولا.

والموضع الثالث: إذا أمرت به جماعة الذكور؛ كقولك: خافوا، وقولوا، وبيعوا.

والموضع الرابع: إذا اتصلت بالفعل التَّوْنُ الثقيلة أو الخفيفة؛ كقولك للمذكر: خَافَنَّ اللهُ، وخَافَنَّ رَيْكَ. والمعلَّة في ثبوت حرف الاعتلال في هذه المواطن الأربعة تحرك ما بعدها. فقد ارتفعت المعلَّة التي أوجبت في الموضعين الأولين إسقاطها. فإن اعترض معترض وقال: قد نجد

الحرف الأخير متحرّكاً مع إسقاط حرف الاعتلال في مثل قولك: بع العبد، وخب الله، وفي مثل قوله تعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَثَرٌ﴾ [المزل: ٢] فالجواب عنه: أنّ هذه الحركة حركة عارضة، بدليل أنّها تزول إذا لم تتصلّ بها همزة الوصل. والحركة العارضة لا يُغْنِذُ بها، ولا تأثير لها، إذ ليست كالحركة الثابتة في المواطن الأربعة.

باب الفعل المضارع

٣٣- وإن وجدت همزة أو ثاء أو تاء حذفت فحسبوا أنه

٣٤- قد أُلْحِثَ أوْ كُنْ فاعل فاعله نفسان المُسْتَفْعَلِي

اعلم أنّ الفعل المضارع ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربعة؛ التي هي: الهمزة، والتون، والياء، والباء.

فالهمزة تكون للمتكلم؛ ذُكِّراً كان، أو أنثى؛ كقولك: أنا أذهب.

والتون للمتكلم إذا كان معه غيره؛ نحو قولك: نحن نخرج. وقد جاء في كلام الله - جلّ جلاله - مع وحدانيته؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ رَبُّكَ ذِكْرٌ وَإِلَهُ الْعِصْمَةُ﴾ [الحجر: ٩]، وعلى موجب ما أخبر به - سبحانه - عن نفسه خوطب أيضاً بواو وبنون الجمع، كما قال - سبحانه - حكاية عن الكفار: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَأَلْتَهُمُ التَّوَنُّ قَالُوا لَا نَحْبُوهٖ﴾ [المومن: ٩٩]، وقد اختلف في علّة نون الجمع الواردة في كلام الله - عزّ وجلّ - فقيل: جاءت للعظمة التي هو - سبحانه - متوحد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها. فعلى هذا القول؛ يُكره للملوك استعمالها في قولهم: نحن نعمل، ونحن نعد؛ وقيل في علّتها: إنّها لما كانت تصاريف أفضيته - تعالى - تجري على أيدي خلقه؛ تنزّلت أفعالهم منزلة فعلة؛ فلذلك ورد الكلام مورد الجمع. فعلى هذا القول يجوز أن يستعمل التون كلّ من لا يباشر العمل بنفسه. وأما قول العالم: نحن نشرح، ونبين، فمفسوح له فيه؛ لأنّه يخبر بتون الجمع عن نفسه، وعن أهل مقاله.

وأما «الهاء» فتكون للمخاطب، وللغائبة الواحدة، والاثنتين؛ كقولك: أنت تذهب، وهند تذهب، والهندان تذهبان.

وأما «الياء» فتكون للغائب المذكر، وجماعة الإناث؛ كقولك: هو يذهب، وهنّ يذهبن. ولا يجوز أن يقال للنساء: تذهبن بالهاء؛ وفي القرآن: ﴿وَلَا تَسْمُوتُنَّ بَعْضُهُنَّ بِبَعْضٍ﴾ [مريم: ٩٠] بالياء، لا بالهاء. ومعنى قولنا: «قد ألحِثَ أوْ كُنْ فاعل» أي إنّها متى وجدت زائدة؛ كان الفعل مضارعاً. والمراد بقولنا: «فإنّ المضارع المُسْتَفْعَلِي» الإشارة إلى أنّه استعمل بالإعراب عن التوعين الآخرين من الأفعال.

٣٥ - وليس في الأفعال يُفْعِلُ سواءً وثُثُمُنُنُ فيه يُفْعِلُ
الأصل في الأفعال، أن تكون مبنية؛ لأنها أدوات توجب الإعراب، وليس سبيل الأدوات أن تُعرب، وكذلك حكم الحروف؛ لأنها جامدة، لا تتصرف. وإنما جعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم؛ كقولك: زيد واجد. ومعناه قد يختلف؛ لكونه تارة فاعلاً، وتارة مفعولاً، وتارة مضافاً إليه. فاحتج فيه إلى الإعراب، لتبيين المعنى. وإنما أعرب الفعل المضارع؛ لمشاكلة الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل.

٣٦ - ولأحرف الأربعة المضارعة تسُمَّى بحروف المضارعة
٣٧ - وسُمِّيَ الحادي لها: أَيْ: ما نَمُضُوعُ أَفْعُولُ كما وعِبْتُ

قد تقدّم القول في أنّ الفعل المضارع ما أُلْحِقَ بأَوَلِهِ الهمزة، أو التّون، أو التّاء، أو الياء. وهذه الحروف الأربعة التي يجمعها قولك: (نأيت) تُسَمَّى بحروف المضارعة، وإنما تُسَمَّى بذلك، إذا وجدت زائدة لاحقة، بالفعل الماضي في مثل قولك: أذهب، ويذهب، وتذهب، ونذهب؛ ألا ترى أنّ أصل الفعل الماضي فيها: ذهب، والأحرف الأربعة أُلْحِقَتْ به؟ فإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولاً في الأفعال، لا تُسَمَّى بحروف المضارعة؛ كقولك: أكرم، ونقر، وتوضأ، ويغر الجدي؛ إذا صاح؛ وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية. فافهم بذلك ترشد، إن شاء الله.

٣٨ - وسُمِّيَ من أضربها ثلثي مثل بحيث من أحب الذي
٣٩ - وما سواه فهي منه تُفْعِلُ ولا تسئل الحرف وإسألوا
٤٠ - منأله يذهب زيد يحيى ومنأله يذهب تارة ويذهب

قد ذكرنا من قبل أنّ افتتاح التّلق لا يكون إلّا بمتحرك. وذكرنا أنّ حروف المضارعة لا تكون إلّا أوائل الفعل المضارع المستقبل؛ فإذا، لا بدّ من أن تكون متحركة، وحكم حركتها أن تضمّ إذا كان فعلها الماضي رباعياً، وتفتح من الماضي الثلاثي، ومما زاد على الرّباعي. فعلى هذا نقول: أنا أجيبُ، ونحن نُجيبُ، وأنت تُجيبُ، وهي تُجيبُ، وهو يُجيبُ؛ فتضمّ الهمزة، والتّون، والتّاء، والياء؛ لأنّ الفعل الماضي منه: أجاب، وهو رباعي. وتقول فيما ماضيه ثلاثي: أنا أذهب، ونحن نذهب، وأنت تذهب، وهو يذهب. وفيما ماضيه خماسي أو سداسي:

السُّطُ: الخبط الذي ينتظم فيه الخرز المنتظم في خبط. والحاري لها: الجامع لها، وهي أحرف
نأيت.

أنا أنطلق، وأستجيش، وأنت تَنطلق، وتَسجيشُ، ونحن نَنطلق، ونَسجيشُ، وهو يَنطلق، ويَسجيشُ، فتفتح حروف المضارعة في هذه الأفعال ونظائرها، سواء كان ماضيها ثلاثياً، أو خماسياً، أو سداسياً. وإلى هذا وقعت الإشارة في قولنا: **«لَا تُبَلِّ أَحَدٌ رِثاً أَمْ رَجَعِ»** والأصل في قولهم: لَا تُبَلِّ لَا تَبَالٍ؛ فحذفت ألفها بعد حذف يائها، كما حذفت التّون بعد الواو في قولهم: لم يَكْ؛ طلباً لتخفيف هاتين اللَّفْظَتَيْنِ؛ لكثرة استعمالهما في الكلام.

باب الإعراب

٤١- وإن لم يرَ أن يرفع الإعراب في المنع من الضوابط

٤٢- فإنه يرفع في الجزم والنصب والجر جميعاً بحسب

الإعراب في اللغة: هو الإبانة، يقال: أعرب الرجل عَمَّا في نفسه؛ إذا أبان. فأما الإعراب في صناعة النحو: فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ووجوه الإعراب أربعة: **«الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجرُ، والجزمُ»**. وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون، إلا أنه لما استوفى الاسم الذي هو الأصل جميع الحركات الثلاث؛ التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حين شابهه في حركتين منها، جعل له السكون إعراباً ليساوي إعراب الاسم.

والرَّفْعُ: أعلى وجوه الإعراب مرتبة؛ لاستغنائه عن النصب والجر في قولك: قائمٌ زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدّم الرِّفْعُ؛ كقولك: ضرب زيدٌ عمراً، ومررتُ بزيدٍ.

٤٣- فإن رُفِعَ والنَّصِبُ بلا مُصاحِبٍ فمُدْحَلٌ في الاسم والنصب

٤٤- والجرُ يفتقرُ بالاسماء والجرمُ في الفعل بلا مُفْرَدٍ

اعلم أن وجوه الإعراب نوعان: خاصّ ومشترك.

فالمشترك: الرِّفْعُ، والنَّصِبُ؛ وذلك أن الأسماء المتمكّنة، والأفعال المضارعة، يشتركان فيهما.

وأما الخاصّ: فالجرُ، والجزمُ؛ فالجرُ: يختصّ بالأسماء المتمكّنة. والجزمُ: يختصّ بالأفعال المضارعة. وإتّما لم يدخل الجزم الأسماء؛ لأنّ الجزم حذف الحركة، والأفعال

مستقلة، فلاق بها التخفيف؛ والأسماء خفيفة ولهذا لحقها التثوين، وتخفيف الخفيف إجحاف به. وإنما لم يدخل الجرّ الأفعال؛ لأنّ الجرّ يدخل الاسم من أحد طريقين؛ إمّا بإضافة حرف إلى اسم، وإمّا بإضافة اسم إلى اسم؛ وكلاهما ممتنع في الأفعال؛ لأنّ الغرض في وضع حروف الجرّ أن توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، وذلك؛ لأنّ أفعالاً قصّرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعينت بحروف الجرّ لتوصلها إليها. وهذا غير موجود في الأفعال؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل؛ فلهذا، امتنع دخول حروف الجرّ عليه. وأمّا إضافة اسم إلى اسم؛ فالغرض في الإضافة التعريف، أو التخصيص. ألا ترى أنّك إذا قلت: هذا غلام زيد؛ فقد عرفت الغلام بإضافته إلى زيد؛ وإذا قلت: هذا جملّ الفرس؛ فقد خصّصت الجملّ بإضافته إلى الفرس؛ والإضافة إلى الفعل لا تعرفه، ولا تخصّصه بحال؛ فلهذا، امتنع دخول الإضافة عليه. فافهم ذلك، وقس عليه.

٤٥ - فالرفع صمّة حم الحزروف. والمنصب بالفتح صلا وفوف

٤٦ - وحزب بالكسرة بالضم. والحزب في التثنية بالضم

والعلة في أنّه جعل الإعراب آخر الكلمة؛ أنّ الإعراب وضع لتبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء. وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يُعلم الموصوف، ولا طريق لعلمه إلّا بعد انتهاء صيغته؛ فلهذا جعل الإعراب في آخره. وإمّا سُمّي الرُّفْعُ بالضَّم؛ لأنّ الضَّمّ من الواو؛ ومخرج الواو من الشفتين؛ وهما أرفع الفم. وسُمّي الفَتْحُ نصباً؛ لأنّ الفتح من الألف، والألف: حرف متصّب، يمتدّ إلى أعلى الحنك. وسُمّي الكسر جرّاً؛ لأنّه من الياء؛ التي تهوي عند التّلقُّط سُفْلاً، فكأنّه مأخوذ من جرّ الحبل؛ وهو سحبه. وإمّا سُمّي الجزم جزمّاً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللّغة: القطع؛ كقولهم: جزمت اليمين؛ أي قطعتها. فاعلم ذلك.

باب إعراب الاسم المفرد المنصرف

٤٧ - وفي الاسم المفرد المنصرف: بحث فاعلاً ولم يفت

التثوين: يختصّ بالاسم المنصرف لخفته؛ ولأجل التثوين اللاحق بآخره؛ سُمّي منصرفاً، فكان التثوين لما دخل عليه أحدث فيه صريفاً. والصريف: صوت البكرة عند الاستقاء. ويسقط التثوين في أربعة مواضع:

(١) الجرّ: الجذب.

(٢) الفريد: أي المفرد الذي ليس بمعنى ولا مجموع فلا ينوّنان إذ النون فيهما بدل عن التثوين في الاسم المفرد.

أحدهما: في الاسم المعرّف بالالف واللام؛ لأنّ الثنوين: زيادة ألحقت بآخر الاسم، ولام التعريف: زيادة؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين.

والثاني: في أول المضافين؛ كقولك: غلام زيد؛ لأنّ المضاف إليه يتصل بالمضاف حتّى يصير كأحد حروفه؛ ولذلك، لم يجز أن يفصل بينهما، فلمّا تنزّل المضافان بمنزلة الاسم الواحد؛ وجب إلحاق الثنوين بالمضاف إليه؛ الذي هو الأخير منهما، كما يلحق آخر الاسم المفرد.

والموضع الثالث: الاسم الذي لا ينصرف؛ كقولك: جاء عمرو. وإنّما لم يدخله الثنوين لشبهه بالأفعال.

والموضع الرابع: إذا كان الاسم المفرد علماً، أو كنيةً، أو لقباً، وكان موصوفاً بابن مضاف إلى علم، أو كنية، أو لقب؛ كقولك: جاء زيد بن بكر، وجاء زيد بن أبي محمد، وجاء زيد بن أبي تأبّط شرّاً. وكقولك: جاء أبو محمّد بن يزيد، وجاء أبو محمّد بن أبي الحسين، وجاء أبو محمّد بن تأبّط شرّاً. وكقولك في اللّقيين: جاء بقعة بن تأبّط شرّاً؛ وعلى هذا فقس قول الشاعر: [الحرلي]

فقلت لعبد الله خيرٍ لذاتي ذئاب بن أسماء بن زيد بن قناب^(١)
فحذف الثنوين من ذئاب وزيد، لإضافة كلّ منهما إلى ابن: فأما حذف الثنوين من أسماء؛ فلكونه لا ينصرف. والعلة في حذف الثنوين في هذا الموضع؛ أنّ الثنوين ساكن، والالف من ابن ألف وصل تسقط في اندراج الكلام، فيلتقي الثنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن، فلهذا حذف الثنوين. فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ كقولك: جاء محمّد ابن الأمير، ثبت الثنوين، وانكسر لالتقاء الساكنين؛ لأنّ الأمير ليس بعلم، ولا كنية، ولا لقب. وكذلك إن قلت: طننت زيدا ابن عمرو، أثبت بالثنوين، وكسرت؛ لالتقاء الساكنين من حيث إنّهُ ليس بصفة للاسم الأول، وإنّما هو خير عنه. ومعنى قولنا: «هذا درجت قاتلاً ولم تقف» إذ لا تلحق الثنوين، بالاسم المفرد إذا وقفت عليه في حالتي الرفع والجر؛ بل تقف عليه بالسكون.

تقول: جاء زيد، ومررت بزيد؛ لأنّ الوقف يساوق الخط.

٤٨ - وقفت على الخطوب من الف فمائل ما تكلمة لا يحذف

(١) البيت لخفاف بن ندية في ملحق ديوانه ص ١٣٠، ولديريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٦، ولخفاف أو لديريد في اللسان (جن) ورواية الديوان: «فكنا بعد الله خير لدانه»، وأسماء بن بدر؛ وقيله: «ولولا خنأ اللبل أدرك خيلنا» بذي الرمت والأرطى، عياض بن ناشب.

٤٩ - **سُقُوتٌ** غُفِرَ قَدْ أَصَابَ رَيْدًا وَحَالِدٌ صَدَقَ لَعْنَةُ صَيْدٍ

إن قال قائل: لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته، مع التثوين ألفٌ، ولم يُبدل من ضمة المرفوع واو، ولا من كسرة المجرور ياء؟ فالجواب عنه: أنه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم. ألا ترى أنك لو وقفت على قولك: مررت بغلام، فقلت: مررت بغلامي، لتوهم السامع أن الغلام ملكك، ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو، فقلت: جاء زيد ولخرج عن أصل كلام العرب؛ إذ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة. وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك أبدلوا الواو ياء، وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع دلو، وجرو: أدل، وأجر. والأصل: أدلو، وأجرو؛ ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة محافظةً على مقياس الأصل، ولم يخرجوا عن لغتهم، ولا يعرف من نقل عنهم، ولا سمع منهم خلاف ذلك والله أعلم.

٥٠ - **وَلَيْسَ يَسْقُطُ التَّثْوِينُ إِذَا أَصْفَتْهُ أَوْ بِنَ تَكُنْ بِفُلٍّ قَدْ عَرَفْتَهُ**

٥١ - **مَنْ أَمْنَتْ حِمَا غُلَامٍ لَوْ يَ وَتَقِلُّ الْفُلَامُ كَمَا تَقِلُّ الْفُلُ**

قد مضى شرح المواضع الأربعة التي يسقط التثوين فيها؛ بما يغني عنها إعادته؛ فليعلم من هنالك.

باب الأسماء الستة

٥٢ - **بَلَّةٌ تَرْفَعُهَا الْوُجُوهُ فَمَنْ قِيلَ عَسَالِمٌ وَارِي**

الواو: تكون علامة الرفع في موضعين؛ أحدهما: في الأسماء الستة التي هي: أبوك، وأخوك، وحموك، ولوك، وهوك، وذو مال.

والثاني: في جمع المذكر السالم؛ كقولك: جاء المسلمون على ما نشرحه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

٥٣ - **وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا أَتَى وَحَدَّثَ بِأَلْفٍ مَعْرُوفٍ وَغَرَفٍ**

أما الألف فتقع علامة للنصب في هذه الأسماء الستة دون غيرها. وقد تقع الألف إعراباً في التثنية غير أنها تكون علامة للرفع.

وأما الياء فتكون علامة للجر في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، وفي التثنية، وفي جمع المذكر السالم.

٥٤ - وفي أخوك والو عفرات وذو فوك وحفرت وحفرت

٥٥ - ثم هلك من الأسماء فاحفظ مقالي حفظ في ذلك

اعلم أنّ هذه الأسماء الستة، ما عدا ذا مال، يجوز أن تستعمل مفردة، فتعرب كإعراب زيد في الرفع، والتصب، والجر. غير أنّ قولك: (فوك) إذا استعملته مفرداً، أبدلت من واو ميماً، فقلت: هذا فم، ورأيت فمأ، ونظرت إلى فم. وأما (ذو) فإذا كانت بمعنى صاحب؛ فلا تستعمل إلا في الإضافة، فتجر ما بعدها، وتعرب بالواو في الرفع، والألف في التصب، والياء في الجر، ولا يجوز أن تستعمل مفردة بحال. وقد جاءت (ذو) بمعنى الذي، وأجريت على لفظ واحد مع المذكر، والمؤنث، والمثنى، والمجموع، ولم يغيروا واوها على اختلاف مواقعها. فقالوا: أنا ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت، ومررت بذو عرفت؛ ومنه قول الشاعر سنان بن الفحل الطائي^(١): [الوافر]

فإن الماء ماء أبي وجدي ويثري ذو حفرت وذو طوئث
فقال: ذو حفرت، وذو طوئث؛ والبرث: مؤنثة، قال الله - سبحانه وتعالى - ﴿ذِي مَعَصِيَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، وعلى هذا كلامهم مجرى، وعليه يقاس.

باب حروف العلة

٥٦ - والواو والياء جميعاً والألف كل حروف الاعتلال المتخفف

هذه الحروف الثلاثة التي هي: الألف المفتوح ما قبلها، والياء المنكسر ما قبلها، والواو إذا انضمت ما قبلها، تسمى حروف الاعتلال، وحروف المدّ واللين، والحركات الثلاث؛ التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة مجانسة لها. وعند أكثر النحويين أنّ الحركات مأخوذة منها ومتفرعة عنها. وعند بعضهم أنّ هذه الحروف مأخوذة من الحركات احتجاجاً بأنه متى أشبعت الفتحة؛ صارت ألفاً، والضمة صارت واواً، والكسرة صارت ياء. فإن لم يكن ما قبل الواو مضموماً، ولا ما قبل الياء مكسوراً؛ لم يكونا حرفي اعتلال.

(١) سنان بن الفحل، أخو بني أم الكهف من طيء، شاعر إسلامي في الدولة المروانية (انظر خزائن الأدب ٤٥٠/٦)، والبيت له في الإنصاف ص ٣٨٤، وخزائن الأدب ٣٤٤/٦، ٣٥، والدرر ١/٢٦٧، وشرح التصريح ١٣٧/١.

(٢) المكتف: سماها مكتفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها، وكف الشيء جانبه.

إعراب الاسم المنقوص

٥٧ - وَبَعْدَ فِي مَاضِي، فِي تَنْفِيذِ مَاضِي فِي رَفْعِهِ وَالْحَرْفُ

٥٨ - وَبَعْدَ فِي مَاضِي، فِي تَنْفِيذِ مَاضِي فِي رَفْعِهِ وَالْحَرْفُ

اعلم أن كل اسم آخره ياء خفيفة؛ قبلها كسرة، يُسمّى منقوصاً، وتكون ياءه ساكنة في رفعه وجزءه؛ ولهذا يُسمّى منقوصاً؛ لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب؛ وهما: الضمة والكسرة. وكان الأصل في إعراب المرفوع؛ نحو: جاء القاضي، بضمة مقدرة متوِّية في آخره. وكذلك كان الأصل في إعراب المحرور - منه - بكسرة مقدرة في الياء، يتبعها التَّوْنين، ولكن حذفت منه الضمة والكسرة؛ لاعتلال حرف الإعراب منه؛ الَّذِي هو الياء، ولأنَّ التحرك بالضمة في حالة الرفع ثَقِيل، وكذلك الكسرة أيضاً، فعدلوا عنها إلى السَّكُون تخفيفاً، فيشترك الرفع والجرُّ في هذه المواضع وحسب.

وأما نصب هذا النوع من الأسماء، فيكون بفتح الياء؛ لَخَفَةِ الفتح؛ فإن اضطرَّ شاعر إلى إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه، أو جره؛ جاز له؛ كقول ابن الرِّقِّيَّات^(١):

[الشرح]

لَا يَزَاكَ اللَّؤْ فِي الْغَوَانِيِّ فَمَا يُضَيِّحُنْ إِلَّا لَهُنْ مُطَّلَبُ

فحرَّكَ ياء^(٢) الغواني بالكسرة؛ لضرورة الشعر، ومنه قول جرير: [الشرح]

فَيَوْمًا يَوَافِينِي الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَنَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ^(٣)

(١) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي: شاعر فريش في العصر الأموي. أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية. (ت نحو ٨٥هـ)، ترجمته في الأغاني، طبعة الساسي ١٥٤/٤، والشعر والشعراء ٢١٢، والجمعي ٥٣٠، والبيت في ديوانه ص ٧١، والأزهية ٢٠٩، والدرر ١/١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غنا) الشاهد فيه قوله: «الغواني» حيث حرَّكَ الياء بالكسرة، وأجراها مجرى الأحرف الأخرى للضرورة.

(٢) جاء في اللسان (غنا): (وإنما حرَّكَ الياء بالكسرة للضرورة ورده إلى أصله، وجائز في الشعر أن يُرَدَّ الشيء إلى أصله).

(٣) البيت في ديوانه ص ١٤٠، وخزانة الأدب ٨/٣٥٨، والكتاب ٣/٣١٤، واللسان (غول، مضى). وتغزلت الغول: تخيلت وتلذت، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه هو غول، وتغزلتهم الغول: توهوا. الشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جرَّ الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة للضرورة، والقياس أن يحذف الياء وينون الغناد.

باب المقصور من الأسماء

- ٦٣ - وليس الإعراب فيما قد قصّر من الأسماء التي ذكرنا (١)
 ٦٤ - مثلاً يخيى وموسى والمصا أو فحياً أو فحجاً أو كحصى (٢)
 ٦٥ - فهذه أحرفها لا يخفض على تصارييف الكلام المتوالت (٣)

الاسم المقصور: هو كل اسم كان آخره ألفاً ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصارييف مواقفه، على حالة واحدة، في الرفع، والنصب، والجر؛ ولهذا سمي مقصوراً؛ لأنه حيس عن الحركة. إذ المقصور في اللغة: هو المحبوس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ نَفْسُكَ فِي النَّبَا﴾ (الرحمن: ٧٢). ثم إن الأسماء المقصورة، تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يدخله التثنية؛ كقولك: رحي، وحياً، وقفاً، وندي. والثاني: ما لا يدخله التثنية، إما لكونه معرقاً، بالالف واللام؛ مثل: الحيا، والتدي، والحصى، والمصا. وإما لكونه لا ينصرف؛ مثل: موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى، ودنيا، وأخرى. وكلا القسمين لا يختلف حكم آخره في الرفع، والنصب، والجر؛ كما قال تعالى في المنون منهما: ﴿يَوْمَ لَا يَمْنَنُ مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْءٍ﴾ (الدخان: ٤١)، فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وعلى ذلك فقس.

باب الثنية

- ٦٦ - ورفع ما ثنيت بالالف ثنوتك الزندان كما مألني (١)

الاسم المثنى: هو الاسم الدال على مستمين مُتَّفِقِي اللَّفْظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل، وما لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف. فأمّا قولك: يقومان، ويذهبان، فليسا بثنية يقوم، ويذهب؛ ولا الألف فيهما ألف ثنية، بل دليل ثبوتها في ذلك، في كل حال؛ بل الألف فيهما اسم؛ هو ضمير الفاعلين؛ كالألف في قاما، وذهبا. فإذا أردت أن تثني الاسم فتحت آخره، ثم زدت عليه في الرفع ألفاً ونوناً. وفي هذه الألف ثلاثة أشياء هي حرف الإعراب، وعلامة الثنية، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبت ياء الاسم المنقوص، إذا ثبت في مثل قولك: جاء الفاضيان؛ لأن هذه الياء ثبتت في حالة النصب؛ لحقة الفتحة فيها؛ فلهذا، أثبت في الثنية.

(١) قصّر: كان مقصوراً. والأسامي: جمع أسماء جمع اسم، وهو جمع الجمع.

(٢) الحيا: المطر. والحصى: جمع الحصة.

(٣) فهذه: أي الأسماء المقصورة وشبهها. وتصارييف الكلام: الرفع والنصب والجر. والمتوالت: المركب.

(٤) كانا مألني: أي محل إلي.

٦٧ - **الظنُّ حجةٌ بالياء** من **هم** شكك، لا **يا**.

٦٨ - **الظنُّ لا ينفي**، **حالة** **منظرة** **للمن**.

التصَبُّ يواخي الجرَّ، ولذلك أميلت الألف إلى الياء، واستوى في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور؛ وذلك في مثل قولك: ضربتك، وهذا غلامك، ورأيت، ومررت بغلامه، وضربي وغلامي؛ فالهاء، والكاف، والياء يقعن ثارةً ضميراً للمجرور، وثارةً ضميراً للمنصوب، فلهذا؛ اشترك التصب، والجرُّ في علامة التثنية، وجُعِلتَ فيهما ياء ونون.

وفي الياء ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب، أو الجرَّ. والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجرُّ أربعة: التثنية، والجمع بالياء والنون، والجمع الذي بالألف والياء، وفي الأسماء التي لا تنصرف. ثم اعلم أنَّ من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد، إلا أسماء الإشارة، والمبهمة، فإنَّ آخرها حذف في التثنية؛ فقالوا في تثنية **هذا**، **هذان**، **والذي**، **والتي**؛ هذان، هذين، وذان، واللذان، واللّتان، هذا في حالة الرفع. وقالوا في النصب والجرَّ: هذين، هذين، وذين، واللّذين، واللّتين؛ وهو ممَّا شذَّ عن أصله؛ ولهذا قال المحققون من النحويين: إنَّ هذه الأسماء مشبهة بالمتثنى، لا أنَّها مثناة على الحقيقة. فإن قيل: لِمَ حذفت ياء الّذي في التثنية، وأُفِرَّتْ ياء الشّجي في التثنية، وكلا الياءين مُحَقَّقَةٌ، مكسور ما قبلها؟ فالجواب عنه: أنَّ ياء الشّجي تلحقها الحركة في حالة النصب، فجرت بهذه القوة مجرى الحرف الصحيح؛ فثبتت في التثنية. و**ياء** **الذي**، لا تنطرق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السبب، فحذفت؛ فإنَّ ثبوت اسماً مقصوراً؛ فإنَّ كانت ألفه رابعة فصاعداً؛ قلبت ياءً في التثنية؛ كقولك في تثنية موسى، وحُبلى في الرفع: **موسيان**، **حُبليان**، وفي النصب، والجرَّ: **موسيين**، **حُبليين**. وإنَّ كانت ألفه ثالثة؛ رددتها إلى أصلها وأوَّأ كان أو ياء. والطريق إلى معرفة أصلها، أن تصرّف تلك الكلمة فإنَّ وجدت الواو في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الواو؛ وإنَّ وجدت الياء في بعض تصاريفها؛ فهي من ذوات الياء. فعلى هذا تقول في تثنية **قفا**، **وعصا**؛ **قفوان**، **عصوان**؛ لأنَّ تصريف الفعل منهما؛ **قفوت**، **عصوت**. وتقول في تثنية **هسي**، **ورحي**؛ **هسيان**، **ورحيان**؛ لأنَّهما من هديت، ورحيت. وإنَّ ثبوت الاسم الممدود، أبدلت همزته وأوَّأ فيما لا ينصرف، وأقررتها فيها ينصرف، فتقول في تثنية **احمرأ**، **حساء**؛ **احمرأوان**، **حسأوان**، وفي تثنية **سما**، **وكساء**؛ **سماوان**، **وكسأوان**. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف وأوَّأ، فقال: **سماوان**، **وكساوان**. والقول الأوَّل أجود وأفصح.

٦٩ - وَلَمَّا جَاءُوا بِمَا قُذِّسُوا مِنَ الْمَفَارِدِ لَحِيزٍ مَوْفَى

نون التثنية دخلت على الاسم المثني عوضاً من الحركة والتثنية اللذين كانا في الاسم المفرد. وإلى هذا أشرنا بقولنا: **«لجبر الوهن»**. وكان أصلها السكون، إلا أنه لما سكن من قبلها؛ كسرت حتى لا يلتقي ساكتان. ومن حكم الساكنتين إذا التقيا، أن يُكسَرَ الأوّل منهما، إلا أن الألف، لما لم يمكن تحريكها كسرت التّون. ثم اعلم أن نون التثنية تفارق الثّنين في ثلاثة أشياء، أحدها: أن حركتها لازمة. والثاني: أنها تثبت في الوقف. والثالث: أنها تثبت مع الألف والألم.

باب جمع المذكر السالم

٧٠ - وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ بِهِ وَجَدَهُ ثُمَّ نَسِيَ يَفْعَلُ لُغَامِي رَنْدَةً^(١)

٧١ - فَرَمَعَهُ بِالْوَاوِ وَلِثُونٌ تَعَجُّ مِثْلُ شَجَبِي الْحَاطِنُونَ فِي لُجْجِ^(٢)

٧٢ - وَسُفْنُهُ وَحِجْرُهُ بِالسَّيْبِ مِنْهُ جَمِيعُ الْعَرَبِ الْعَرَبُ^(٣)

٧٣ - تَقُولُ حَتَّى تَقْدِرَ لَيْسَ فِي مَسَى رَسَلٌ عَنِ الرُّبَيْدِ هَلْ كَانُوا هُنَا^(٤)

الجمع بالواو والتّون، يختص في غالب الأحوال بذكر من يعقل، ويُسمّى الجمع الضّحيح والجمع السّالم؛ لأنّ لفظ الواحد صحّ وسلم فيه. ويُسمّى أيضاً: الجمع على هجاءين؛ لأنّه نارة يكون بالواو، ونارة يكون بالياء فأما قوله - جلّ ثناؤه - إخباراً عن السماء والأرض: **«فَاللَّهُ يَتَذَكَّرُ أَلْفًا مَرَّةً يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ أَسْفَاطًا وَالْأَرْضُ بِسَاقٍ مُطَوَّاتٍ وَتَأْتِي السَّمَاءُ بِسُحَابٍ مُمَدَّدَةٍ»** [صافات: ١١]، فإنهما جمعا بالياء والتّون، وليستا ممّا يعقل؛ لأنّه لما وصفهما بالقول الذي لا يصدر إلاّ عنّ يعقل؛ جمعهما جمع من يعقل، ليتطابق الكلام. ومثله قوله - تعالى - حكايةً، عن التّملة: **«تَنَزَّلُ سَكَنَةً لَا يَخُوفُكُمْ شَيْئٌ وَشُورًا وَفُزَ لَا يَخُوفُ»** [النمل: ١٨]، وكذلك، قوله - عزّ وجلّ -: **«إِنْ رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كُوفًا وَنُفُوسًا وَنُفُوسًا وَنُفُوسًا فِي سَجِيدٍ»** [يوسف: ٤٤]؛ لما أضاف إلى التّملة القول، وإلى الكواكب، والنّيرين السّجود - والقول والسّجود يختصّان بمن يعقل - جمعهما جمع من يعقل.

وقد جُمع ممّا لا يعقل ألفاظ بالواو والتّون، ويسمّى هذا النوع جمع التعويض، كما قال -

(١) المفاريد: جمع مفرد. لجبر الوهن: أي لإزالة الضعف الذي لحقه بغوات الثّنين.

(٢) صح: سلم. بعد التّناهي: أي بعد انتهاء حروف مفردة.

(٣) تع: أي التّون عوضاً عن الثّنين في الاسم المفرد. والجُمع: جمع الجمعة.

(٤) العرب: العرباء: الخلف.

سبحانه وتعالى: ﴿ثَمَرٌ مِّثْلُ الْقُرُونِ يَنُوبُ ۖ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وكقولوه: سبحانه - ﴿وَرَبِّهِ﴾ (المعارج: ٣٧)؛ وهما جمع عَصَ، وعِزَّة؛ وكقولهم في جمع سنة، وبرة، وثبة، وكرة، وقلة، وأرض: سنون، وبرون، وثيون، وكرون، وقلون، وأرضون؛ وحكم هذا الجمع، أن يكون في الرفع، بالواو والتون، وفي النصب والجر بالياء والتون.

فالواو حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وعلامة الجمع السالم. والياء: علامة النصب، أو الجر، وهي حرف الإعراب، وعلامة الجمع السالم. ومن حكم هذا الجمع، أن يضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، إلا في جمع المنقوص، فلذلك تفتح ما قبل علامة الجمع؛ ليدل على الألف المحذوفة؛ كما قال سبحانه وتعالى - في جمع «الأعلى»: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ ۖ﴾ (آل عمران: ١١٣٩)، وفي جمع المصطفى: ﴿فَإِنَّ مِنْهُمْ لَفُرْقَةً ۖ﴾ (ص: ١٧)، ففتح اللام والفاء؛ اللذين هما قبل علامة الجمع لتدل على المحذوف.

وياء المنقوص تحذف في هذا الجمع؛ لقولهم في الرفع: القاضون، وفي النصب والجر: القاضين. وإنما حذفت لامتناع دخول الضم، والكسر على هذه الياء. ويجمع بالواو والتون كل اسم سمي به المذكر العاقل، أو وصف به، إلا ما كان آخره هاء التانيث؛ مثل: طلحة، وضحكة، أو ما كان من الصفات على وزن «فعلان»؛ الذي مؤنثه «فعللى»؛ مثل: غطشان، سكران، أو على وزن «أفعل»؛ الذي مؤنثه «أفلاء»؛ مثل: أبيض، وأحمر. فأما «أفعل»؛ الذي للتفضيل، فيجوز جمعه بالواو والتون، كما قال - جل ثناؤه - ﴿وَأَحْمَرُ لَأَفْضَلُ ۖ﴾ (الشعراء: ١١١). ومعنى قولنا:

«وَأَفْضَلُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ إِشْدَادُ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرَبِيَّةِ»
أي لم تختلف العرب في إعراب هذا الجمع، أي إن رفعه بالواو، ونصبه وجره بالياء، كما اختلفت في إعراب المثنى، فجعله بعضهم بالالف في جميع أحواله؛ وعليه حمل بعضهم قوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّ هَذَا لَهُ حِسَابٌ ۖ﴾ (طه: ٦٣)؛ ومنه قول الشاعر المتلمس: (هـ. هـ. هـ.)

(١) عَضِينَ: جمع عَصَ، والبضة: من الأسماء الناقصة أصلها «عصرة»، فقيمت الواو، كما قالوا «عِزَّة» وأصلها «عِزوة»، «وجملوا القرآن عَضِينَ» أي جزأوه أجزاء. (اللسان: عضا).

(٢) جزين: معناها جلفاً جلفاً وجماعة جماعة. والعِزَّة: الحلقة المجتمعة من الناس.

(٣) المتلمس: هو جرير بن عبد المزى - أو عبد المسيح - من بني ضبيعة من ربيعة، شاعر جاهلي، وهو خال طرفة بن العبد. وفي الأمثال: «أشأم من صحيفة المتلمس» وهي كتاب حملته من عمرو بن هند إلى عامله بالبحرين وفيه الأمر بقتله ففضضه وقرأه له ما فيه ففقدته في نهر الحيرة وبها (ت نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٥٢، وخزانة البغدادي ٧٣/٣، ومعاهد التنقيص ٣١٢/٢. والبيت في =

فَأَطْرَقَ إِفْطَرَقَ الشُّجَاعُ وَلَوْ رَأَى مَسَاعاً لِنَابِهِ الشُّجَاعُ لَضُمًّا

❖ ❖ ❖

٧٤- وَلَوْ أَنَّ مَفْضُوحَةً بِذِكْرِ وَلَوْ فِي ثَلَاثِ مَثَلِي نَكْسَرُ

إنما فتحت نون الجمع، وكسرت نون التثنية ليفصل بينهما. وخضت نون الجمع بالفتح لأن الفتحة أخف من الكسرة، والتثنية أخف من الجمع، فقصدت العرب التعديل في الكلام، بأن جعلت الأخت للأثقل، والأثقل للأخف. فاعلم ذلك.

٧٥- وَنَسَقُ نُونِ الْإِضَافَةِ نَحْوَ رَبِّكَ سَائِي لِرُصْفَةِ

٧٦- وَقَدْ لَبِثَ صَاحِبِي أَحِبَّ مَا لَبِثَ فِي حَذْبِهِمَا بِقَبْلِ

اعلم أن «نون التثنية» و«نون الجمع» يسقطان في الإضافة، كما يسقط فيها التثوين، وذلك؛ كقولك: جاء غلاما زيدا، ومسلمو مكة. فإن قيل: فلم ثبتت هاتان النونان مع الألف والتون، ولم تثبتا في المضاف، والتثوين لا يثبت مع واحد منهما؟ فالجواب عنه: أن الإضافة زيادة ألحقت بآخر الاسم، كتون التثنية والجمع، فاستثقل أن يتوالى على الاسم زيادتان، وليس كذلك الألف واللام لأنهما، يلحقان الاسم من أوله، والتون تلحقه من آخره، فلما افترقت الزيادتان، سهل الجمع بينهما. فاعلمه.

باب جمع المؤنث السالم

٧٧- وَكُنَّ حَمِيَّةً لَهَا رَدَّةٌ بِإِضَافَةِ كَرَفَعِ حَامِدَةٍ

٧٨- وَبَضْبَةٍ وَحَرَّةً بِأَلْكَسَرِ نَحْوَ كَيْفَ الْفَتَلَمَاتِ شَرَرِي

اعلم أن للتأنيث ثلاث علامات:

إحداها: التاء التي تظهر عند الإضافة، وتكتب ويوقف عليها بالهاء، وذلك؛ نحو: مسلمة، وسلمة، وقائمة وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة؛ في مثل قولك: «سلمى، وسعدى، وذكرى، ودنيا».

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة؛ في مثل قولك: حسناء، حمراء، بيضاء. وتجمع هذه الأنواع الثلاثة بالألف والتاء، ويسمى هذا الجمع جمع التأنيث السالم. ويشارك فيه من يعقل من

= ديوانه ص ٣٤، والحيوان: ٤/٢٦٣، وحزارة الأدب ٧/٤٨٧، والمؤتلف والمختلف ص ٧١. وفي رواية الديوان والكتب المذكورة (لنابيه) ولا استشهاد به على الموضوع المذكور، والشجاع: الحية.

المؤنث، وما لا يعقل؛ كقولك في جمع قاطمة، وشجرة، وسعدى، وحسنة: قَاطِمَاتٌ، وشَجَرَاتٌ، وسُعدِيَّاتٌ، وحَسَنَاتٌ. فإن قيل: لِمَ حذف الهاء من قاطمة، وشجرة في هذا الجمع، ولم تحذف الألف المقصورة، ولا الممدودة في مثل هذا الجمع؟ ولكل علامات للمؤنث؟

فالجواب عنه: أنَّ العلامة التي في «قاطمة» تجانس الناء الثابتة في الجمع فعُذِفَتْ لثلاثا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ؛ وليس كذلك العلامتان الأخريان، لأنهما من غير جنس علامة الناء، التي هي علامة جمع المؤنث. فلهذا، ثبت. وحكم إعراب هذا الجمع أن تُضَمَّ تاءه في الرفع، وتُكسَرُ في النصب والجر. وهذا الموضع أحد المواضع الأربعة التي تستوي فيها علامتا النصب والجر. وجميع صفات المؤنث تجمع بالألف والياء إلا ما كان على وزن «فَعْلَاءٌ» التي مذكورها «أَفْعَلٌ»؛ كبيضاء، وخضراء، أو على وزن «فَعْلَى» التي مذكورها «فَعْلَانٌ» مثل: سَكْرَى، وَعُظْبَى. ولا يجوز أن تقول في جمع ببيضاء، وسكرى: بِيضَاوَاتٌ، ولا سَكْرَاوَاتٌ؛ كما لا يجمع مذكر هذين النوعين، بالواو والتون، فيقال في جمع أبيض: أَبْيَصُونَ ولا في جمع سكران: سَكْرَانُونَ؛ لأنَّ كُلَّ ما لا يجمع مذكراً بالواو والتون، لا يجمع مؤنثاً بالألف والياء. وكلَّ صفة لمذكر، لا يعقل، يجمع أيضاً بالألف والياء؛ كقولك: جال راسيات، وسيوف مُرَقَّفات وأُسُود ضاربات. وقد جاء عن العرب جمع أسماء مذكورة، من أحناس ما لا يعقل، بالألف والياء، وذلك مما وجد سماعاً، ولا يقاس عليه؛ كقولهم في جمع حَمَامٍ، ومقام، وإيوان، وسُرَادِقٍ، وسَابِاطٍ، وهَاوٍ^(١): حَمَامَاتٌ، وَمَقَامَاتٌ، وَإِيَوَانَاتٌ، وَسُرَادِقَاتٌ، وسَابِاطَاتٌ، وهَاوِنَاتٌ. وكلَّ صفة لمذكر لا يعقل؛ تجمع بالألف والياء أيضاً. وكما قالوا في جمع «المحرَّم، وشعبان، ورمضان، وشوّال، وذِي القعدة، وذِي الحِجَّة، وابن عرس، وابن آوى»: «مَحْرَمَاتٌ، وشَعْبَانَاتٌ، ورمْضَانَاتٌ، وشَوَّالَاتٌ، وذَوَاتُ القعدة، وذَوَاتُ الحِجَّة، وبنات عرس، وبنات آوى». وإن كانت ألف الاسم المؤنث ممدودة؛ قلبت الهمزة في جمعه واواً؛ كقولك في جمع «حسناء وصحراء»: «حَسَنَاوَاتٌ، وصَحْرَاوَاتٌ». وإن كان ممَّا ثلثة ألف، بعدها ناء الثَّانِيثُ الموقوف عليها بالهاء؛ حذف الناء، وقلبت الألف إلى أصلها، على ما بيَّنا في باب الثَّانِيَّة؛ فنقول في جمع «غَزَاة وقناة»: «غَزَوَاتٌ، وقَنَوَاتٌ»؛ لأنَّ أصل ألفها الواو. ونقول في جمع «فناة، ودواة»: «فَنِيَّاتٌ، ودَوِيَّاتٌ»؛ لأنَّ أصل ألفها الياء. فاعرف ذلك، وقس عليه.

(١) إيوان: مجلس كبير على هيئة صُفَّة واسعة، يجلس فيه كبار القوم، الشراذق: القساطر يجتمع فيه الناس لعرس أو مأثم وغيرهما، الساباط: سقيفة بين حائطين تحتها ممز نافذ، هاون: وعاء من الحديد أو النحاس يُدَقُّ فيه.

باب جمع التَّكْسِير

٧٩- وَكُلُّ مَا تَكْسَرُ فِي خُفُوعٍ فَالْأَسَدُ وَالْأَبْيَاتُ وَالزُّبُرُ

٨٠- فَكُلُّ نَظْمٍ لَفْظٍ فِي الْإِعْرَابِ فَاصْنَعُ مَقَالِي وَصْنَعُ صَوَائِي

الجمع: جَمْعَان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة. فجمع السلامة: ما سلم فيه لفظ الواحد. وقد مضى شرحه في جمع المذكر، والمؤنث. وأما جمع التَّكْسِير: فهو كلُّ جمع تغيّر فيه لفظ الواحد. وسُمي جمع التَّكْسِير، لأنَّ لفظ الواحد، يُكسّر فيه، كما يكسّر الإِنَاء، ثُمَّ يَصَاحُ صَيْغَةً أُخْرَى. والتَّغْيِيرُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ، يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ:

أحدها: بزيادة، كقولك في جمع جمل: أَجْمَال، وفي ثوب: أَثْوَاب.

والثاني: بنقصان؛ كقولك في جمع كتاب، وإزار: كُتُب، وَأَزَر.

والثالث: بتغيير الحركة، والسكون، كقولك في جمع «وهن، وسُقْف، وأسَد»: رُهْن، وَشُقْف، وَأَسَد.

وحكم إعراب هذا الجمع، كلُّ إعراب الواحد في اعتقَاب حركات الرِّفْعِ والنَّصْبِ، والجَزْ عَلَيْهِ. وفي جمع التَّكْسِير، ما يوجد في آخره ألف وتاء، فيتوَقَّمُ المبتدئ أَنَّهُ من قبيل جمع المؤنَّثِ السَّالِمِ الَّذِي لَا تَفْتَحُ يَأْوُهُ فِي النَّصْبِ. وذلك؛ مثل: أبيات، وأقوات، وأموات؛ فهذه الجموع الثلاثة، من نوع التَّكْسِير، ويدخل ثاءُهَا النَّصْبُ؛ فتقول: أنشدت أبياتاً من الشعر، وجمعت أقواتاً للشَّتَاءِ، وشاهدت أمواتاً من البرد. والدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهَا جمع تكسير؛ أَنَّ لَفْظَ واحدِهَا الَّذِي هُوَ: بيت، وقوت، وميت؛ لم يسلم في هذا الجمع. وإنَّما لم تتضمَّنْ هذه الملحة شرح أبنية جمع التَّكْسِير؛ لأنَّ شَيْخَنَا أَبَا الْقَاسِمِ النَّحْوِيَّ - رَحِمَهُ - كَانَ يَقُولُ: «فَسَدَّتِ السَّنَةُ الْعَامَّةُ إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ؛ وَهُمَا: جمع التَّكْسِيرِ والتَّصْغِيرِ».

إِلَّا أَنَّ فِي بَعْضِ أبنية الجموع ما تَغْلَطُ الْعَامَّةُ فِيهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا، أوردنا - هُنَا - بُيُوتاً فِي شرحه.

وجملة القول: أَنَّ جمع التَّكْسِيرِ ينقسم قسمين: قسم وضع لأقلِّ العدد، وقسم وضع لأكثره.

وحَدُّ القَلِيلِ: ما بين الثلاثة إِلَى العشرة؛ وَحَدُّ الكَثِيرِ: ما جاوز ذلك. فَأبنية جمع القَلَّةِ أَرْبَعَةٌ؛ أَحدها: أَقْمَل، كقولك: كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ، وَثُوبٌ وَأَثْوَبٌ. والثَّانِي: أَفْعَال، كقولك: جَمَلٌ وَأَحْمَالٌ، جَمَلٌ وَأَجْمَال. والثَّالِثُ: أَفْعَلَةٌ، كقولك: جِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وَرِدَاءٌ وَأَرْدِيَّةٌ.

والزَّايِع: فَعْلَةٌ؛ كقولك، في جمع علي وصبي: عَلِيَّةٌ وصَبِيَّةٌ.

وأما أبنية جمع الكثرة، فكثير جداً، وذكر بعضهم أنها تناهز أربعين بناءً. وأقسام أبنية الأسماء أربعة: ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وما زاد على ذلك. فأما الثلاثية، فأكثر ما جاءت مجموعها على أربعة أبنية: «أَفْعُل»، نحو: ثُوبٌ وأَثُوبٌ، زَمَنٌ وأَزْمَنٌ. و«أَفْعَالٌ»، نحو: جَعَلَ وأَجْعَلُ، وَكَيْدٌ وأَكْبَادُ. و«فُعُولٌ» نحو: أَسَدٌ وأُسُودٌ، وَشَيْعٌ وشُُوعٌ. و«فَعَالٌ»، نحو: رَجُلٌ وِرَجَالٌ، وثُوبٌ وثِيَابٌ.

وقد جاء شيء منها على «فُعُولَةٍ»، نحو: فَعَلَ وفُعُولَةٌ، وبَغَلَ وبُعُولَةٌ. وعلى «فَعَالَةٍ»، نحو: خَبَرَ وخَجَارَةٌ، وَذَكَرَ وذِكَارَةٌ. وعلى «فَعَالٍ»، نحو: رَجُلٌ وِرَجَالٌ، وفَرِيرٌ وفُرَارٌ؛ وهو ولد البقرة الوحشية. وعلى «فُعَالٍ»، كقولهم: طَثَرَ وطُثَارٌ. وعلى «فُعْلَانٌ»، نحو: ذَنبٌ وذُؤْبَانٌ، وَذَكَرٌ وَذُكْرَانٌ. وعلى «فُعْلَانٌ»، نحو: غَبَدٌ وَغَبْدَانٌ. وعلى «فَعْلَةٍ»، نحو: يَدٌ وَيَدَانِ، وَفَرْدٌ وفِرْدَةٌ. وعلى «فُعْلٌ» و«فُعَلٌ» مخففاً ومثقلاً، كقولهم في جمع أسد: أسدٌ، وأسُدٌ. وعلى «فُعِيلٌ»، نحو: عبدٌ وعبيدٌ.

وأما الزَّايِعِي: فما كان على وزن «فَعِيلٍ» - وهو اسم - جُمِعَ فيه أَقْلُ العدد على «أَفْعِلَةٍ»؛ وفي الكثير على «فُعَلٌ» و«فُعْلَانٌ»، كقولهم في جمع جَرِيْبٍ، وَرَغِيْفٍ: أَجْرِيَّةٌ وَجَرِيْبَانٌ، وَأَرْغِفَةٌ وَرُغْفَانٌ. وقد جمع على «فُعْلَانٌ» فقالوا في قضيب: قُضْبَانٌ، فإن كان صفةً جُمِعَ على «فَعَالٍ» و«أَفْعَالٍ» و«فُعْلَانٍ» و«أَفْعِلَانٍ»، كقولهم: كَرِيْمٌ، وَكَرَامٌ، وَكَرْمَاءٌ، وَنَسِيمٌ وَأَيْتَامٌ، وَشَرِيْفٌ وَأَشْرَافٌ، وَسَبِيْحٌ وَأَسْبِيْحَاءٌ.

وقد جمع ما تكرر حرفان فيه على «أَفْعِلَةٍ»، كقولهم في جمع عزيز، وشحيح: أَعِزَّةٌ، وَأَشِيْحَةٌ. وأما «فُعُولٌ»، فإنه يجمع على «فُعَلٌ»، ويستوي فيه المذكر والمؤنث. فقالوا في جمع رَسولٍ، وَضَبورٍ: رُسُلٌ وَضُبُرٌ. وأما «أَفْعَلٌ» فإن كان اسماً، جمع على «أَفْعَالٍ»؛ نحو: أَذْهَمُ وَأَذْهَمُ^(١)، وهو اسم القيد، وأَجْدَلٌ وَأَجَادِلُ^(٢)؛ وإن كان صفةً، جمع على «فُعَلٌ»، نحو: أَذْهَمُ وَأَذْهَمُ^(٣).

(١) الفريز والفراز: ولد النعجة والماعزة والبقرة، وقال ابن الأعرابي: الفريز: ولد البقرة. وعنه ابن الأعرابي بالفريز: ولد الوحشية من الظباء والبقرة ونحوهما. وقال الموجز: هو ولد البقرة الوحشية يقال له فُرَازٌ وفَرِيْزٌ مثل طَوَالٍ وطَوِيلٍ. يقال: الفريز واحد والفراز جمع.

(٢) الأدهم: القيد لسوداء، وهي الأدهام، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب غلبة الاسم. قال أبو عمرو: إذا كان القيد من خشب فهو الأدهم والفلق (اللسان: دهم).

(٣) الأجدل: الصقر، صفة غالبية، وأصله من الحدل وهو الشدة، وهي الأحادل، كسروه تكسير الأسماء لغلبة الصفة. قال الليث: إذا جعلت الأجدل نعتاً قلت صقر أجدل وصقور خذل، وإذا تركته اسماً =

وذُفِعَ، وأخْمِرَ وخُمِرَ. وإن كان مضافاً به آفة، جمع على «فُعِّلَ»، نحو: أحْمَقَ وخُمِقِيَ، وجَرِحَ وجُرِحَ، ومَرِضَ ومَرَضَ. وما كان على «فَعَالٍ» من الأسماء الممدودة، جمع على «أَفْعِلَّة»، نحو: رَدَّاء وأردية، وكساء وأكسية. وعلى «فُعِّلَ»، نحو: إزار وأزَّر، وخِمَار وخُمِرَ. وما كان على «فَعَالٍ»، جمع على «أَفْعِلَّة»، و«فَعْلَان»؛ كقولهم: غُرَاب وأغرِبة وغُرَبَان. وما كان على وزن «فَاعِلٍ»؛ وهو اسم، جمع على «فَوَاعِلٍ»؛ كقولهم: كافر وكَوَافِر، ونَاجِذ ونَوَاجِذ. وقد جمع على «فَعْلَان»، كقولهم: حائط وجيطان، وغائط وغيطان. وإن كان صفة، جُمع على «فُعَالٍ» و«فُعِلَ»، كقولك في جمع صائم: صُومٌ، وصُيَامٌ؛ وفي نائم: نُؤْمٌ ونُيَامٌ. وقد جمع أيضاً على «فُعُولٍ»، كقولهم: شَاهد وشُهُود، وسَاجِد وسُجُود. وعلى «فَعَالٍ»؛ كقولهم: تَاجر وتِجَار. وعلى «فُعَالٍ»، و«فُعِلَّة»، كقولهم: كاتِب وكُتَاب وكُتَيْبَة، وفَاجر وفُجَّار وفُجَّرَة. وعلى «فُعِلَ»، كقولهم في جمع راكِب، وتَاجر: رُكْب، وتُجَر؛ وقد جمع منه لفظتان على «فَوَاعِلٍ»، وهما: فَاوِيس وفَوَاوِيس، وهَالِك وهَوَالِك. وإن كان مقوصاً؛ جمع على «فُعِلَّة»، نحو: قَاض وقُضَاة، وغَارٍ وغَرَاة؛ ولم يجمع على هذا البناء غيرهما. وأما «فُعِلَّة»، بفتح الفاء، فإن كانت صفة؛ جمعت على «فُعَلَات» ساكنة العين؛ كقولهم: ضُخْمة وضُخْمَات، وعَبْلة وعَبَلَات. وإن كان اسماً، جمع على «أَفْعَلَات»، بفتح العين، وعلى «فَعَالٍ»؛ كقولهم في جَفَنَة، وضُخْفَة: جَفَنَات، وجَفَان، وضُخْفَات وصِخَاف. وإن كان ثاني الاسم واواً، أو ياء؛ سكنت العين في الجمع؛ كقولهم في جمع روضة، وبيضة: رُوضَات، وبيِضَات. وكذلك، إن كان ثاني الاسم حرفاً مضطجعاً، كقولهم في مرة: مَرَات. وما كان مخلوقاً من هذا الجنس جاز أن تجمع بحذف التاء من واحده؛ نحو: نُحْلَة ونُحُل، وجورَة وجُوز. ولا يجوز أن تجمع المصنوعات التي على وزن «فُعِلَّة» هذا الجمع؛ فلا يقال في جَفَنَة: جَفَنٌ، ولا في ضُخْفَة: ضُخْف.

وما كان على «فُعِلَّة» جاز أن يجمع على «فُعِلَ»، نحو: ظُلْمة وظُلْمٌ، وغُرْفَة وغُرْفٌ؛ وجاز أن يجمع بالآلف والثاء «بِضْمٍ ثانيٍ وفتحٍ»؛ كقولهم في جمع ظُلْمة: ظُلُمَات وظُلْمَات وبِذَرَات. وما كان على وزن «فُعِلَّة» بكسر الفاء؛ جاز أن يجمع على «فُعِلَ»، نحو: مِبدرة وبِذَرَات. وعلى «فُعَلَات» بفتح العين وكسرها وتسكينها؛ كقولك، في جمع «مِبدرة»: مِبدَرَات ومِبدَرَات. وما كان على وزن «فُعِلَّة»؛ جمع على «فُعِلَ» و«فُعَلَات»، كقولهم في جمع «كَلِمة»: كَلِمَات.

= للصقر قلت: هذا الأحدل وهي الأحادل، لأن الأسماء التي على أفعل تجمع على فُعِل إذا نعت بها، فإذا جعلتها أسماء محضة جمعت على أفاعل (اللسان: جدل).

(١) السدر: شجر البقي، واحدها سِدْرَة وجمعها: مِبدَرَات ومِبدَرَات وسِدَرَات وسِدَر وسِدور؛ والأخيرة نادرة (اللسان: سدر).

كَلِمَ وَكَلِمَاتٍ. وما كان على وزن **أَفْعَلَة**؛ جمع على **أَفْعَل**، نحو: رُطْبَة وَرُطْبٍ. وما كان على وزن **أَفْعَلِي**؛ جمع على **أَفْعَل** كقولهم في جمع **أَصْغَرِي**، وَكَبِيرِي: صُغَرٌ، وَكَبُرٌ. وقد جمع بعضهم، على **أَفْعَالِي**؛ كقولهم: حَبْلِي وَحَبَالِي. وأما ما كان منه على وزن **أَفْعَل**، على اختلاف فائه، فجمعه على **أَفْعَال**، نحو: ذَرَهَمٌ وَذَرَاهِمٌ. وما كان على وزن **أَفْعَل** أو **أَفْعَل**؛ جمع على **أَفْعَال**، نحو: مَسْجِدٌ وَمَسَاجِدُ، وَمُصْحَفٌ وَمَصَاحِفُ. وأما الخماسي: فما كان منه على وزن **أَفْعَلَان** من الصفات؛ جمع على **أَفْعَالِي** و**أَفْعَال**، نحو: غَضَبَانٌ، وَغَضَابِي، وَغَضَابٌ؛ وعلى **أَفْعَلِي**، ويستوي فيه المذكر والمؤنث؛ نحو: غَضِبَ، وَسَكَرَى. وما كان على **أَفْعِلَة**؛ جمع على **أَفْعَال**؛ نحو: شُرعة وَشُرَائِعُ، وعلى **أَفْعَل**، نحو: سَفِينَة، وَسُفُنٌ. ونقول في جمع **سَفَرَجَل**: سَفَارج. وقد جُمِعَ **مفتاح**؛ على **مفاتيح**، وإن شئتَ عَوَّضْتَ ياءً، فقلت: سَفَاريح، ومفاتيح. ويجمع على **أَفْعَالِيل** كلُّ خماسيٍ مردف بحرف اعتلال، نحو قولهم في جمع **أَهْلِيلِز**، وعصفور، ودينار: دَهَالِيلِز، وَغَضَافِير، وَذَنَابِير. وكلُّ اسم تجاوز الخماسي، فلا بدَّ أن يكون فيه زائد، فيحذف في الجمع؛ مثل: فلنسوة؛ فجمعها أقوام على قَلَانِس، وجعلوا الزائد فيها الواو، فحذفوها؛ وجمعها آخرون على قَلَاسٍ وقَلَاسِي، وجعلوا الزائد فيها التون، وحذفوها. وفي الجمع شذوذات كثيرة خارجة عن حكم الأصول، لا يحتمل هذا المختصر استيعاب شرحها. وقد جاء أيضاً في كلام العرب جموع كثيرة لا آحاد لها من لفظها؛ نحو: مَخَاسِين، وَمَلَابِس، وَمَذَاكِير، وكقولك: تَفَرَّقُوا عِبَادِي^(١)، وغير ذلك ممَّا أُجِذَ بِالسَّماع، وشُدَّ على أصول القياس.

باب حروف الجز

- ٨١ - والجر في لام التضييق المنصوب بأخرب قبل ذ ما قبله
 - ٨٢ - من وإلى وفي وحلى وعلمى وعن ومنذ ثم حيث حيثاً
 - ٨٣ - والباء والكاف إذا ما بعد والثم وخمسة ثكن وثمان
 - ٨٤ - ووت أيضاً ثم مذ وما حصر من الزماد ذل ما ملة فله
 - ٨٥ - تقول ما لقيت مذ يومك ورك حنك قيس من لبا
- قد ذكرنا أنَّ الجرَّ يختصُّ بالاسم، ويدخله من طريقين؛ أحدهما: بحروف موسومة^(٢)

(١) العبايد والعبايد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله. يقال: صاروا عبايد وعبايد أي متفرقين، كذلك إذا ذهبوا متفرقين (اللسان: عبد).

(٢) موسومة: موصوفة.

بعمل الجز. والثاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها من بعد. **فأما الحروف**. فهي أربعة عشر حرفاً، تضمنتها هذه الأبيات المتقدمة وأتمها «من»، لأن كل أدوات يتفق عملها، فلا بد لها من أم تتولى عليها؛ مثل: «من» في حروف الجز، و«الهمزة» في أدوات الاستفهام، و«لأ» في أدوات الاستثناء، و«من» تأتي في الكلام. على أربعة معاني:

أحدها: أن تقع بمعنى الابتداء المختص بالمكان، التي تقابلها «إلى» التي تختص بانتهاء الغاية؛ كقولك: سرت من البصرة إلى مكة.

والثاني: أن تكون للتعبير؛ كقولك: شربت من النهر.

والثالث: أن تأتي لتبيين الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا نِسَاءً مِمَّنْ أَنْتُمْ﴾ (النح

١٣٠).

والرابع: أن تأتي زائدة؛ كقولك: ما جاءني من أحد، فإن قلت: ما جاءني من رجل، فليست زائدة في هذا الموضع، بل هي جاعلة اسم الشخص للنوع، وتنزل منزلة قولك: ما جاءني أحد، الذي معناه نفي النوع. والفائدة في دخولها في هذا الكلام استغراق النفي؛ لأن الكلام كان يحتمل قبل دخولها أن تكون: ما جاءك رجل، بل جاءك اثنان، أو جماعة.

وأما «في» فمعناها: النوع والظرفية. ومعنى «على»: الاستعلاء. ومعنى «عن» المجاوزة؛ كأنك إذا قلت: بلغني عن زيد حديث. معناه: تجاوز عنه إلى حديث.

وأما «حتى» فتأتي على أربعة معاني:

أحدها: أن تكون لانتهاء الغاية، فتجوز: كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سَبَّحْهُ مِنْ حَتَّى مَضَى النَّجْمُ﴾

(النجم ٥).

والثاني: أن تكون حرف عطف، كالواو؛ فيدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها؛ كقولك: قدم الحاج حتى المشاة. ويكون في هذا الموطن ما بعدها من جنس ما قبلها؛ ولهذا، لم يعز أن تقول: قدم القوم حتى النساء؛ لأن النساء لا يدخلن في قبيل القوم.

والموضع الثالث: أن تكون حرف ابتداء، فيقع ما بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثر فيهما إعراباً، ولا تغيرهما عما كانا عليه، كما قال جرير: [الغول]

فَمَا زَالَتِ الْغَوْلُ تَمُجُّ بِمَاءِهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(١)

(١) البيت في ديوانه من ١٤٣، والأزمية ٢١٦، والجنى الداني ص ٥٥٢، وخزانة الأدب ٤٧٧/٩، وشرح

المفصل ١٨/٨، ومعني اللبيب ١٢٨/١.

والموضع الزايع: أن تكون حرف نصب؛ فتنصب الفعل المضارع، على ما نبينه في شرح نواصب الأفعال المضارعة.

وأما **«مُذَّ»** و**«مُذَّ»**: فمعناها ابتداء الغاية في الزمان خاصة، كما تختص «مِنْ» بالمكان، فتقول: لم أره مذ يوم الجمعة، ولا تقل من يوم الجمعة.

فأما قوله - تعالى -: ﴿لَوْ أَنَّكَ تَبْصُرُ مِنْ تَحْتِ الْأَنْحُمَةِ﴾ [الجمعة ٩]، فمعنى في هذا المكان بمعنى «في». ونون **«مذ»** محذوفة؛ وأصلها: **«مُذَّ»**، بدليل أنك لو سميت بها، ثم صغرت الاسم، لقلت: مُنِذ، فأعدت النون المحذوفة. ومن حكم التّصغير إعادة المحذوف؛ كقولك في تصغير «قم»: فويه، و«يد»: يُدِيه. فإن تلا **«مُذَّ»** الألف واللام، فالاختيار أن تضم الدال من **«مُذَّ»**، فتقول: ما رأيته مُذَّ اليوم. وضم الدال في هذا الموضع يقوّي أن أصلها «مذ» المضمومة الدال، وأنها رُذت حين لقبها ساكن إلى الأصل. وقد اختلف فيهما، فقال قوم: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان. والغالب على «مذ» الاسم؛ لوقوع الحذف فيها، وإنما يقع أكثر الحذف في الأسماء، والغالب على **«مُذَّ»** الحرفية. والأجود أن يجزّ بـ«مذ» ماضي الزمان وحاضره. وأن تجزّ «مذ» حاضر الزمان، وترفع ماضيه. فتقول: ما رأيته مذ اليوم، ولم أره مذ يومان؛ وإذا جررت بها، فالكلام كلّ جملة واحدة؛ وإذا رفعت بها، صار الكلام جملتين. فكانك إذا قلت: لم أر زيداً، فكان قائلاً قال لك: مذ كم لم تره؟ فقلت له: مذ يومان؛ فتحلّ **«مذ»** محلّ الاسم المبتدأ، ويومان محلّ الخبر. وأما «حاشا» فمعناها: الاستثناء مع تنزيه المستثنى، وهو يجزّ ما بعده، وقد جعله بعضهم فعلاً وصرفه؛ كما قال النّابغة: **«المد»**

ولا أزي فاعلاً في الناس يُشبهه ولا أخائسي في الأقوام مِنْ أَحَدٍ

وأما **«خلا»**، فمعناها: الاستثناء المحض؛ والغالب عليها أن تجزّ، وقد نصب بها في الاستثناء. فإن دخل عليها «ما» نصبت - قولاً واحداً - كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً وأما «الباء الزائدة»، فتكون بمعنى الإلصاق، كقولك: مَسَحْتُ يدي بالمنديل؛ وتكون بمعنى الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف؛ وتكون بمعنى الغرض والعلة؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّكَ تَبْصُرُ مِنْ تَحْتِ الْأَنْحُمَةِ﴾ [الجمعة ٩]، أي: يُذهّب الأبصار، وتكون زائدة؛ دخولها كخروجها كقوله تعالى: ﴿وَمَسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ﴾ [المائدة ٦]، وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر. وكلّ حرف من

(١) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، شاعر جاعلي من الطبقة الأولى ومن أصحاب المعلقة (ت نحو ١٨ ق. هـ). ترجمته في الأغاني طبعة الدار ٣/١١، ونهاية الأرب ٥٩٣/٣، والشعر والشعراء ٣٨. والبيت في ديوانه ص ٢٠، وأسرار العربية ص ٢٠٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والدرر ١٨١/٣، واللسان (حشا).

حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحاً وإنما خَصَّت «الباء» بالكسر لأنها في كلِّ مواقعها تجزأ؛ فعملت حركتها من جنس عملها. وأما «الكاف» فتكون للتثنية؛ كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدة، كقوله تعالى: **هَئِئْتُمْ كُنْهً**. **شئ** **شئ** (الشورى: ١١)، وتختص بالذخول على المظهر دون المضمّر. وأما «اللام» فتأتي بمعنى الملك تارة، وبمعنى الاختصاص تارة، وبمعنى العلة والغرض. فإذا قلت: الفرس لزيد، فاللام بمعنى الملك. وإذا قلت: الجمل للفرس، فاللام بمعنى الاختصاص. وإذا قلت: زرتك لطلب برك، فاللام بمعنى الغرض والعلة للزيارة. وهذه اللام، تكسر مع الاسم الظاهر، ومع باء المتكلم وتفتح فيما عدا هذين الموضعين. وأما «رُبَّ» فمعناها التثنية؛ وقد تخفّف كما في قول الشاعر: (حسب)

أَرْهَبُ إِنْ يَشِيبَ الْقَذَالُ قَلْبُهُ رُبَّ هَيْضِلٍ لِحِبِّ لَفَقْتُ بِهَيْضِلٍ (١)
وقد تلحق بها «الثاء» مشددة، ومخففة، فيقال: رُبْتُ، ورُبْتُ، كما زيدت «الثاء» على «لا»؛ فقيل: لات، وعلى «ثم»؛ فقيل: ثمت.

٨٦- **رُبَّ نَأْيٍ لَمَّا مَضَى** ولا يبيها الاسم لأنكرا

٨٧- **تارة لطمز ففد فو** بقوله ورُبَّ بحاري

اعلم، أن «رُبَّ» تختص بأربعة أشياء؛ أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام. والثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة. والثالث: أنه لا يجوز الاختصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه، حتى يوصف؛ كقولهم: رُبَّ عبيد ملكته. والرابع: أنها تضرع بعد الواو، والفاء؛ فتجزأ الاسم مضمرة، كقول الرّاجز في إضمارها بعد الواو: (الزجر)

(١) الشاعر هو أبو كبير الهذلي: عامر بن الحليس الهذلي، من بني سهل بن هذيل: شاعر من شعراء الحماسة أدرك الإسلام وأسلم، لم تعرف سنة وفاته. ترجمته في الشعر والشعراء، ٢٥٧، والإصابة، الكنى تر ٩٥٢. والبيت في الأزمية، ٢٦٥، وجمهرة اللغة، ٦٨، وخزانة الأدب ٥٣٥/٩، وشرح أشعار الهذليين ١٠٧/٣، (واللسان هزل).

(٢) الهيصل والهيصلة: جماعة مسلحة أمرهم في الحرب واحد. ويقال: الهيصل: الجيش، والجماعة من الناس.

(٣) رُبَّ: من حروف المعاني، والفروق بينها وبين (كم) أن (رُبَّ) للتثنية، و(كم) للتكثير، إذا لم يرد بها الاستفهام، وكلاهما يقع على التكرات فيخفّضها. وتدخل على (رُبَّ) الثاء فيقال: رُبْتُ رجلاً، ورُبْتُ. الجوهري: رُبَّ حرف خافض، لا يقع إلا على النكرة، يشدد ويخفف. ويدخل عليه (ما) ليتمكن أن يتكلم بالفعل بعده. ويقال: رُبُّنْما ورُبُّنْما، ورُبُّنْما ورُبُّنْما، والتثنية في كل ذلك أكثر في كلامهم (اللسان: ريب).

(٤) أي: ورُبَّ راكب بجارتي أي منسوب إلى «بجاء» وهم قبيلة من العرب إيلهم مشهورة بالجودة يسكنون برّ السواكن.

وضاحِبِ ثَبِّهْتُهُ إِثْبَاتُهَا إِذَا الْكَرَرْتُ فِي غَيْبِهِ تَضَمُّضًا
وتقدير الكلام: ورُبَّ صاحب. وكقول امرئ القيس في إصمارها بعد الفاء: **سِرْ**
فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمُرْضِعٌ فَأَثْبَتْتُهَا عَزْ فِي ثَمَامٍ مُخَوِّلٍ^{٨٧}
أي: فَرُبَّ مثلك. وقد تدخل «ما» على «رُبَّ»، فنكتفها عن طلب الاسم، فليها الفعل،
كما قال سبحانه وتعالى: **إِنَّمَا يُوَدِّعُ الْغِيَا مَسْمُورًا** [الحجر ١٢]. وذكر بعضهم أنّ «رُبَّ» إذا
اتصلت بـ«ما»، انتقل معناها إلى التأكيد، فاحتج بقول الشاعر، وهو جديمة^{٨٨}: **إِنَّمَا**
رُبُّنَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ نَزَفْنُ ثَوْبِي شِمَالًا

باب حروف القسم

٨٨- **نَهْ تَحْرُ الْأَمْرُ بِالْقَسَمِ وَوَاوُ وَاللَّاءُ الْأَمْرُ بِالْعَلَمِ**
٨٩- **لَكِنْ تَحْضُرُ اللَّامُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَمَّقْتَ بِالْقَسَمِ**

حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والطاء، والهاء؛ التي للتثنية. إلا أنّ الباء هي أصل
هذه الحروف، لدخولها على كلّ مُقْسَمٍ به مظهر؛ كقولك: أقسم بالله، ومضمر؛ كقولك: أقسم
بك لأفعلن. والواو لا تدخل على المضمر، لاتصالها بفعل القسم، كقولك: أقسم والله، ولا
يجوز أن تقول: أقسمت والله. وأما «الواو» فهي فرع عن الباء، ولهذا حقلت رتبة فلم تدخل على
المضمر، وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى «الباء»: الإلصاق؛ ومعنى «الواو»: الجمع، فلمّا تقارب
معناهما، وقع الإبدال فيهما.

وأما «الطاء» فهي: بدل من «الواو»، كما أبدلت منها في قولك: ثراث، وتجاه، وتخمة،
وتهمة. واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن الوجه، ومن الوهم، والوخامة. ولما كانت «الطاء»
في القسم فرعاً عن «الواو»، حقلت عن مرتبة «الواو»؛ فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى؛ كما

(٨٨) الرجز للركاض الديبيري في تاج العروس (مضض)، ولرجل من بني سعد في مقاييس اللغة ٨١/١، وبلا
نسبة في اللسان (أرض) (مضض)، وتهذيب اللغة ٦٣/١٢، وأساس البلاغة (مضض).

(٨٩) مَزْ تخريج البيت في ص ١٣.

(٨٩) حذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي: وكان يقال له «الوضاح» و«الأورش» لبرص فيه.
ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق. وهو أول من عملت له المجانيق للحرب من ملوك العرب (ت
نحو ٣٦٦ ق. هـ). ترجمته في الكامل لابن الأثير ١١٩/١، وابن خلدون ٢/٢٦٠، والبيت له في
الأزهبة ٩٤، والأغاني ٢٥٧/١٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١، والدرر ٢٠٤/٤، واللسان (شبيخ)
(وشمل).

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا سَمَكًا﴾ (الأنبياء: ٥٧). وأما لفظة (ما) فهي: عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان؛ أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالى؛ فتقول: هلله لأفعلن. والثاني: أن تثبت ألفها، وتقطع الهمزة، من اسم الله تعالى، فتقول: هالله. ومن العرب من يدخل (لا) في القسم، على معنى التعجب؛ كقول الهذلي: (الهدلي) لَلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ دُوَّ حَيِّدٍ بِمُشْمَجِرٍ بِهِ الظُّلْيَانُ وَالْأَسْ شَجَرٌ مَعْرُوفٌ. تقديره: لا يبقى ذو حيدة وحيلة. والظُّلْيَانُ: ياسمين البر. والأَسْ: شجر معروف. والحروف التي يُتْلَقُ بها القَسَمُ أربعة: «اللَّامُ»، «وإن»، «وما»، و«لا»؛ فَيُتْلَقُ الإِيجَابُ بِاللَّامِ، وإن، كقولك: والله لزيد أفضل من عمرو؛ وكقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ (النصر: ١-٢). فَإِنْ أَدْخَلْتَ هَذِهِ اللَّامَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، أَلْحَقْتَ بِالْفِعْلِ التَّوْنِ الْخَفِيفَةِ، أَوِ الثَّقِيلَةِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتُمْ عَنْكُمْ﴾ (الحجر: ٩٢). وَيُتْلَقُ النِّفْيُ بِمَا وَلَا؛ كقولك: والله ما زيد عندي، والله لا فارقتك. وقد جُوزَ حذف «لا» في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ يَكْفُرُ يُوشَعَ﴾ (يوسف: ٨٥) أي: لا تفتأ. واعلم أنَّ الفرق بين واو القسم، وبين الواو التي تضرع بعدها «رُبُّ»، أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف، وفاؤه؛ كقولك: والله، وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتُمْ عَنْكُمْ﴾ (الحجر: ٩٢). والواو القائمة مقام «رُبُّ» لا تدخل عليها واو العطف، ولا فاؤه؛ فلا يجوز أن تقول: (الزحر)

وَوَصَاحِبٍ تُجَنَّبُ عَيْنُهَا إِذَا الْكَرَى فِي غَيْبِهِ تَمَضُّضًا وَلَا فَوْصَاحِبٍ، فأعرف ذلك، وقس عليه.

باب الإضافة

- ٩٠- وقد يحدّ لسانه لإساده كقولهم: دُرِّي فحافة
٩١- قَتَا؟ تَأْتِي بِمَقَرِّ الْيَمِّ تَحْرُثُنِي عَنْدُ أَبِي ثَمَامٍ

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢، واللسان (ظين)، ولامية بن عائد في الكتاب ٤٩٧/٣، ولحالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، والظيان: ياسمين البر، وهو نبات يشبه النسرين.
(٢) مَرَّ تَخْرِيجِهِ صَفْحَةً ٤٢.
(٣) أبو قحافة: هو والد أبي بكر الصديق (رض).

٩٢ - وثارة تأتي بنفسى آمنه إذا قلت ما رأيت فقبل ذلك (١١)

قد ذكرنا من قبل أنّ الاسم يُجرُّ بأحد وجهين؛ إما بحروف موسومة بعمل الجرّ، وقد تقدّم شرحها؛ وإما بالإضافة، وهذا موضعها. والإضافة: هي ضمُّ اسم إلى اسم. ويُسمَّى الأول: المضاف، والثاني: المضاف إليه؛ ويصيران بالإضافة، كالاسم الواحد، ولهذا لم ينوّن الأول منهما، كما لا يدخل التثنية في حشو الكلمة. فإذا أضفت اسماً إلى اسم؛ أعربت الأول بما يستحقّه من رفع، أو نصب، أو جرّ من الإعراب، وجررت الثاني على كلّ حال. والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة. فأما «المحضة»: فإنّها تقع ثارة بمعنى اللأم، وتسمّى إضافة الملك والاختصاص، ويكون فيها الأول من المضافين غير الثاني؛ مثل قولك: غلام زيد، وقد تقع بمعنى «من»، وتسمّى إضافة الجنس، ويكون الأول من جنس الثاني؛ كقولك: ثوب خزّ، أي: ثوب من خزّ. وفي غالب أحوال المضافين أن يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة، فتتعرّف النكرة بإضافتها إليه؛ كقولك: غلام الأمير، ودار زيد؛ وقد يقعان نكرتين، فلا يتعرّف الأول بالإضافة؛ كقولك: طالب علم، وصاحب مال. ولا يجوز أن يكون أوّل المضافين معرفاً بالآلف واللام بحال. وأما «الإضافة غير المحضة»: فهي ما يقدر بها التثنية، ولا يتعرّف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل، إذا أُريد به الحال، والاستقبال. والدليل على أنّه لا يتعرّف به المضاف قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْضُ الْأَنْكَبَةِ﴾ (العنكب: ١٩٥)، فلولا أنّ لفظة بَالِغِ الْكَفَيَّةِ نكرة؛ لما وصف به «هدياً» وهو نكرة؛ لأنّ الصّفة تكون وفق الموصوف. والتقدير في الإضافة: الانفصال والتثنية. والأصل في هذا الكلام: هدياً بالغا الكعبة. وهكذا الصّفة المشبهة باسم الفاعل؛ وهي التي تلحقها «تاء الثّابت»، لا يتعرّف بها المضاف، كقولك: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، ونظيف الثّوب؛ لأنّ الأصل فيه؛ حسنٌ وجهه، ونظيفٌ ثوبه. ويجوز في هذه الإضافة، التي هي غير محضة إدخال الآلف واللام على المضافين؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْقَبَسِ ضَمّاً﴾ (الحج: ٣٥). ومما لا يتعرّف بالإضافة وإن أُضيف إلى المعرفة: «مثل، وغير، وسوى»، فنقول: مررت برجلٍ مثلك، ورأيت رجلاً سوى زيد، وغير عمرو؛ ومنه قول الشاعر: (الكامل)

يَارُبُّ غَيْرِكَ فِي السُّنَاءِ غَزِيرَةٌ بِنِضَاءٍ قَدْ مَشَّغَتْهَا بِطُلَاقٍ

فأدخل «رب» على «غيرك»، وهي لا تدخل إلّا على نكرة.

(١١) منا: اسم مقصور كمصا لفة في المن الذي هو رطلان.

(١٢) مرّ تخريجه ص ١٢.

- ٩٣ - وفي الخصاص ما يخزئنا مثل لمدد ربي، إن شئت لى
 ٩٤ - ومنه شنعاء وذو ومنفل ومنع وعنف وأولم وثقل
 ٩٥ - ثم لجهت لنتك فوق وور ومنه وعكفها بلا مر
 ٩٦ - ومكك غير ومنفل وسوى فى كلف شلى رهاها من روى

اعلم أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة، فلا يرى ما بعدها إلا مجروراً؛ وهي كثيرة، ونذكر ما يستعمل منها. فمن ذلك: «سبحان»، ومعاد، وعياد، ومع مفتوحة العين؛ وقد سُكُنَ، وكل، وبعض، وأي، وكلاً، وكلنا، ومفل، ومثيل، وشبه، وشبه، ونحو، وشطر، وعند، وذو، وسوى، وغير، ويبدأ بمعنى غير، وقبيل، وقبالة، وجذاة، وإزاء، ونجاة، وتلفاء، وقبل، وتغذ. والجهات الست؛ التي هي: قدام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمنة، ويسرة، وما يجري مجراها، مثل: يمين، وشمال، وأعلى، وأسفل، ووراء، وأمام؛ ومن ذلك: «سائر» وهو بمعنى «باق»؛ وليس بمعنى «جميع». ولعمر الله، في القسم؛ ومعناه: بقاء الله؛ لأنه يقال: عمر، وعمر بفتح العين وضماً. واختير في القسم الفتح؛ لخصته. ومن ذلك: «ذو»، وذات، وتثنيتهما، وجمعهما. و«أولو» التي معناها: ذو، و«أولات» التي معناها: ذوات. و«بين»، و«عند»، و«لدى»، و«وسط» بسكون السين، و«فتحها» والفرق بينهما أن المسكنة السين؛ تحل محل «بين»، والمفتوحة، تقع فيما لا يتجزأ، كقولك في الأول: جلس وسط القوم، وفي الثاني: جلس وسط الدار، فاعرف ذلك. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

باب كم الخبرية

- ٩٧ - وخير لكم ما ثلب على خير معشراً نقدره فكثر
 ٩٨ - نفل كم مكي أو دله يسي. فله بلا ما كك وانفدا

اعلم أن «كم» اسم موضوع للعدد المبهم جنساً ومقداراً، ولها موضعان: الاستفهام، والخبر المقترون بالتكثير. ولما كان العدد نوعين؛ أحدهما مجرور، والآخر منصوب؛ شبه كل واحد من موضعها بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، على ما بُنيته في شرح نوع التمييز إن شاء الله تعالى، وجروا ما بعدها بالإضافة في الإخبار. ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد «كم» الخبرية واحداً وجمعاً؛ كقولك: كم عبيد ملكك؟ وكم عبيد ملكك. كما أن العدد المجرور قد يكون واحداً، في مثل قولك: مائة ثوب، ويكون جمعاً في مثل قولك: ثلاثة أثواب. إلا أن من شرط جزأها الاسم أن يكون الاسم يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما

فاصل؛ انتصب على التمييز، كما ينتصب في الاستفهام. فتقول في الخبر: كم لي عبداً! كما تقول في الاستفهام: كم عبداً لك؟

باب المبتدأ والخبر

٩٩- **وَلَمْ يَخُذْ لِفَتْنٍ رَاسٍ مُنْذُ** **وَدَعَا إِلَى الْوَهْلِ عَمَلُهُ** **عَمَلُهُ**

١٠٠- **لَقَوْلٍ مِنْ ذَلِكَ رِسَالَةٌ إِذِ قَالَ** **وَأَمَّا بَعْضُ النَّاسِ** **عَمَلُهُ**

المبتدأ: كل اسم ابتدأه وعرضته من العوامل اللفظية؛ وهو يألف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها؛ وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً - مرفوعان، كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، ثم يقع على معنيين؛ أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: الأمير عادل؛ ألا ترى أن قولك: عادل صفة للأمير، والصفة ذات الموصوف؟ والمعنى الثاني: أن ينزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه؛ كقولك: زيد أسد، يعني: أنه يشبهه في القوة، لا أن زيداً على الحقيقة أسد، ومن هذا قوله تعالى: **﴿رَبِّهِمْ أَشَدُّ﴾** (الأحزاب: ٦)، يعني سبحانه: أن زوجات النبي ﷺ ينزلن عند المسلمين في احترامهم، وتحريم نكاحهن، منزلة أمهاتهم، لا أنهم أمهاتهم على الحقيقة؛ والغالب أن يكون المبتدأ معرفة. وقد يأتي نكرة في خمسة مواضع.

أحدها: أن تأتي النكرة موصوفة؛ كقوله تعالى: **﴿وَمَنْ ذُو الْأَرْحَامِ أَشَدُّ﴾** (البقرة: ٢٢١).

الثاني: أن تكون دعاء للإنسان؛ كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَغْلُوبُ﴾** (الزمر: ٧٣).

الثالث: أن تكون دعاء على الإنسان؛ كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الْمَغْلُوبُ﴾** (المطففين: ١).

الرابع: أن يكون الكلام نفيًا، أو استفهامًا؛ كقولك: ما أحد في الدار، وهل رجلٌ عندك؟

الخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جازاً ومجروراً، وقد تقدّم ذكره؛ كقولك:

تحكك بساقي، ولزيد مال.

وأما الخبر؛ فالغالب عليه أن يكون نكرة؛ كقولك: الصلح خير، والأمير عادل، وقد يأتي

معرفة؛ كقوله تعالى: **﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتْمَانٌ﴾** [التح: ٢٩] ففس عليه.

١٠١- **وَلَا يَخُونُ إِحْدَاهُمَا مَنِي ذَهَبٍ** **لِكُلِّ عَلَى خِفْلِهِ** **وَهَلْ رَسُلٌ**

اعلم أن الدأخل على المبتدأ والخبر، ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يعمل في المبتدأ، فينصبه دون الخبر، وهو: «إن وأخواتها».

والثاني: ما يعمل في الخبر، فينصبه دون المبتدأ، وهو: «كان وأخواتها».

والثالث: ما يعمل فيهما جميعاً، وهو «ظننت وأخواتها».

ولكل من هذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه.

والرابع: ما لا يؤثر دخوله فيهما، ولا في أحدهما، وذلك همزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذا، ولام الابتداء، وأما، وألاً؛ المخففتان اللذان لاستفتاح الكلام، وأماً بفتح الهمزة وتشديد الميم التي تستعمل لتفصيل الجملة، ولولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ فامتناع الزيارة لوجود زيد.

١٠٢- وقَدْ أَمَّا الْأَخْبَارَ إِذَا اسْتَفْهَمَ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْمَسْكَنُ؟ فَتَنْعَمُ

١٠٣- وَمِثْلُهُ هَيْفَ الْمَرِيضِ تَحْتَضُّ وَأَيْهَا الْعَدُوِّ مَتَى تُنْصَرِفُ

خبر المبتدأ يجب تقديمه في موضعين:

أحدهما: إذا كان ظرفاً، أو جازاً أو مجروراً، والمبتدأ اسم نكرة على ما تقدّم ذكره.

والثاني: إذا كان الخبر استفهاماً؛ كقولك: كيف زيد؟ ومتى المسير؟ وأين المسكن؟ وكَمْ مَالُكَ؟ وَإِنَّمَا قُدِّمَتْ الْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّ اسْتَفْهَامَ لَهُ صَدَرَ الْكَلَامِ. وقد تقع أسماء الاستفهام مبتدآت، وذلك إذا وقع بعدها الفعل، والجاز والمجرور؛ كقولك: أين تسكن؟ ومتى ترحل؟ وكَمْ مَعَكَ دِرْهَمًا؟ فأين، ومتى، وكَمْ، في هذا الكلام مبتدآت، وما بعدها هو الخبر.

١٠٤- وَإِنْ بَخِلَ بَغْلٌ نَفْسُ الْخَمْرِ فَأَوَّلُهُ لِنَفْسٍ وَدَغَ عَيْنٌ أَمِيرًا

١٠٥- تَقُولُ زَيْدٌ حَلَفَ عَمْرٍو فَعَدَا وَالضُّوْمُ يَوْمَ الثَّانِيَةِ وَالشَّيْخُ عَدَا

اعلم أنَّ خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام يكون معرفة، كقولك: زيد أخوك، ويكون نكرة، زيد قائم؛ فبرفعان في هذين الموضعين؛ لكونهما خبري المبتدأ. ويكون الخبر فعلاً ماضياً، ويبنى على الفتح، على حكم وضعه الأول؛ كقولك: زيد قام. ويكون فعلاً مضارعاً، فيضم على ارتفاع أصليته، إلا أنه خبر المبتدأ؛ كقولك: زيد يقوم؛ وفي هذين الفعلين - يعني الماضي والمضارع - ضمير مستتر يظهر عند نشئة المبتدأ وجمعه، في مثل قولك: الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالرَّجَالُ قَامُوا، وَالزَّيْدَانِ يَقُومَانِ، وَالرَّجَالُ يَقُومُونَ. ويكون الخبر جازاً ومجروراً؛ كقولك: زيد من الكرام. ويكون ظرف زمان، إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص، كقولك: الضُّومُ يَوْمَ الثَّانِيَةِ، وَالشَّيْخُ غَدًا؛ ولا يجوز أن تقول: زيد يوم السبت؛ لأنه شخص،

(١) المندف بكسر الهمزة وفتحها، يقال: أدنفه المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، يتعدى ولا يتعدى.

فأما قولهم: اللّيلة الهلال؛ ففيه حذف تقديره: اللّيلة طلوع الهلال؛ ولهذا السبب لا يقال هذا الكلام إلا في يوم استهلال الهلال. وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص، والأحداث، فتقولك: زيد خلفك، والقتال أمامك؛ وكلا الظرفين - إذا وقع خبراً عن المبتدأ - كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به التصب الظرف، وتقديره إذا قلت: زيد خلفك؛ أي زيد مقيم خلفك، ومستقرّ خلفك. وقد يكون الخبر جملة مرفوعة من مبتدأ وخبر؛ كقولك: زيد أبوه منطلق. ومن فعل وفاعل؛ كقولك: زيد قام أبوه. ومن شرط وجزء؛ كقولك: زيد إن تزوّج يُزوّك. إلا أنّه لا بدّ أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ؛ يربطه به؛ كإلهاء في قولك: قام أبوه، وفي قولك: أبوه منطلق، وفي قولك: إن تزوّج يُزوّك.

ثم اعلم أنّ العرب حذفت خبر المبتدأ حذفاً لازماً في ثلاثة مواضع:

أحدها: في قولهم؛ لعمرك إنّ زيداً خارج؛ إذ تقدير الكلام: لعمرك قسمي أو يميني! فحذف الخبر قسمي اكتفاءً بجواب القسم عنه.

الثاني: بعد «لولا»؛ التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره؛ كقولك: لولا زيد لزرتك؛ وتقدير الكلام: لولا زيد حاضر لزرتك. ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر؛ وقولك: لزرتك، هو جواب «لولا»، وبه اكتفي عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولهم: «أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأطيب ما يكون السّمك مشوياً» وما أشبه ذلك. وتقدير الكلام: إذا كان قائماً، وإذا كان مشوياً، فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام. فأما ما عدا هذه المواضع الثلاثة، فإنّ الخبر، يحذف على وجه الاتساع، إذا دلّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار. فإذا قيل لك: أين زيد؟ فقلت: في المسجد، فقد حذفت المبتدأ؛ إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد. وإذا قيل لك: من عندك؟ فقلت: زيد؛ فقد حذفت الخبر، إذ تقدير الكلام: زيد عندي. وقد حُمل قوله تعالى: ﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (يوسف ١٨) على هذين التقديرين؛ فقيل: إنّ المحذوف المبتدأ؛ أي شأني صبرٌ جميل، وقيل: المحذوف الخبر؛ أي فصير جميل أولى من غيره. ولما توسعوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه، إلى الاسم أولى؛ كقولك: السّمك متّوان بدرهم؛ أي: متّوان منه بدرهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ صَبَرَ وَصَبْرٌ بِذَلِكَ ثَمَرٌ لَا تُؤْمَرُ بِهِ﴾ (الشورى ٤٣)؛ أي: لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ مِنْهُ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٠٦ - وإنّ شغلّ ليس لأصغر حائل. ومن صلبه إلهام شغلّ منقول
١٠٧ - فحائل وماتش فذروا. قد أحير الشغلّ، الدافع معاً

إذا انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف، وتمَّ الكلام بهما، ثم أتيت بعد الظرف باسم نكرة؛ جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر اسم استفهام، أو جازاً ومجروراً؛ فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس؛ جاز رفع «جالس» ونصبه؛ فإن رفعه، جعلته خبراً لمبتدأ، وألغيت الظرف أو الجاز والمجرور، واسم الاستفهام؛ أي هذه الثلاثة، كان مع الاسم النكرة. وإن نصبت جالساً، نصبت على الحال، وجعلت «الظرف» الخبر، أو «اسم الاستفهام»، أو «الجاز والمجرور»؛ ومثله قولك: كيف زيد صانع، وصانعاً؟ ومتى المسير واقع، وواقعاً؟ إلا أن من شرط جواز النصب أن يتأخر الاسم النكرة عن الظرف، أو الجاز والمجرور، لأن اسم الاستفهام لا يكون إلا مصدراً، فإن قُدِّمَ الاسم النكرة على الجاز والمجرور، أو الظرف، لم يجز إلا الرفع؛ نحو قولك: زيد مائس في الدار، وزيد جالس خلفك. وكذلك، يجب الرفع إذا لم تعتقد الجملة قبل النكرة؛ كقولك: متى زيد قادم؟ لا يجوز في قادم، إلا الرفع؛ لأنه خبر زيد الذي به تمَّ الكلام؛ بدليل أن قولك: متى زيد؟ كلام غير مفيد، ولهذا السبب قلنا: إن ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الأشخاص.

الاشتغال

١٠٨ - وَهَكَذَا، بِأَنَّ قَوْلَ: «زَيْدٌ ضَرْبُهُ» جَمْعٌ ضَرْفِيٌّ وَصِفِيٌّ^(١)

١٠٩ - وَالرَّفْعُ فِي «زَيْدٌ ضَرْبُهُ» جَمْعٌ ضَرْفِيٌّ وَصِفِيٌّ

اعلم أن قولهم: «زيد ضربته»، وما جرى مجراه يستعمل ما شُغِلَ عنه الفعل، يعني به اشتغال الفعل بالهاء التي في آخره عن العمل في زيد. وهذه المسألة من مسائل المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به. ويجوز في زيد، الرفع والنصب، فإذا رفعته جعلته مبتدأ؛ وقولك: ضربته، جملة مركبة من فعل وفاعل ومفعول به؛ وهي خبره. وإن نصبت زيدا؛ نصبت على أنه مفعول به، وليس الناصب له قولك: ضربته؛ لأنه قد نصب مفعولاً به، وهو مضمَر الهاء، ولا ينصب مفعولاً آخر. وإنما الناصب لزيد فعل مضمَر من جنس الفعل المظهر. وكان تقدير الكلام: ضربت زيدا، ضربته. وقد قرئ قوله تعالى: «فَارْتَضَيْنَاهُ لِلَّذِينَ»^(٢) [يس: ٣٩]، برفع القمر ونصبه. «وَرَفَعَهُ رَزَقَاهُ» [الزور: ١] بالرفع، والنصب. وذلك، على حسب ما بيَّناه. والرفع في هذه المسائل أجود من النصب؛ لأن النصب يوجب تقدير عامل محذوف؛ والرفع مستغن عن

(١) ضيمته: ظلمته.

(٢) القمر: قرأ الكوفيون وابن عامر بنصب الراء والباقون برفعها (انظر كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية ط ١٩٩٦).

التقدير؛ فلهذا رُجِحَ الرّفْعُ عليه. وإن كان أمراً؛ كقولك: زيداً اضربه، أو نهياً؛ كقولك: زيداً لا تضربه، أو نفيّاً؛ كقولك: زيداً، لم تضربه، أو استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا مَسَّ مَسَّهُ﴾ (الفر: ٢٤)، أو تخصيصاً؛ كقولك: هلاً زيداً أكرمته؛ جاز رفع زيد، ونصبه في هذه المواطن أيضاً، إلا أنّ «النصب» أقوى من الرّفْع لكون هذه المواطن تقتضي الفعل النّاصب.

باب الفاعل

١١٠ - وَكُلُّ مَا حَادَ مِنْ الْأَسْمَاءِ عَضِيبٌ فَعَلِيٍّ مَالِهِ لَمَلَةٍ

١١١ - مَا يَفْعَلُ الْمُفْعَلُ مِمَّنْ لِفَاعِلٍ خُورَجَ لِمَا وَحَدَّ الْعَمَلِ

الفاعل - عند التّحويين - كلّ اسم، تقدّمه فعل مفعراً، على صيغته وجعل الفعل حديثاً عنه سواء فعله على الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فعله مجازاً؛ كقولك: نبت الزّرع، واشتدّ الحرّ، أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو. وإنّما شرط في الفعل، أن يكون مفعراً على صيغته، وهو معنى قولنا في الملحّة: «سالم البناء»؛ لفصل بينه وبين ما لم يُسمّ فاعله. وإنّما اختير للفاعل الرّفْع، وللمفعول به النّصب؛ لأنّ الضّمّة ثقيلة، والفتحة خفيفة؛ والفعل لا يُرْفَع به إلّا فاعلٌ واحد، ويُنْصَبُ به عدّة مفاعيل؛ كالمصدر، والقرفين، والحال، والمفعول، فُجِعِلَ الرّفْعُ المُسْتَثْنَى إعراباً ما قلّ، والفتح المستخفّ إعراباً ما كثر؛ في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد، تأديباً له، ضرباً شديداً. ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فنقول: زيد خرج، لأنّه يتنقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللبس في الكلام. فافهمه.

١١٢ - وَنَحَدَّ الْعَمَلُ مَعَ الْحَمْدَةِ كَقَوْلِهِمْ سَلِّحُوا لِمَا

اعلم أنّ فعل الفاعل يُوحّد إن كان الفاعل مثنى، أو مجموعاً، فنقول: جاء الزّيدان، وجاء القوم، ولا يجوز أن تقول: جاء الزّيدان، ولا جازوا القوم. وقد ورد: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ». وقد قيل في لغة ضعيفة: أكلوني البراغيث. وعند المحقّقين أنّ هذا الكلام فيه لحنان؛ إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدّم، والواجب توحيده. والثّانية: أنّه كان يجب أن يقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأنّ هذه الواو لا يجوز أن تكون إلّا ضمير جمع من يعقل. ثمّ اعلم أنّ كلّ فعل، لا يخلو من «فاعل»، إمّا أن يكون ظاهراً؛ كقولك: خرج زيد، وإمّا أن يكون ضميراً متصلاً بفعل؛ كالنّاء في قولك: ضربت، وكالتون والألف في قولك: ضربنا.

وكالآلف في قولك: ضَرَبَا، وكالواو في قولك: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ، أو التّون في قولك: ضرين. وإما أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل ولا يقع في الفعل إلا إذا تأخر عن الاسم؛ كقولك: زيدٌ ذهب، وعمرٌ ذهب؛ وفي ذهب، وذهب ضمير مستتر، يظهر متى نُثِي الاسم المتقدم، أو جمع؛ كقولك: الزّيدان ذهباً، ويذهبان، والزّيدون ذهبوا، ويذهبون. وإن كان الفعل مضارعاً، وأُصل به تاء الضمير، وجب إظهار الحرف المضعّف؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ هَبْلاً ذَرِيَّةً﴾ [الشعراء: ٢١]، ولا يجوز أن يبدل من الحرف الثاني ياء؛ كما تقول العامة: «مَرِيت» يعني مَرِيت. وقد جاء في كلام العرب ألفاظ أُبدِل منها الحرف الثاني ياء؛ فقالوا: تمطّيت في المشي، وتصدّيت للأمر، وتظنّيت الشيء، وقضيت أطافري؛ والأصل فيها: تمطّطت، وتصدّدت، وتظنّنت، وقصصت. وقالوا - أيضاً -: تلّعينا، إذا جئنا بقلّة، تُسمّى «اللّعاة»^(١)، وكان القياس أن يقال: تلّعنا.

وقالوا: تقضّي البازي^(٢)، والأصل: تقضض؛ ومنه قوله الشاعر: (١٠١)

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسِرَ

وليس ذلك ممّا يقاس عليه.

- ١١٣ - وَأَتَنَّا بِرُذْ عَلَيْهِ الْبَازِي خَوَّشْتَكْتَ غَرَبْنَا الثَّنَاءَ
١١٤ - وَلَحَلَّ شَاءَ عَلَى الْحَقِيرِ كَحُلَّ مَا نَأْبِثُهُ حَفِيظِي
١١٥ - لَقَوْلِهِ جَاءَتْ نَعْدَا حَكَمَهُ وَأَطْلَقَتْ لَوْدَةً هَلْبِي نَكَمَهُ
١١٦ - وَتَكَبَّرَ الْبَازِي بِمَحَلِّهِ لِي مَفْرَقَةٍ قَلْبَتِ الْفَرَسَ

اعلم أنّ علامة التّأنيث، يجب أن تلحق الفعل الماضي في موضعين؛ أحدهما: إذا تقدّم الفعل، وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان؛ كقولك: قامت هند، ووضعت ناقتك. والموضع الثاني:

(١) اللّعاة: كل نبات لئّن من أحرار البقول فيها ماء كثير لزج؛ واللّعاة أيضاً: بقلّة من تمر الحشيش تؤكل. ويقال: خرجنا نلقى أي نأكل اللّعات (اللسان: لمع).

(٢) انقض الطائر وتقضض وتفضض وتفضض على التحويل: اختأث وهو في طيرانه يريد الوقوع. وانقض البازي على الصيد وتقضض إذا أسرع في طيرانه منكدرأ على الصيد. وربما قالوا تقضض يتقضض، وكان في الأصل تقضض، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياء (اللسان: قضض).

(٣) الشاعر هو العجاج عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، راجز مجيد. وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد (ت نحو ٩٠ هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣٠، والرجز في ديوانه ٤٢/١، واللسان (خبر وفتقر)، والأشباه والنظائر ٤٨/١، وشرح المفصل ٢٥/١٠.

(٤) رائكة: من رتك البعير إذا انطلق راكهاً محرّكاً أعجازه.

إذا تأخر الفعل، وجب إلحاق «الثاء» به مع المؤنث الحقيقي، وغيره؛ فنقول: الدار بنيت، والنار اضطربت. فأما قوله تعالى: ﴿مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ السَّحَابُ﴾ (البقر: ١٦)، فليس الفعل - فهنا - فعلاً ماضياً، فكان يجب إلحاق «الثاء» به؛ بل الفعل مضارع؛ وتقديره: تنظلي، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً. ويجوز إثبات «الثاء» وحذفها، في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدّم الفعل، وكان المؤنث غير حيوان؛ كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار. وفي التنزيل: ﴿فَمِنْ حَقِّ مَرْثَةٍ مِنْ نِسَاءِ مَاتِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٧٥)، بحذف «الثاء»، وفي موضع آخر: ﴿فَلَمَّا تَخَلَّوْا عَنْ مَرْثَتِهِمْ﴾ (يوس: ٥٧)، بإثباتها.

والموضع الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل؛ كما قال الشاعر:

لَقَدْ زُلِفَ الْأَخْبِيْلُ أَمْ سَوِيءٌ مُقْلِدُهُ مِنَ الْأُمَمَاتِ غَارًا

ولو لم يكن شعراً؛ لجاز: لقد ولدت، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآن، فقال - سبحانه وتعالى - في موضع: ﴿وَأَسْبَغَ الثِّيَابُ هُوَ السَّيْبَةُ﴾ (هود: ٩٤)، وفي موضع آخر: ﴿وَلَمَّا تَخَلَّوْا عَنْ مَرْثَتِهِمْ﴾ (هود: ٦٧).

والموضع الثالث: ما جمع بالألف والثاء؛ كقولك: جاء المسلمات، وجاءت المسلمات.

والرابع: ما جمع جمع التكسير؛ كقولك: جاء الرجال، وجاءت الرجال.

والخامس: مع الأفعال التي لا تصرف؛ وهي: «نعم، وبش، وليس، وعسى».

كقولك: نَعِمْتَ المرأةَ هُنْدَ، ونَعِمَ المرأةَ هُنْدَ، وبَشِيتِ المرأةَ دَعْدَ. وليس هُنْدَ جاريةً، وليست هُنْدَ جاريةً. ومتى ألحق «الثاء» بهذا الفعل ثم تلاها «الف» و«لام»؛ كسرت «الثاء»؛ لالتقاء الساكنين؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَخَلَّوْا عَنْ مَرْثَتِهِمْ﴾ (هود: ١٤).

باب ما لم يُسمَّ فاعله

- ١١٧ - أَفْضَ قِطْعَةً لَا يَرُدُّ قِطْعَتَهُ - يَدْفَعُ سَمَاءُ لَيْسَ فاعله
- ١١٨ - مَنْ يَفْعَلُ صَبْرًا لَا يَفْعَلُ - يَفْعَلُهُ يَكُنْتُ هَذَا يَوْمَ
- ١١٩ - وَمَا يَكُنْ لِي فِي الْفَتَنِ الْف - الْفِتْنَةُ حَبْلٌ لِيَلْبَسِي وَلَا تَفْعَلْ
- ١٢٠ - لَقَوْلٍ - يَجْعَلُ الْقَوْلَ وَالْفَعْلَ - وَكَيْفَ يَكُنْ الْفَعْلُ وَالْفَعْلُ

إذا ذكرت الفعل، ولم تذكر الفاعل؛ لجهالة تعيينه، أو اسمه، أو غرض في إلغاء ذكره؛ غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه؛ ليعلم بذلك أنّه ليس بفعل الفاعل، وأقامت المفعول به مقام الفاعل؛ فرفعته بإسناد الفعل إليه. وتغيير صيغة الفعل؛ أن تضمّ أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره؛ كقولك: ضربت زيداً. وإن كان مضارعاً؛ فتحت ما قبل آخره، فقلت: يضرب زيداً. وإن كان ثلاثياً، وأوسطه ألف؛ قلت «الألف» ياء ساكنة، وكسرت ما قبلها، فتقول في: (قاذ، ساق، باع، خاط): قيذ الفرس، وسبيق البعير، وبيع العبد، وخيظ الثوب. والأشياء التي تقوم مقام الفاعل خمسة: المفعول الضحيح، والمصدر، والظرفان، والجار والمجرور، إلا أنّه متى وُجد المفعول الضحيح؛ كان أولى الخمسة بأن يقام مقام الفاعل؛ كقولك: أخذت مني درهماً، و سبيق إليّ بعبيران، وإن عُدِمَ المفعول الضحيح، واجتمعت الأربعة الأخر؛ كقولك: سيرَ يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً؛ جاز أن تُقيم أيّها شئت مقام الفاعل، فيكون في إعراب هذه المسألة أربعة أوجه: وهي أن تقيم الجارَ والمجرور مقام الفاعل؛ فتقول: سيرَ يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً؛ وأن تقيم ظرف الزّمان مقام الفاعل؛ فتقول: سيرَ يزيد، يومان، فرسخين سيراً شديداً؛ أو تقيم ظرف المكان مقام الفاعل، فتقول: سيرَ يزيد يومين فرسخان سيراً شديداً؛ أو تقيم المصدر مقام الفاعل فتقول: سيرَ يزيد يومين، فرسخين، سيراً شديداً. وإن كان الفعل من أفعال «ظننت» وأخواتها التي تتعدّى إلى مفعولين؛ رفعت الأول منهما، ونصبت الثاني، فتقول: ظنّ السَّعْرَ رخيصاً، ووُجِدَ الأميرُ عادلاً. وإن كان الفعل ممّا يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز الاختصار على أحدهما؛ مثل: أعطى وكسى وسقى؛ فالاختيار أن ترفع الأول منهما، وتنصب الثاني، فتقول: أعطيتُ زيدَ درهمًا، وكسيتُ العبدَ ثوباً. وقد يجوز رفع الثاني، ونصب الأول، فتقول: أعطيتُ زيداً درهمً، وكسيتُ العبدَ ثوبً.

باب المفعول به

١٢١- وَتُضَعُّ الْمَفْعُولُ خِطْمٌ وَحِدٌ لِمَقَامِهِ تَمَامٌ لِمَقَامِ الْفَاعِلِ

١٢٢- وَتَمَامُ أَحَدِ عِلَلِ الْفَاعِلِ حَرْفٌ قَدْ اسْتَوْفَى الْحَرْجَ الْعَامِلُ

المفعول به: كلّ اسم تعدّى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل.

والفعل ينقسم خمسة أقسام:

أحدها: الفعل اللّزم، وهو ما لا يتجاوز الفاعل؛ نحو: قام، قعد، فرح، قزع، خرج، ودَعَب. فإن أردت أن تعدّي هذا الفعل؛ عدّيته بأحد ثلاثة أشياء: إمّا بهمزة الثقل؛ كقولك في «خرج»: أخرجته. وإمّا بتضعيف عين الفعل؛ كقولك في «فرح»: فرحته. وإمّا بحرف الجر؛ كقولك في «ذهب»: ذهبَ يزيد؛ أي: أذهبته.

والثاني: ما يتعدى إلى مفعول واحد؛ نحو: ضرب، قتل؛ وكأفعال الحواس الخمس؛ نحو: أبصر، وسمع، وشم، وذاق، ولمس.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصاد على أحدهما؛ مثل: أعطى، وكسا، وأطعم، وسقى؛ كقولك: أعطيت زيدا درهماً؛ وإن شئت قلت: أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيت، وإن شئت قلت: أعطيت درهماً، ولا تبيّن من أعطيت. وقد يقع المفعول الثاني في هذا القسم جازاً ومجروراً؛ كقولك: اخترتُ غمراً من الرجال، وجعلتُ المتاع في الوعاء.

والقسم الرابع: ما يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصاد على أحدهما، وذلك: أفعال الشكّ واليقين المشروحة من بعد.

والقسم الخامس: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي ثمانية أفعال: أعلم، وعلم، وأنبأ، ونبأ، وحدث، وأخبر وخبر، وأرى؛ وذلك كقولك: أعلم الله الناس محمداً خاتم النبيين؛ فاسم الله - تعالى - هو الفاعل، والناس هو المفعول الأول، ومحمداً هو المفعول الثاني، وخاتم النبيين هو المفعول الثالث؛ ولا يجوز أن تحذف واحداً من المفعولين الثلاثة. ولكن يجوز أن يقتصر على المفعول الأول منها، فتقول: أعلم الله - تعالى - الناس.

ثم اعلم أن للمفعول ثلاث مراتب:

إحداها: وهو أَوْلَاها به، أن يرد بعد الفعل والفاعل، كقولك: ركب الأميرُ الفرسَ.

والمرتبة الثانية: أن يتوسط بين الفعل والفاعل، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ ذُوهُنَّ

أَنَارُ﴾ [إبراهيم: ٥٠].

والمرتبة الثالثة: أن يتقدّم على الفعل؛ كما قال - تعالى -: ﴿لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِّمَّا أُتَىٰ﴾ [النساء: ١٩٥] ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدّمه؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [ابن مسعود

١٤٣]، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام عليه عند تأخيره. وإنما يجوز تقديم المفعول على الفعل، وامتنع تقديم الفاعل عليه؛ لأن إعراب الفاعل الرفع، ولو قدّم على الفعل لاشتبه بالمتبداً، وهذا اللبس مأمون في قبيل المفعول به؛ لكون إعرابه «التصب» المبين لإعراب المتبداً. والله أعلم.

١٢٣ - ﴿وَالْفُجْرَاءُ يَمْشُونَ فِي الْمَسَارِعِ فَهَلْ يَأْتُونَ فِيهِمْ نَارُ﴾ [الأنبياء: ١٢٣]

قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل، على وجه المجاز والتوسّع في الكلام. إلا أن جواز ذلك متعلّق بالأمن من اللبس؛ فمتى وقع اللبس على السامع؛ وجب تقديم الفاعل منهما. وذلك بأن يكونا جميعاً ممّا لا يثبتن فيهما الإعراب، ولا يميّز أحدهما بصفة يثبتن فيها الإعراب؛ كقولك: ضرب موسى عيسى، فتقدّم موسى، إن كان هو الضارب، وتؤخره، إن كان

هو المضروب؛ فإن أَمِنَ الاشتباه في الكلام جاز التثني والتأخير؛ كقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، وأكلت الكثيرى الخيل. وكذلك، إن وَصَفْتَ أحد الاسمين المقصورين؛ كقولك: ضرب موسى الطويل عيسى؛ لأنك تنصب الضمة نُبْهت على أن موسى المفعول به، ومتى شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفاعل هو، أم مفعول؛ فأحذفه، واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير «تاء» فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير «نوناً وياء» فالاسم: هو المفعول. فإن قلت: أشبع زيد الضيف، فارفع زيداً؛ لأنه الفاعل، بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، قلت: أشبع الضيف. وإذا قلت: أشبع زيداً الرغيف، فارفع الرغيف وانصب زيداً، بدلالة أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك، تقول: أشبعني الرغيف. وعلى هذا، تعمل في كل ما يُشْكَلُ عليك.

باب ظننت وأخواتها

- ١٢٤ - وَظَنَنْتُ مَفْعَلٌ مَفْعُومٌ يَنْصَبُ مَفْعُولُهُ مِثْلُ مَفْعُولِ وَظَنَنْتُ
 ١٢٥ - لَكِنَّ مَفْعَلٌ لَشَكٌّ وَظَنَنْتُ يَنْصَبُ مَفْعُولٌ فِي الثَّلَاثِينَ
 ١٢٦ - تَقُولُ قَدْ جَلَّ لِلْهَلَالِ لَانْحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْفَتَى الْمَخْجَا
 ١٢٧ - وَمَا أَظُنُّ عَامِراً وَظَنَنْتُ وَلَا أَزِي لِي خَالِداً ضَيْيقاً
 ١٢٨ - وَفَكَذَ تَضَعُ فِي عِلْمِنَا وَفِي حِسْنَتِ لِي رَغْمَتِ

قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تعدى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً. وتلك الأفعال سبعة: (ظَنَنْتُ، وَخَبَيْتُ، وَجَلَّ، وَرَغِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ)، فهذه الأفعال السبعة، وما يتصرف منها، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما جميعاً؛ كقولك: ظننت زيداً خارجاً، وحسبت السمر رخيصاً. ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السمر، وظننت زيداً. ولكن يجوز أن تقيم «أن» المفتوحة المخففة مع الفعل، مقام المفعولين؛ فتقول: ظننت أن يخرج زيد. وكذلك، يجوز أن تقيم لفظة «ذلك» و«ذاك» مقام المفعولين؛ كقولك: ظننت ذلك، وخبيبت ذاك. وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ؛ جاز أن يكون المفعول الثاني لظننت وأخواتها. إلا أنه متى كان ظرفاً انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول ظننت الثاني؛ وذلك في مثل قولك: ظننت الصرم غداً، وظننت زيداً عندك؛ فتنصب «غداً» على أنه ظرف زمان، وتنصب «عندك» على أنه ظرف مكان. وإنما تنصب (ظننت وأخواتها) المفعولين، إذا تقدمت عليهما. فإن وقعت متوسطة؛ كقولك: زيداً ظننت منطلقاً، أو متأخرةً عنهما؛ كقولك: زيد منطلق ظننت؛ جاز نصب الاسمين ورفعهما، إلا أن رفعهما إذا تأخرت «ظننت»

أجود. ثم أعلم، أن «رأيت»، إنما تنصبُ المفعولين، إذا كانت بمعنى «عَلِمْتُ»، فإن كانت بمعنى «أُبْصِرْتُ»؛ كقولك: رأيت الهلال، وبمعنى «اعتقدت»؛ كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة، أو كانت بمعنى «زأيتُ زيداً»؛ أي: ضربتُ رثته؛ فإنه يتعدى إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين، وهي بمعنى «أُبْصِرْتُ»، فانتصاب الثاني على الحال؛ كقولك: رأيت الأمير جالساً. وكذلك «عَلِمْتُ»، إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى «أيقنت»، فإن كانت بمعنى «عَرَفْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك تعالى: ﴿لَا تَقُولُ لَهُمْ قَوْلَهُمْ﴾ (الأنعام: ١٦٠). وهكذا «وَجَدْتُ»، تنصب مفعولين؛ إن كانت بمعنى «أيقنت»؛ كقولك: وَجَدْتُ السَّعْرَ رخيصاً؛ فإن كانت بمعنى «صَادَقْتُ»، نصبت مفعولاً واحداً؛ كقولك: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، فأعرف ذلك.

باب عمل اسم الفاعل المنون

١٢٩ - وَبِذَلِكَ فَاعِلٌ مُضَرَّبٌ بِهِ الْمَالُ فَالْمُفْعَلُ تَمَاماً

١٣٠ - فَتَرْفَعُ بِهِ فِي لَامِ الْأَفْعَالِ وَتَنْصِبُ بِهِ عِنْدِي كُلَّ حَالٍ

١٣١ - تَقُولُ يَزِيدُ مُضَرَّبٌ بِأَوَّلِهِ بِالزَّيْدِ مِثْلُ يَضْرِبُ أَخِي

١٣٢ - وَفِي سَعِيدٍ مُضَرَّبٌ لِحَالِهِ بِالنَّصْبِ مِثْلُ كَرَّمَ السُّعُودَ

اعلم أن العرب شَبَّهت «اسم الفاعل» بالفعل المضارع المشتق منه لاتفاقهما في عِدَّة الحروف، وفي هيئة الحركة والشُّكُون. ألا ترى أن قولك: ضارب، مثل قولك: يضرب، في كون كل واحدٍ منهما على أربعة أحرف؛ ثانيها ساكن، وما عداه متحرّك؟ فلمَّا اشتبها من هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وأعمل اسم الفاعل، كما يعمل الفعل المضارع. إلّا من شروط عمله أن يكون للحال، أو للاستقبال؛ كقولك: هذا مقيمُ الضَّلَاةِ السَّاعَةِ، وضاربُ زَيْدٍ غداً؛ فتَنْصِبُ «الضَّلَاةَ»، و«زَيْداً» بمقيم، وضارب، كما تنصبهما. لو قلت: هذا يقيم الضَّلَاةَ، ويضرب زَيْداً. ومن شروط عمله أيضاً أن يكون معتمداً على آلة استفهام؛ كقولك: أَقَاتِمُ زَيْدَ؟ فترفع زَيْدَ بقائمه؛ كما لو قلت: أَيقوم زَيْدُ؟ أو يكون معتمداً على مبتدأ؛ كقولك: زَيْدٌ قائمُ أبوه. أو زَيْدٌ ضاربُ عمراً، أو يكون معتمداً على موصوف؛ كقولك: هذا رجلٌ طالبٌ علماً، أو معتمداً على ذي حال؛ كقولك: هذا زَيْدٌ ضارباً عمراً، وجاء الأمير راكباً فرساً. فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجزّ ما بعده، فتقول: هذا ضاربُ زَيْدٍ أمس، وقد قُرِئَ: ﴿إِنَّ لَهُ سَعْدَ أَمْرِهِ﴾ (الطلاق: ٣) بالتثنية والنصب، وحذف التثنية والجزء. ومتى أُضيف اسم الفاعل - وهو بمعنى الحال والاستقبال - كانت الإضافة

غير محضة، وجاز أن توصف به النكرة؛ كما قال سبحانه: ﴿هَذَا نَبْعُ الْكَلْبَةِ﴾ (المائدة: ٩٥)؛ والمعنى والتقدير: هدياً بالغاً الكعبة؛ فالتنوين فيه مُقَدَّرٌ، وإن حُذِفَ؛ إذ المعنى دالٌّ عليه.

باب المصدر

١٣٣ - وَلَمُضِرٌّ لِأَضَلِّ وَأَوْ أَسْلَ وَمِمَّا يَصَاحُ أَشْفَقُ الْفَعْلُ

١٣٤ - وَأَوْحَيْتَ لَهُ لُحَاةً نَسُوا فِي قَوْلِهِمْ صِرْتُمْ زِيناً

المصدر: اسم يقع على الأحداث كـ «الضرب، والقتل، والقيام، والقعود»؛ وهو أصل الأفعال؛ ولهذا سُمِّيَ مصدرًا؛ لصدور الأفعال عنه. فتقول: ضَرَبْتُ، وَيَضْرِبُ، وَأَضْرِبُ، مشتق من الضرب. والمصدر اسم مبهم يقع على القليل، والكثير، ولا يثنى، ولا يُجمع؛ لأنه بمنزلة «اسم الجنس» كـ «الزيت، والعمل»؛ «والجنس»: لا يثنى، ولا يجمع. وينتصب «المصدر» بفعله المشتق منه؛ ويجيء لأحد ثلاثة أشياء؛ إمَّا للتأكيد؛ كقوله تعالى: ﴿يَصْنَعُونَ عَلَيْكَ مَكِيدًا﴾ (النساء: ٦١)، وإمَّا لبيان النوع؛ كقوله تعالى: ﴿مَقُولًا لَهُ قَلِيلًا يَا أُمِّئِدْكَ﴾ (طه: ٤٤)، وإمَّا لتبيين العدد؛ كقوله تعالى: ﴿مُخَذَّذَةٌ تَبَرُّهُ﴾ (التور: ٤)، فانتصاب «ثمانين» على المصدر، و«جلدة» على التمييز. فانهم ذلك.

١٣٥ - وَنَدَّ أَقْبَمُ الْمَوْصُفِ وَالْأَلَاتُ مَغَامَةُ وَالْمَعْدُ الْإِنْشِبَاتُ

١٣٦ - أَخَذَ صِرْتٌ لَعْنَةً سَوْطًا مَهْرًا وَأَضْرِبَ أَشَدُّ الضَّرْبِ مِمَّنْ يَغْشَى الرُّيْتَ

١٣٧ - وَأَخْبَذَهُ حَتَّى أَزْمَعَ حُلْدَهُ وَأَخْبَذَهُ مِثْلَ حُسْرِ مَوَالِي عُنْدَهُ

اعلم أنه يجوز أن يُحَذَفَ المصدر، وتقام مقامه صفته، فتقول: قلت له جميلًا، وضرته شديدًا؛ أي قلت له قولاً جميلاً، وضرته ضرباً شديداً؛ ومنه قوله - تعالى - ﴿وَنُصِّرُوا إِلَهُ﴾ (الأنفال: ٤٥)؛ أي: ذكرًا كثيرًا؛ فَحَذَفَ المصدر، وأقام الصفة مقامه. وقد تقع الصفة مضافة؛ كقولك: ضرته أشدُّ ضربٍ، وقلت له أحسن القول؛ فتنتصب «أشدُّ» و«أحسن» انتصاب المصدر، وتجرَّ المصدر بالإضافة. وقد يقع في مسائل باب المصدر حذفان؛ كقولك: ضرته ضربٌ زيدٌ عمرًا؛ وتقدير الكلام: ضرته ضرباً مثل ضرب زيد عمرًا؛ فحُذِفَ من الكلام المصدر الموصوف، والصفة المضافة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ (الزل: ٨٨)، تقديره: وهي تَمَرُّ مَرًّا مثل مَرِّ السَّحَابِ. وقد تُقام: «الآلة» مقامَ المصدر، فتقول: ضرته مقرعة، وضرته سوطًا؛ فتنتصب «مقرعة» و«سوطًا» نصب المصدر، وإن كانا آلتين. وقد يُقام «العدد» مقام المصدر أيضاً، كما بيَّناه في قوله تعالى: ﴿مُخَذَّذَةٌ تَبَرُّهُ﴾، ففس عليه.

١٣٨ - وَتَمَّا أَظْهَرَ مَعْلَ الْفَضْلِ تَقَرُّلَهُمْ سَنَعًا طَعَامًا وَآخِرَ

١٣٩ - ومثله سقياً له ورغياً - وإن نشأ جذعاً له وعيباً

قد ذكرنا أن «المصدر» ينتصب بفعله المشتق منه، إلا أنه قد جاء في كلام العرب مصادر، نصبت بأفعالي محذوفة مقدّرة؛ كقولهم: «سُمعاً وطاعةً، وكرامةً ومصرةً»؛ ومنه قولهم في الدعاء للإنسان: «سَقِياً لَهُ وَرَغِياً» وفي الدعاء عليه: «جَذَعاً لَهُ وَغَفْراً»؛ ومنه قولهم أيضاً: «وَيْلٌ لِّزَيْدٍ، وَوَيْحٌ لِّعَمْرٍو» فتنصبهما عند الإضافة على المصدر؛ كما قال تعالى: ﴿وَيُنصَبُ قَوْلُ اللَّهِ حَبِيراً﴾ (النقص: ٨٠) وقد اختلف في معنى «وَيْحٍ»، فقيل إنها بمعنى «وَيْلٍ» وقد أبدلت اللام حاءً. وقيل: إن معناها الترحم فيجوز أن يقال، لمن يُحنى عليه، ولا يجوز ذلك على القول الأول. ومن هذا القيل قولهم: هذا عمرو حقاً، وهذا زيدٌ صدقاً، أي: أحق ذلك حقاً وأصدق صدقاً. ومما نُصِبَ على المصدر، ولم يُنْفَقْ بفعله قولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، وجاء زيد «وَحْدَهُ»، على أن بعضهم قد جعل انتصاب «وَحْدَهُ» على الحال، وقدره بمعنى قولهم: جاء زيد منفرداً. ولفتة «وحده» تكون منصوبة في كل موضع، إلا في ثلاثة مواضع؛ أحدها: قولهم في المدح: «هو نسيح وحده»؛ ومعناه: التفرد بالكمال، تشبيهاً بالشوب الذي ينسج منفرداً. والموضعان الآخران: قولهم للعاجز المنفرد بالرأي «جَحِيشٌ وحده» و«غُيَيْرٌ وحده»؛ وهما تصغير جحش، وغَيْر.

١٤٠ - ومنه قد جاء الأمير ركضاً - واشتمل الضماء إن نوصاً

- (١) سَقِياً لَهُ وَرَغِياً: أي سقاء الله سقياً ورعاه رغيّاً، وهو يقال في الدعاء لشخص. وجذعاً له وكَيْئاً: أي جدد الله أنفه وكواه، والجعد: قطع طرف الأنف. وهو يقال في الدعاء على الشخص.
- (٢) اشتمل الضمّاء: أي الشملة الضمّاء. وهو أن يدبر الشوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأمير.

باب المفعول له

- ١٤١ - وَإِنْ جَاءَ لِقَائُكَ الْمَغْفُورَ لَهُ
فَانصَبْهُ الْمَغْفُورَ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
١٤٢ - وَفِي الْعَمْدِ مَغْفِرٌ فِي الْقَسَمِ
وَمَغْفِرَتٌ لِأَخِيهِ أَنْ يَكُونَ
١٤٣ - تَغْفِرُ قَدْ رُفِضَتْ حَبِيبُ الْغَفْرِ
وَالْمَغْفِرُ فِي الْمَغْفِرِ الْمَغْفِرُ

المفعول له: هو العلة في إيقاع الفعل، والغرض في إيجاده، ولا يكون إلا مصدرًا، غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿يَجْعَلُ سَمْعَكَ وَبَصَرَ﴾ [النور: ٥١]، فينصب «خَلَّرَ» على أنه مفعول له، وهو مصدر، والنائب له «يجعلون» وهو من غير لفظه، ومن شرطه أن يرى جواب لَمْ فعلت؟ ألا ترى أنه لو قال لك قائل: لَمْ يجعلوا أصابعهم في آذانهم؟ لُثِّتْ: خَلَّرَ الموت، ويجوز أن يكون المفعول له نكرة، ومعروفة، وقد جمعها حاتم^(١) في قوله: [الأنبياء]

وَأَعْرِضْ عَنْ شَيْءٍ لَّنْ تُكْرِمًا وَأَعْرِضْ عَنْ شَيْءٍ لَّنْ تُكْرِمًا
فَنَصَبَ «أَذْخَرَهُ» وَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَتَكْرِمًا وَهُوَ نَكْرَةٌ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَيجوزُ تَقْدِيمُ
المَفْعُولِ لَهُ عَلَى الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ؛ كَقَوْلِكَ: مَخَافَةُ الشَّرِّ جُنْتُكَ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ
إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: جُنْتُكَ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ؛ وَلِهَذَا، سُمِّيَ مَفْعُولًا لَهُ. غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبَ حِينَ
حَذَفَتِ اللَّامَ مِنْهُ نَصَبَتْهُ. وَقَدْ تَدَخَّلَ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ؛ فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْعَلَّةِ؛
كَقَوْلِكَ: جُنْتُكَ لِتُعْطِيَنِي، وَإِنْ شِئْتَ، قُلْتَ: جُنْتُكَ لِأَنْ تُعْطِيَنِي، وَيجوزُ حَذْفُ اللَّامِ مِنْ «أَنْ»
فَتَقُولُ: جُنْتُكَ أَنْ تُعْطِيَنِي، لِأَنَّ «أَنْ» وَالْفِعْلَ الَّذِي يَلِيهَا يَقَعَانِ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ؛ فَيَكُونُ تَقْدِيرُ
الْكَلَامِ: جُنْتُكَ لِلْإِعْطَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَتَقُولُ:

باب المفعول معه

١٤٥. يا أيها النور في الكلام فقه مع فقه بلا كلام
١٤٦. القول جـد الرد والحب واليون همدا والأخيار

حاتم الطائي: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي القحطاني، أبو عدي: فارس شاعر، جواد جاهلي. يضرب المثل بجوده (ت ٤٦ ق. هـ). ترجمته في تهذيب ابن عساکر ٤٢٠/٣، والشعر والشعراء ٧٠، والبيت في ديوانه ٢٢٤، وخزانة الأدب ١٢٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٥/١، والكتاب: ٣٦٨/١ (واللسان: عور).

(٣) الحجاب: حجاب النخل، أي تليقيحه، والواو في قوله والحجاب بمعنى مع، فلا تدلّ على مشاركة الحجاب للبرد في المعنى.

١٤٧ - وما صلبت يا فنى وشفتى ففى على هذا تصادف إشد
اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بوساطة
«الواو» التي هي بمعنى «مع» وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلا المفعول معه، والمفعول
دونه الذي هو الاستثناء. ولا يجوز حذف «الواو» من المفعول معه، كما جاز حذف «اللام» من
المفعول له، ولا أن تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقديم المفعول له على ناصبه؛ مثال
ذلك قولك: جاء البرد والظلياسة، واستوى الماء والخشبة، وما صنعت وزيداً، وما زلت أسير
والنيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

فما بعد «الواو» في هذه المسائل ينتصب على أنه مفعول معه، والواو الداخلة عليه بمعنى
«مع»، وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للظلياسة، واستوى الماء في الارتفاع حتى لحق
الخشبة، وما صنعت في حال مصاحبتك زيداً؟ وما زلت أسير مصاحباً النيل، ولو خلبت الناقة
مصاحبة الفصيل لرضعها. والفرق بين هذه الواو، والواو التي بمعنى العطف؛ أن هذه «الواو»
توجب المصاحبة فقط؛ والواو التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى، فإن كان الأول
بمعنى الفاعل؛ فالثاني بمعنى الفاعل، وإن كان الأول على معنى المفعول؛ فالثاني مثله. ولو
أنك رفعت، فقلت: جاء البرد والظلياسة؛ لجاز أن تكون الظلياسة جاءت في الحر، لا في
البرد. ولو قلت: استوى الماء والخشبة بالرفع؛ لكان المعنى، استوى الماء في الجريان،
واستوت الخشبة في الانتصاب، وليس للخشبة إذا نصبتها فعل في الاستواء. وإذا قلت: ما
صنعت وزيداً؟ كان السؤال عند الرفع، عن صنعه، وصنع زيد. وإذا نصبت زيداً فالتسؤال عن
صنعه وحده، في حال مصاحبه زيداً. ولو قلت: ما زلت أسير والنيل - بالرفع - لاقتضى الكلام،
أن تعني، أن النيل يسير أيضاً. ولو قلت: لو تركت الناقة وفصيلها، لرضعها؛ لاقتضى الكلام
أن يكون كل منهما قد حُسِّنَ عن الآخر، وعلى هذا ففس.

باب الحال

- ١٤٨ - والحال والشبيه فلنقول على اختلاف الوضع والمبنى
١٤٩ - ثم كلا النوعين جاء فضلة
١٥٠ - لكن إذا سطر في اسم الحال
١٥١ - ثم يرى عند اعتبار من عفل
١٥٢ - مثاله جاء الأمير زاكما
على اختلاف الوضع والمبنى
فكثيراً بعد تمام الخشبة
وحذنة اشلق من الأفعال
حوار كيف في قول من سأل
وقام نزل في عكايط خاطمة
الاسم المنصوب على الحال هو ما جمع ست شرائط؛ وهي: أن يكون نكرة مشتقاً من

فعل يأتي بعد تمام الكلام؛ وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً، أو معنى فعل؛ ويرى جواب كيف؛ مثاله: جاء الأمير ركباً، نصب على الحال لوجود الشرائط الست فيه. ألا ترى أن قولك «راكباً» نكرة مشتقة من فعل جاء بعد تمام الكلام. والعامل فيه جاء - وهو فعل صريح - وصاحب الحال معرفة، وهو الأمير؛ ويصلح أن يكون جواب من قال: كيف جاء الأمير؟ وقد يكون صاحب الحال مفعولاً به؛ نحو: ضربت عمرأً مشدوداً؛ والمعنى: ضربته في حال شدة، وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة؛ كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة؛ لأنه يصير حينئذ صفة للذي حال. وكذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لئلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك. إلا أنه إن قدمت الصفة على الموصوف، انتصب على الحال؛ كقول الشاعر: (مجرى: ١٠١)

بِمِثْلِهِ مُوجِشاً طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ^(١)

فنصب موحشاً على الحال، حين قدمه. ولو قال: لمية طلل موحش؛ لوجب رفعه على الصفة. ويجوز تقديم الحال على صاحبها، وعلى الفعل العامل فيها؛ فلك أن تقول: جاء زيد ركباً. وجاء ركباً زيد، وراكباً جاء زيد. وقد يقع الفعل موقع الحال، إلا أنه إن كان ماضياً وقع بعد «قد»، كقولك: جاء زيد قد غنم، ويجوز إدخال الواو على (قد) وتسمى هذه الواو واو الحال، ويكون معناها معنى «إذا» فإذا قلت: جاء زيد وقد غنم، كان تقدير الكلام، جاء زيد إذ قد غنم. ومثال وقوع الفعل المضارع موقع الحال قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْتَهِزْ شَكَاكُهَا﴾ المدثر: ٦١، أي: مستكثراً. ولا يجوز إدخال واو الحال المقدم ذكرها على الفعل المضارع، وقد يقع الجاز والمجرور موقع الحال؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَرَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي رَيْثِهِ﴾ (الفصل: ٧٩)؛ أي: مترثين.

١٥٣ - وَمِنْهُ مَنْ ذَا الْغِيَا قَعْدَا وَفِيْهِ بَرَزُهُمْ فَصَاعِدَا

العامل في الحال، يكون فعلاً صريحاً؛ مثل: جاء، وأقبل، ويقوم، ويقعد، ويكون معنى فعل، كالظرف، وحرف التنبيه، واسم الإشارة والجاز والمجرور. فالظرف؛ كقولك: زيد عندك جالساً؛ وتقدير الكلام: زيد استقر عندك جالساً، والتنبيه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَلَ شَيْئاً﴾ (هود: ٧٢)؛ أي: أنبه عليه عند شيخوخته؛ واسم الإشارة، كقولك: ذا زيد واقفاً، والجاز

(١) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، وخزانة الأدب ٣/ ٢١١، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥، والكتاب ٢/ ١٢٣، (واللسان: وحش). وكثير عزة: هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صحر: شاعر متنب مشهور من أهل المدينة ويسب إلى محبوبته عزة (ت ١٠٥ هـ). ترحمته في الأغاني ٢٥/ ٨، وشذرات الذهب ١/ ١٣١.

والمجورور؛ كقولك: مررت بزيد راجباً، فتعمل الباء إذا عنيت أَنَّ الرّاكب زيد، لا أنت. وقد يجوز أن تقول: هذا زيد قائم؛ فترفعه على أَنَّهُ خير المبتدأ، أو بدل من الخبر، أو خير مبتدأ محذوف؛ وتقديره: «هو»، وعليه حُمل قوله تعالى: ﴿هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ تُدْعُونَ﴾ [ق: ١٢٣]. ولا يجوز في هذا النوع من الحال، أن تقدّمه على العامل فيه. ولا يجوز أن تقول: زيد جالساً عندك، ولا أن تقول: قائماً هذا زيد. وقد نُصِبَ على الحال أسماء وردت بعد الاستفهام؛ كقولك: ما شأنك قائماً؟ وما بالك ماشياً؟ ومن ذا بالباب جالساً؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ يَتَّبِعُونَ﴾ [المائدة: ١٦٩]. ومما ينتصب على الحال قولهم: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي زاد عن الدرهم صاعداً؛ ومنه أيضاً: بَيَّنْتَ حسابَه باباً باباً، وجاء القوم جميعاً، وادخلوا أولاً أولاً، واهلّموا واحداً واحداً، وبعته يدأ بيد؛ والمعنى: بَيَّنْتَ له حسابَه مفضلاً، وجاء القوم مترادفين، ودخلوا مرتبين، وبعته مناقداً، واهلّموا مُرتَّبِينَ؛ ففي هذه الأسماء المنصوبة على الحال معنى الأسماء المشتقة من الأفعال.

باب التَّمْيِيزِ

- ١٥٤ - وَإِنْ تُرِدَ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
 ١٥٥ - فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدِّ وَالْوَزْنَ وَالْكَسْبِ وَمَحْذُورُ الْكَلَامِ
 ١٥٦ - وَمِنْ إِذَا فَكُرِّرَتْ فِيهِ مُضَمَّرَةٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُذَكَّرَ وَتُظْهِرَ
 ١٥٧ - تَقُولُ عَشْرِي مَنَوَانٍ زُنْدًا وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعُونَ عَشْرًا^(١)
 ١٥٨ - وَتَقْدُ تَعْدُ ثَلَاثَ صَاعٍ حَلَا وَمَا لَهُ عَشْرٌ حَرِيبٍ خَلَا^(٢)

التَّمْيِيزُ يشبه الحال في كون كلٍّ منهما اسماً نكرة، يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما، أن الحال يكون مشتقاً من الفعل في الغالب، ويرى جواب كيف. والتَّمْيِيزُ: اسم جنس؛ ولهذا سُمِّيَ تَمْيِيزاً؛ لأنه يَمَيِّزُ الجنس الذي تريده ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام، ثم إنه تُرَى (من) مقدّرة معه، وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والممسوح. فالمعدود: ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ كقوله - تعالى - في الطّرف الأول: ﴿يَنْتَبِهُ أَحَدُهُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمُ عِندَ رُبِّهِمْ﴾ [يوسف: ٤١]، وفي الطّرف الأخير: ﴿يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [يوسف: ٤٢].

(١) المنوان: ثنية (منا)، والصاع أربعة أمداد، والمذ رطل وثلاث بالبغدادي، والرطل نصف المن.

(٢) الحريب: مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصة ستة أذرع، فالجريب ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمئة ذراع.

نعم (ص ٢٣). والمكبل كقولك: عندي قفيزان ^(١) بُرّاً، والوزن كقولك: عندي متوان سمناً، والمساحة، كقولك: له عشرون جريباً، وما في السماء قدر راحة سحاباً. (ومن) في جميع ذلك مقدرة: ألا ترى أنّه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، وعندي قفيزان من البرّ، ومتوان من السمّن؛ فإن قلت: عندي رطل زينا؛ جاز أن تنصب زينا على التّمييز. وأن نجوه بالإضافة، وأن ترفعه على أنّه بدل من رطل.

باب نعم وبئس

١٥٩ - ومنه أيضاً نعم ريد زحلا . وبئس عند الذي منه بدلا

اعلم أنّ **نعم** و**بئس**، فعلاان بدلالة اتصال «نعم» التي هي علامة التّأنيث بهما في قولك: نعمت المرأة، وبئست الجارية. وهما فعلا المدح والذّم. ونفطهما يوحد مع الاثنين والجماعة، ولا يكون فاعلهما إلّا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلى ما فيه هذه الألف واللام؛ كقولك: نعم الرجل زيد. وبئس ضاجب العشيرة بشر؛ فيرتفع الرّجل بإسناد نعم إليه، ويرتفع زيد على أحد وجهين: إمّا أن يكون مبتدأ مؤخرًا، ونعم الرّجل: خبره؛ وإمّا أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ كأنّه قال: الممدوح زيد. والمذموم بشر؛ فإن نطقت بعد «نعم» و«بئس» باسم نكرة نصبت على التّمييز؛ كقولك: نعم رجلاً زيد، ويكون الاسم المرفوع الذي فيه الألف واللام للجنس مضمراً في «نعم»، وقد فسره الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرّجل رجلاً زيد، وعلى هذا حُمل قوله تعالى: **بئس يتفكّر بآيآة** (الكهف: ٥٠)؛ أي: بئس البذل؛ فاضمر المرفوع، وفسره المنصوب. فإن كان الفعل لمؤنث؛ جاز أن تُثبت علامة التّأنيث في «نعم» و«بئس» وأن تحذفها؛ كقولك: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، وكذلك «بئس». وعلى هذا فقس.

باب حبذا

١٦٠ - وحسباً أرض السقيع أرضاً . وصالح اضهر منك عرصاً^(٢)

اعلم أنّ «حبذا» مؤلّقة من كلمتين، إحداهما: «حب»، والأخرى: «ذا» إلّا أنّهما جعلتا

(١) القفيز، من المكابيل: معروف وهو ثمانية مكابيك عند أهل العراق، وقيل: هو مكبال تتواضع الناس عليه.

(٢) السقيع: اسم لعدة مواضع منها: يقع الغرقد، ويقع الربير، ويقع الخبيجة (انظر معجم البلدان ١/ ٤٧٤).

كالثَّيِّءِ الواحد؛ ولهذا؛ لم يجب الفصل بينهما. ولفظ «جَبَدًا» واحد مع المذْكَر، والمؤنث، والاثْنين، والجمع.

والمعرفة بعد «جَبَدًا» مرتفعة بالابتداء، أو خبرٌ للابتداء المحذوف، كما ذكرنا في نعم وبئس. والتَّكْرَةُ بعدها منتصبه على التَّمْيِيز، فإذا قلت: جَبَدًا زَيْدٌ رَجُلًا؛ نصبت «رجلًا» على التَّمْيِيز؛ لأنَّه اسم نكرة، جاء فضلة؛ وهو اسم جنس. ويصلح أن تقدَّر بعده «مِنْ» فنقول: جَبَدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ. وقال بعضهم: إن كان الاسم التَّكْرَةُ جنسًا؛ انتصب على التَّمْيِيز نحو ما مثلناه، وإن كان مشتقًّا؛ انتصب على الحال؛ كقولك: جَبَدًا زَيْدٌ ضاحِكًا.

ثم اعلم أنَّ من مواطن التَّمْيِيز التَّكْرَةُ الواقعة بعد أفعل التَّفْضِيل؛ كقولنا في الملحَّة: **«وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضًا»**، ومثله: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ خَلْقًا، وأنظف منك ثوبًا، وأظرف عبدًا، ويجوز أن تحذف لفظ «مِنْ» فنقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ خَلْقًا، وأنظف ثوبًا، وأظرف عبدًا. إلَّا أن تضيف الفعل إلى ذات الشَّيْء؛ كقولك: مفلح أكرمُ عبد، وجهك أحسنُ وجوه، وثوبك أرفع ثوب. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٦١ - وقد فرزت بالإيجاب عينا. وضبت لئلا يذم مطبعت القلم

هذا النوع من أنواع التَّمْيِيز المحوَّل، وكان أصله قرأت عيني، فحوَّل الاسم المجرور بالإضافة، إلى أن جعله فاعلاً؛ ومنه قوله تعالى: **«وَأَنفَعُ لَشَيْءٍ مِّمَّا يَصْرِفُونَ»** (مريم: ١٤) أي: واشتغل شيب الرأس؛ ومن هذا القبيل قولهم: تصبَّب زيد عرقًا، وتفقَّ عمرو شحمًا، وضقت بالامر ذرعًا.

باب «كم» الاستفهامية

١٦٢ - وكم إذا حث بها مستغفرا. فالتعب وقل ثم توكأ بخوف القلم

قد ذكرنا في شرح باب الإضافة أنَّ «كم» الخبرية يُجَرُّ ما بعدها، و«كم» الاستفهامية يُنْصَب ما بعدها على التَّمْيِيز، تشبيهاً لها بالعدد المنصوب على التَّمْيِيز؛ ولهذا جاء مفسرها واحداً، ولم يجرى جمعاً. كما أنَّ المنصوب بعد العدد الَّذِي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين لا يكون إلَّا واحداً. و«كم» الاستفهامية قد تقع موقع المبتدأ، في مثل قولك: كم عبدًا لك؟ «فكم» مبتدأ، و«لك» الخبر، ونصبت «عبدًا» على التَّمْيِيز، وقد تقع موقع المفعول به، في مثل قولك: كم رجلاً رأيت؟ وتقع موقع الجارِّ والمجرور تارة بحرف الجرِّ، وفي مثل قولك: بكم درهمًا بعت؟ وتارة بالإضافة؛ في مثل قولك: ابن كم سنة أنت؟

باب الظرف

- ١٦٣ - وَالظَّرْفُ لَوَعْدٍ مَطْرُوفٍ الزَّمَنَةِ
 ١٦٤ - وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ «فِي»
 ١٦٥ - تَقُولُ: صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا
 ١٦٦ - وَيَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ
 ١٦٧ - وَالرَّيْحُ هُبَّتْ يَنْتَنُ الْمُصَلِّي
 ١٦٨ - وَفِيئَةُ الْفَيْئَةِ دُونَ الذُّقْبِ
 ١٦٩ - وَذَاوَهُ غَرِيبِي فَيَضِ الْجَبَصَرَةِ
 يَجْرِي مَعَ الدُّمْرِ وَظَرْفُ أَنْكَبَةٍ
 تَأَعْتَبِرُ الظَّرْفُ بِهِذَا وَكَأَنَّ
 وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
 وَالْمَرْءُ لَا يَلْزُ نَحْتِ مَفْعَلٍ
 وَالزُّرُوعُ تَلْقَاءُ الْحَيَا الْمُتَهَلِّ^(٢)
 وَنَهَ عَمْرٍو هَذَا مِنْهُ وَظَرْفُ^(٣)
 وَتَخَلَّلَ شَرْقِيَّ نَهْرٍ مُرَّةً

اعلم أنَّ الظرفَ ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأما ظرف الزمان، فهو عبارة عن مرور الليل والنهار؛ وله أسماء متنوعة؛ فمنها ما يعتبر به عن جميعه؛ كالذهر والأبد وقطعاً؛ إلا أنَّ **«فقط»**: اسم لما مضى من الزمان. والأبد: اسم الجميع الآتي منه؛ ولهذا، تقول: ما فعلته فقط، ولا أفعله أبداً؛ ومنها ما يقع على جزء منه مبهم؛ نحو: مدة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور؛ كالיום، واللييلة، والشهر، والسنة. ومن أسمائه أيضاً: **«إذ وإذا ومتى وأَيَّان»**. فـ **«إذ»** لما مضى من الزمان، و**«إذا»** لما يأتي، و**«متى»** و**«أَيَّان»** استفهام. وجميع أسماء الزمان، قد تكون ظروفًا، إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بفي؛ كقولك: قدمت يوم الجمعة، وصمت يوم الخميس، وغبت عنك شهرًا، وأقمت عندك عامًا. فتتصب هذه الأسماء نصب الظروف؛ لتضمنها معنى «في»؛ إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس، ولوقوع الأفعال فيها؛ سميت ظروفًا، تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها. ومنها ما يقع الفعل في جميعه؛ كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأنَّ الصوم يستغرق اليوم كله؛ ومنها ما يقع الفعل في بعضه؛ كقولك: لقيته يوم الجمعة، لأنَّ اللقاء قد يقع في بعض اليوم. فإن جاءت هذه الأسماء غير متضمنة معنى «في» لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان، ويتوالى عليها الإعراب كغيرها من الأسماء. فإذا قلت: يوم الجمعة مبارك، رفعت بالابتداء كما ترفع زيداً في قولك: زيدٌ مبارك. وإذا قلت: أنا أحبُّ شهر رمضان، نصته نصب المفعول به، كما تنصب زيداً في قولك: أحبُّ زيداً. وقد يوحد في أسماء الزمان ما لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً؛

(١) الفرس الأبلق: الذي في لونه سواد وبياض.

(٢) الحيا: المطر. والمتهلل: المنصب بشدة.

(٣) دون الذهب: بمعنى (تحت).

كقولك: ذات يوم، وذات مرة؛ وكقولك: خرجت سحراً، إذا أردت به سحر يومك بعينه. وقد تقام صفة الظرف مقامه، بعد حذفه، كقولك: أقمتُ عنده قليلاً من النهار، وسامرته كثيراً من الليل، وزرته قريباً من العصر. فتتصب قليلاً، وكثيراً، وقريباً نصب الظرف؛ وتقدير الكلام فيها: زماناً قليلاً، وزماناً كثيراً، وزماناً قريباً؛ فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه. وقد نصبت بعض المصادر نصب الظرف، فقالوا: أتيت غروب الشمس، وانتبهت طلوع الفجر، «غروب» و«طلوع» مصدران منصوبان نصب الظرف، وتقدير الكلام: أتيت وقت غروب الشمس، وانتبهت وقت طلوع الفجر؛ وهذا حكم ظروف الزمان.

وأما ظرف المكان: فكل اسم صلح أن يكون جواب «أين» في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان، **وأسماءه تنقسم قسمين:** مختصة ومبهمة؛ **فالمختصة** هي: كل ما يشتمل عليه حدٌ يحيط به؛ كالشام، والعراق، ومكة، والمدينة، والمسجد، والدار؛ وهذا النوع، يتصرف بوجوه الإعراب، ولا يُسمّى ظرف مكان. وإن وُجد شيء منها منصوباً، كان انتصابه انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرفية؛ مثل قولك: عَمَرْتُ الدار، وهدمتُ الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره؛ كأسماء الجهات الست؛ التي هي: «فوق وتحت وقدام وخلف ويمين وشمال»، وما يجري مجراها؛ مثل: «يَمَنَةً وَسِرَةً وَثُبَالَةً وَتُجَاه»، ودون، وعند، ونحو، وشطر، وشرقي البلدة، وغربي الناحية، وفرسخ^(١)، ومرحلة^(٢)، وبريد^(٣)، وبذلك، وقَبْلَكَ، وحذاك، وثُمَّ؛ وإن كانت مبنية على الفتح، فهذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنى «في» ولم ينطق بها، نصبت نصب ظروف المكان؛ كقولك: جلست خلفك، وقعدت دونك، وسرت أمامك، وداري غربي دارك، ووجهي تلقاء وجهك، وسرت يمين الأمير، وتوجهت نحو المسجد، ولي قبلك حق؛ وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى «في» لم تكن ظروفًا، وجرت بوجوه الإعراب؛ كقولك: مرحلة زيد صعبة، وغربي بغداد فسبح، ويجوز تقديم الظرفين جميعاً على الفعل؛ فنقول: أمامك سرث، وخلفك جلست. وقد يُحذف ظرف المكان، ويُقام صفته مقامه؛ كما قال سبحانه: ﴿وَلَزَّكَّتْ أُنْفُكُ بِصُغَةٍ﴾ [الأنعام ١٢] أي: والركب مكاناً أسفل منكم. وقد نُصِبَت عدّة مصادر نصب ظروف المكان؛ كقولهم في المرتفع: زيد مني مناظ الشريّا، وفي الأنيس المقرب: زيد مني مقعد القابلة، وفي المبعد المهان: زيد مني مزجر

(١) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سكن والفرسخ: السكون. (اللسان: فرسخ).

(٢) المرحلة: واحدة المراحل، يقال: بيني وبين كذا مرحلة أو مرحلتان. (اللسان: رحل).

(٣) البريد: فرسخان، وقيل: ما بين كل منزلين بريد. (اللسان: برد).

الكلب. فتنصب هذه المصادر انتصابَ ظروف المكان؛ وتقدير الكلام: زيد متي مكان مناط الثريا، ومكان مقعد القابلة، ومكان مزجر الكلب.

١٧٠ - **وَمِنْ أَكْثَرِ مَنَاقِبِهِ وَبِشْرِهِ وَحُلُمِهِ وَعَنَدِهِ**

اعلم أن في الأسماء إذا ما أضيف إلى شيء، صار من جنسه، والتحق بنوعه؛ فمن ذلك: «قبل» و«بعد» إن أضيفا إلى ظرف زمان، صارا من جنسه، وانتصبا انتصابَ ظرف الزمان، وإن أضيفا إلى ظرف مكان؛ صارا من جنسه، وانتصبا انتصابَ ظرف المكان؛ وكذلك أسماء العدد، وكل، وبعض، ونصف، وثلاث، وما أشبه ذلك من الأجزاء، وكذلك لفظة «بين». فإذا قلت: أخرج قبل يوم السبت، وأقدم بعد أسبوع، وصمت خمسة أيام، وأقمت عنده كل النهار، وسامرته بعض الليل، ورحت بين جمادى وشعبان، انتصب «قبل وبعد وكل وبعض وبين» انتصابَ ظرف الزمان، لإضافتها إليه، وحصولها كالجزم منه. ومنه قوله تعالى: **لَيْتَ بِهِمُ الْمَسْكُوتُ أَكْثَرُ النَّاطِقِينَ** [المسكوت. ١٤]؛ وكذلك قوله تعالى: **لَتَنْزِيلُ أُنْجَاكِ عَلَى يَدَيِّ رَبِّهِ** [إبراهيم: ٢٥]. وإذا قلت: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وسرت بعض فرسخ، فقطعت عشرين مرحلة، وصليت بين السارين؛ انتصب «قبل وبعد وعشرين وبعض وبين» انتصابَ ظرف المكان.

١٧١ - **وَعِنْدَ فِيهَا التَّنْصِبُ يَنْتَمِرُ لِكَثَرِهَا مِنْ فَقْدِ تَجَرُّ**

قد ذكرنا أن «عند» من ظروف المكان، إلا أنها خاصة، لا يدخلها الرفع بحال؛ وأما الجر، فلا يجزها من حروف الجر سوى «من» وحدها؛ كما قال تعالى: **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَنُفِثَ بِهِمْ** [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهب إلى عنده؛ فهو من لحنهم الفاحش، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، فاعلم ذلك وقس عليه.

١٧٢ - **وَأَيْسَرُ مَدْرُوتٍ فِي لَا تُظْمِرُ مَذْفُوعٌ وَقِيلَ يَوْمَ الْحَمِيرِ لَبِزٌ**

قد مضى شرح هذا فيما تقدم، ويثنا أنه لا ينتصب من الظرفين إلا ما كانت «في» مقدرة معه؛ وإن لم يلفظ بها. واعلم أن الناصب للظرف، هو الفعل الموجود معه. فإن وجدته منصوبا في كلام - لا فعل فيه - كقولك: الرحيل اليوم، وزيد خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو الناصب للظرف؛ وتقديره: المسير استقر اليوم، وزيد استقر خلفك؛ وعند بعضهم: أن المحذوف هو اسم الفاعل؛ وتقدير الكلام: المسير مستقر اليوم، وزيد مستقر خلفك.

باب الاستثناء

١٧٣ - وَعَلَى مَا انْتَفَيْنَا مِنْ مُوجِبٍ نَحْمُ فَكَلَامٌ عَلَيْهِ فَلْيَنْصَبْ

١٧٤ - نَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا مَعْنَاً وَقَامَتِ الْفَتَاةُ إِلَّا زَيْدًا

معنى الاستثناء: إخراج الشيء مما دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره. فالاسم المستثنى - أبداً - ضدّ المستثنى منه. وللاستثناء عدّة أدوات، إلا أنّ حرفه المستثلي عليه «إلا». ولا يخلو حال الكلام قبل أن ينطق بـ«إلا» من قسمين؛ أحدهما: أن يكون منقطعاً، والثاني: أن يكون تامّاً. فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد «إلا» لم تعمل «إلا» شيئاً في الإعراب؛ بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر. وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً وما مررت إلا بزيد. فـ«إلا» ههنا أفادت إثبات القيام لزيد وإيقاع الضرب به، وحصول المرور به، من غير أن أحدث إعراباً؛ ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا سَأَلْنَا إِلَّا تَنْجِيئًا﴾ (الشعراء: ٩٩)، وكان قولك: ما قام إلا زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أنّ بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنك إذا قلت: قام زيد فقد أثبت له القيام وأبهمت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد، فقد أثبت له القيام، ونفيت عن غيره، ويسمّى هذا القسم الفعل المفرّغ لما بعده. وأمّا إذا كان ما قبل «إلا» كلاماً تامّاً، فلا يخلو من قسمين؛ أحدهما: أن يكون موجِباً، والثاني: بأن يكون غير موجب، وسيأتي شرحه. فإن كان موجِباً؛ كقولك: جاء القوم إلا سعداً، نصبت ما بعد «إلا»، وكان الناصب له الفعل الذي هو جاء. لكن نصبه بواسطة «إلا» كما نصب الفعل المفعول معه بواسطة «الواو». وعند بعضهم أنّ «إلا» هي الناصبة، وأنّ تقدير الكلام: جاء القوم، أسّنتي زيداً؛ أو لا أعني زيداً، والأوّل أصحّ. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

١٧٥ - وَإِنْ يَنْحَلْ فِيمَا سَوَّى لِإِبْرَاهِيمَ فَنُؤَلِّهِ الْإِسْدَانِ فِي الْإِعْرَابِ

١٧٦ - نَقُولُ مَا لَمْ نَعْرِ إِلَّا أَفْكَرَهُ وَمَنْ مَحَلَّ الْأَمْرِ إِلَّا حَرَهُ

إذا أتى الاستثناء من غير موجب، وهو أن يكون الكلام نفيّاً أو استفهاماً أو نهياً فالأجود أن تُعَرِّبَ ما بعد «إلا» بإعراب ما قبلها على سبيل البدل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، وما ضربت أحدٌ إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيد، فتعرب «زيداً» في المواطن الثلاثة بإعراب «أحد» على سبيل البدل. ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً، وما ضربت أحدٌ إلا زيداً، وما مررت بأحدٍ إلا زيداً، وعلى اللغتين قرىء قوله تعالى: ﴿فَمَا فَعَلُوا إِلَّا قَبِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (الأنعام: ٦٦)، برفع قليل ونصب؛ وإن كان أكثر القرّاء على رفعه، والله أعلم.

١٧٧ - **وَمِنْ ثَمَرَاتِ لَابِ إِلاَّ لَلَّهَ فَارْتَفَعَهُ وَرَفَعَ مَا جَرَى مَخْرَجَهُ**

هذه المسألة، من قبيل الاستثناء الوارد بعد التثني، إلا أن أداة التثني فيها «لا» التي إذا نفت الجنس، بُني معها على الفتح؛ كقولك: لا رجل في الدار، أي: لا أحد من جنس الرجال، لا أنك تريد واحداً من الرجال، ولا مع الاسم بعدها في موضع المبتدأ المرفوع، فهذا رفع اسم الله - تعالى - الواقع بعد «إلا» على سبيل البدل من المبتدأ. وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء؛ ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، ونظائر ذلك. فقس عليه.

١٧٨ - **وَأَنْصَبَ إِذَا مَا قَدَّمَ الْمُسْتَنَى تَقُولُ هَلْ إِلاَّ لِعَرَفٍ مَفْنَى**

إذا قَدِّمْتَ الاسمَ المستثنى على المستثنى منه، نصبت في الإثبات والتثني جميعاً؛ كما قال الكُمَيْتُ^(١): [المُرَبِّ]

وَمَا لِي إِلاَّ أَلْ أَحْمَدُ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلاَّ مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٢)

١٧٩ - **وَمِنْ تَكْنِ مَشْعَبِيْ بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَانْصَبْ أَبَدَا**

١٨٠ - **تَقُولُ جَاؤُوا مَا عَدَا أَحْمَدَا وَمَا خَلَا عُمَرَا وَلَيْسَ أَحْمَدَا**

قد ذكرنا أن للاستثناء عدّة أدوات، وأن حرفه المستولي عليه هو «إلا»، وشرحنا حكم عملها في مواطنها، وبقي الكلام في غيرها من أدوات الاستثناء؛ فمن ذلك «عدا» التي يُسْتثنى بها، إذا كانت بمعنى جاوز؛ كقولك: جاء القوم عدا زيداً، فتنصب زيداً؛ وتقديره: جاوز بعضهم زيداً. وقد تنصب أيضاً مع دخول «ما» المصدرية عليها؛ كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً. ومن أدوات الاستثناء أيضاً «ما خلا» فتنصب ما بعدها لا غير؛ كما قال لبيد^(٣): [الغزل]

(١) الكُمَيْت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة. كان عالماً بأدب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه. أشهر شعره (الهاشميات) وهي قصائد في مدح الهاشميين (ت ١٢٦هـ). ترجمته في الأغاني ١٥/١٠٨، والشعر والشعراء ٥٦٢ - ٥٦٦. والبيت في شرح هاشميات الكعب ص ٥٠، والإنصاف ص ٢٧٥، وخزانة الأدب ٣١٤/٤، (واللسان: شعب)، وشرح أبيات سيبويه: ١٣٥/٢، وشرح التصريح ٥٤٩/١ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) جاء في شرح التصريح: «والأصل: ما لي شيعَةٌ إلا آل أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق، فلما قَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وحب نصبه. وأراد بأحمد النبي ﷺ. وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه غير النصب، وهو الإنباع في المبسوط بالتثني، فتقول: ما قام إلا زيدٌ أحدٌ».

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل نجد. أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، ويعدّ من الصحابة ومن المؤلّفة قلوبهم. (ت ٤١هـ)، ترجمته في الشعر والشعراء ٢٣١ - ٢٤٣، وجمهرة أشعار العرب ٣٠ و٦٣.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّئِمَ بِاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَمْ خَالَهْ زَائِلٌ
فإن حذفت منها «ما» المصدرية، فالاختيار أن يُجَرَّ بها الاسم المستثنى؛ كما يُجَرُّ
بـ«حاشا»، وقد جُوزَ النصب بهما، فقيل: جاء القوم خلا زيدا، وحاشا عمراً، وإن كان النصب
بـ«خلا» أكثر، والجَرُّ بـ«حاشا» أشهر.

وأما «ليس» فنصب المستثنى انتصاب خبر «ليس»، فإذا قلت جاء القوم ليس زيدا، نصبت
زيداً انتصاب خبرها، وجعلت اسماً مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام، ليس بعضهم زيدا.

١٨١ - وعَبَّرَ بِأَن حُذِلَتْ بِهَا مُنْتَفِئَةٌ خَرَجَتْ عَلَى الْإِضَافَةِ لِمَنْتَوَلِيَةٍ

١٨٢ - وَإِذَا هِيَ بِنَحْوِهَا فِي إِغْرَابِهَا مِثْلُ اسْمٍ إِلَّا حِينَ يَنْتَفِئُ بِهَا

اعلم أن «غير» من الأسماء الملازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:

أحدها: أن تأتي وصفاً للنكرة، فتعرب إعراب ما قبلها؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ بِهِ جُزْءٌ

اللَّهُ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني: أن تأتي بدلاً، فتعرب إعراب ما قبلها، وعلى هذا حُمِلَتْ في قوله تعالى: ﴿عَبَّرَ

الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٧].

وأما انجرت على البدل من الذين، لا على الصفة؛ لأن «الذين» معرفة و«غير» لا تتعرف

بالإضافة، والمعرفة لا توصف بنكرة، وقد يقع البدل من المعرفة والنكرة.

والثالث: أن تأتي استثناء فتجَرُّ الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال، وتعرب هي

كإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» فنقول: جاء القوم غير زيد، فنصب «غير» على الاستثناء، كما

تنصب زيدا، لو قلت: جاء القوم إلا زيدا. ونقول: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، فيرتفع «غير» على

البدل ولك نصبه على أصل الاستثناء؛ كما تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، ونقول:

ما مررت بأحدٍ غير زيدٍ، فتجَرُّ «غير» على البدل كما ينجرُّ «زيداً» في قولك: ما مررت بأحدٍ إلا

زيدٍ، ولك نصب «غير» - ههنا - على أصل الاستثناء، كما تنصب زيدا ونقول: ما جاءني غيرُ زيدٍ

أحدٌ؛ فنصب «غير» على الاستثناء المقدم، كما تنصب زيدا لو قلت: ما جاءني إلا زيدا أحدٌ،

وعلى ذلك فقس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

= والبيت في ديوانه ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥، والدرر ١/٧١، وشرح التصريح ١/٥٦٥، وشرح

شواهد المغني ١/١٥٠ (واللسان: رجز).

باب «لا» النافية للجنس

١٨٣ - وأنصت - «لا» هي النفي قبل نكرة - **عقولهن** - لا شك فيما ذكره اعلم أن «لا» تأتي في الكلام على ثلاثة معانٍ: تكون نافية، وزائدة، ونافية. فإذا جاءت نافية، اختصت بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزمته؛ كقوله تعالى: **﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَك﴾** [التوبة: ١٠]. وقد تقع بمعنى الدعاء؛ كقولهم: لا يُفَضِّضُ اللَّهُ فَاك^(١)، ولا يَشْلُلُ عُشْرُكَ^(٢)، فإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النفي؛ كقولك: ما زيد قائماً، ولا عمرو قاعدًا؛ وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام؛ كما قال الله تعالى: **﴿لَا مَعَدَى لِلْمُؤْمِنِينَ سَخَتْ مَعَهُ الْجَنَّةُ كُلُّ شَرْخٍ﴾** [إس: ١٧٥]، وأما **﴿لَا تَسْأَلُ عَنْ نِعْمَةِ اللَّهِ فَيَنْقُصُكَ اللَّهُ فِيهَا﴾** [الأعراف: ١٢]، فهنا - زائدة بدليل قوله تعالى في السورة الأخرى.

وإذا جاءت للنفي، فقد تأتي نافية عاطفة؛ كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، فإن قلت: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو؛ فالواو - ههنا - هي العاطفة، و«لا» زائدة لتأكيد النفي. وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول؛ كقولك: ضربته بلا ذنب، وبين المبتدأ والخبر؛ كقولك: زيد لا صديقٌ ولا عدوٌّ، وبين الحال وصاحب الحال؛ كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً. وقد تأتي نافية مبتدأة؛ فتقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، ولا تغيره عن صيغته؛ كقوله تعالى: **﴿لَا مَسَافَةَ﴾** [النجم: ٣١]، إلا أنها تحوِّله إلى معنى المستقبل؛ إذ تقدير الكلام: فلم يَصْدُقْ ولم يُضَلْ.

والثاني: أن تدخل على الفعل المضارع؛ فلا تحدث عملاً فيه، بل يرتفع على حكم وضعه؛ كما قال تعالى: **﴿لَا تَأْسَؤْ بِسَخَاةِ وَلَا فُؤَةٍ﴾** [البقرة: ٢٥٥].

والثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد، فلا تؤثر فيه؛ بل يكون مرفوعاً على الابتداء، كقولك: لا زيدٌ منطلقٌ.

والرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنصبه، كقولك: لا صاحبٌ مالٍ يسعف، ولا ذا علمٍ يؤخذُ عنه.

(١) انفض الشيء: انكسر، وفي الدعاء: لا يُفَضِّضُ اللَّهُ فَاك، أي لا يكسر أسنانك، والفم هنا الأسنان. والإنفاض: سقوط الأسنان من أعلى وأسفل (اللسان: قضض).

(٢) يقال في الدعاء: لا تَشْلُلْ يَدَكَ ولا تَحْلِلْ، ويقال لمن أحاد الرمي أو الطعن: لا شلَّ عُشْرُكَ أي أصابعك (اللسان: شلل).

والخامس: أن تدخل على الاسم المطول فتنصبه وتنونه؛ كقولك: لا حسناً وجهه بالبلد، ولا منفقاً ماله في الخير يعرف.

والسادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد، فتنصبه بغير تنوين؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالًا فَارْتَوَتْ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وعند بعض النحويين، أن فتحته فتحة بناء، لا فتحة نصب؛ وعند بعضهم أنه منصوب غير متوّن، وعلى كلا القولين لا بدّ للاسم بعد «لا» من خبر. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدْ خَيْرًا مِنْهُ إِلَّا خَرًا﴾. فمن يقول: إن «لا» هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهاً بـ«ليس» واقتضى الاسم الخبر، ومن يقول: إن الاسم الذي بعدها مبنيّ معها على الفتح، ينزلها مع الاسم منزلة المبتدأ. وقد يحذف الخبر اتساعاً في الكلام؛ كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتهجد: «لا إله إلا الله»؛ إن الخبر محذوف؛ وتقديره: لا إله لنا إلا الله. وارتفع اسم الله تعالى كارتفاع الاسم المستثنى به بعد التفي المرفوع.

١٨٤ - وإن بدا بينهما مفترق فارتفع وقيل لا لأبيك منقطع
من شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد «لا» أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدل من قال: إنه مبنيّ معها على الفتح، فمضى فصل بينهما فاصل، ارتفع على الابتداء؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَبْصُرُ بِهَا الْبَصَرُ﴾ [الصافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد؛ جاز في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها من غير تنوين، تقول: لا رجلٌ ظريفٌ في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، ولا رجلٌ ظريفٌ في الدار، وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق له «لا» جاز نصب المعطوف ورفع مع تنوينه في كلا الوجهين؛ كما قال الشاعر: **الحج**
فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالسَّجْدِ ارْتَدَى وَتَأَوَّزَا
يُروى ينصب ابن ورفع مع إدخال التثنية عليه.

(١) البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخلص الشواهد ص ٤١٣، وخزانة الأدب ٦٧/٤، وشرح التصريح ٢٤٣/١، وله أول الفرزدق في الدرر ١٧٢/٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٢، وجواهر الأدب ٢٤١، والكتاب ٢٨٥/٢، الشاهد فيه قوله: «فلا أب وابنًا»، حيط عطف على اسم «لا» التافية للجنس ولم يكثرها، وجاء بالمعطوف منصوباً، لأنه عطفه على محل اسم «لا»، وهو مبني على الفتح في محل نصب.

١٨٥ - وَأَلْفٌ بِدَ شَتَّى نَطِيباً وَلَيْسَ أَوْ غَيْرَ لإعراب فيه نصب

١٨٦ - تَفَرُّونَ لَا تَسْتَعِ وَلَا حِلَالٌ مَبِينٌ وَلَا عَمَلٌ وَلَا إِحْلَالٌ

١٨٧ - (أَوْ لَوْ مَعَ فِي الشَّاسِ وَفِي الْأَوَّلِ مَذْحِجٌ وَالْمَعْرُوسُ كَمَا فَاعِلٌ^(١))

١٨٨ - رُبَّ شَاةٍ مَعْلُومَةٍ جَمِيعٌ وَلَا تَحْلِفُ رُبَّ لَا تَحْلِفُ رُبَّ

إذا كررت المنفي به «لا»؛ كقولك لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أن تنصبها جميعاً بلا تنوين؛ كما قرئ: «وَلَا مَعَ بِهِ رُبَّ حِلٍّ» [إبراهيم، ٣١].

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: [الفرج]

لَا نَنْصِبُ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً أَثْنَعُ الْخَزْفُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢)

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين، وترفع الثاني بتنوين؛ كما قال الشاعر: [الحسين]

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصُّغَارُ بَعِيْبُهُ لَا أُمٌ لِي إِنْ كَسَانِ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ^(٣)

فأعربه الشاعر على هذا الوجه، وإنما لم ينون الأب؛ لأجل القافية.

والوجه الرابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين؛ كقول الشاعر: [الهمداني]

وَمَا مَجَزْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِبَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلٌ^(٤)

والوجه الخامس: أن ترفع الأول؛ وتنونه، وتنصب الثاني بغير تنوين؛ كما قال الشاعر في

صفة الجنة وأهلها: [الوافر]

(١) هذا البيت استعملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ٤٠٥، والدور ٦/١٧٥، وشرح التصريح ١/٢٤١، والكتاب ٢/٢٨٥، (واللسان: قمر، عتق)، وله أو لسلامان بن قضاة في شرح أبيات سيويه ١/٥٨٣.

(٣) البيت لرحل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢، ولضمرة بن جابر في خزنة الأدب ٣٨/٢، وهو لرجل من مذحج أو لهما بن مزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩. والصُّغَارُ: الذَّلُّ والهوان.

(٤) البيت للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وتخلص الشواهد ص ٤٠٥، وشرح التصريح ١/٢٤١، وشرح المفصل ٢/١١١، والكتاب ٢/٢٩٥، (واللسان: لقا).

والراعي النميري هو: عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، أو جندل، شاعر من فحول المحدثين وهو من أصحاب الملحمة (ت ٩٠هـ). ترجمته في الأغاني ١٦٨/٢٠، والشعر والشعراء

فَلَا تَلْعَوْ وَلَا تَأْيِسْمْ فِيهَا وَمَا تَأْمُرُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ^{١٨٩}

باب التَّعْجِبِ

١٨٩ - وَنَصَبُ الْأَسْمَاءِ فِي التَّعْجِبِ نَصَبُ الْمَلْعُولِ وَلَا تَنْتَفِعُ

١٩٠ - تُقُولُ مَا أَحْسَنَ إِذَا إِعْطَا وَمَا أَحْسَنَ صِغَةً حِينَ سَمِعَا

التَّعْجِبُ: أَحَدُ مَعَانِي الْكَلَامِ، وَلَهُ لَفْظَانِ:

أحدهما: مَا أَفْعَلُهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَّا أَتَتْهُمْ عَلَى الشَّوْءِ﴾ (البقرة: ١٧٥).

والثاني: أَفْعِلْ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْزَنْ بِهِ وَتَنْعَمْ﴾ (الكهف: ٢٦). فإذا قلت: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا هُنَا؛ اسم بمعنى شيء. و«أَحْسَنَ» فعل ماضٍ، كان أصله حَسُنَ الذي هو فعل لازم غير متعدٍّ؛ فأدخلت عليه همزة النَّقْلِ حتى صار متعدِّيًا، ونصب «زيد» نصب المفعول به، ولفظة «أحسن» في التَّعْجِبِ وما جرى مجراها، مما هو على وزن أَفْعَلْ، يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث، والمثنى والجمع؛ تقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا أَحْسَنَ هَذَا، وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ! وَمَا أَحْسَنَ الْهِنْدَيْنِ، وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ! وكذلك، تقول: أَخْبِرْ بَزَيْدٍ وَأَخْبِرْ بِالزَّيْدَيْنِ! وَأَخْبِرْ بَهَذَا وَأَخْبِرْ بِالْهِنْدَيْنِ! وَأَخْبِرْ بِالْهِنْدَاتِ. والله أعلم.

١٩١ - وَنَ تَعْجَبُكَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَامَّةٍ لَخِذْتُ فِي الْأَسْمَاءِ

١٩٢ - فَمَنْ لَوْ فَعَلًا مِنَ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ ثَلَاثًا مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَحْوَادِ

١٩٣ - تُقُولُ مَا أَفْعَلُ بِسَمْعِ نَعَايَ وَمَا أَفْعَلُ بِطَلْعَةِ شَمْسِي

قد ذكرنا أَنَّ فعل التَّعْجِبِ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ؛ إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَلْ»، مثل: حَسُنَ، وَظُرِفَ؛ أَوْ عَلَى وَزْنِ «فَعِلْ» مثل: سَمِعَ وَعَلِمَ؛ أَوْ عَلَى وَزْنِ «فَعَّلْ» مثل: ضَرَبَ وَقَتَلَ. وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف مثل: دَحْرَجَ وانطَلَقَ، فلا يصاغ منها فعل التَّعْجِبِ؛ وكذلك لا يصاغ فعل التَّعْجِبِ مِنَ الْأَلْوَانِ؛ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ بَنَاتِهَا، أَنَّ

(١١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٠٦، والدرر ١٧٨/٦، (واللسان

أثم)، وشرح التصريح ٢٤١/١. وأمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الشفقي. شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. كان مقلدًا على الكتب القديمة يلبس المسوح متعبدًا شعره من الطبقة الأولى، وعلماء اللغة لا يحتاجون به لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب. وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم، فكتبتها قریش (ت ٥٥هـ) ترجمته في تهذيب ابن عساکر ١١٥/٣، والشعر والشعراء ١٧٦.

يكون على «أفعل»؛ نحو: أبيض، وأصفر، وأسود. أو على «أفعل»؛ نحو: أحمر، وأصفر. وحكم العيوب الظاهرة في البدن كحكمها إذا كثر أفعالها، وجاءت زائدة على الثلاثي؛ نحو: أعور. واحول، وكذلك، لم يجز أن يقال: ما أبيض الثوب! ولا أن يقال: ما أعور زيد! فإن أردت التّعجب من شيء من ذلك، بنيت فعل التّعجب من فعل ثلاثي، يطابق المعنى الذي تقصده من الكثرة، أو القلة، أو الحسن، أو القبح، ثم أتيت بالاسم التّعجب منه، فنقول: ما أحسن انطلاق زيد! وما أسرع استخراج بكر! وما أنقى بياض العاج! وما أشد سواد القار! وما أقيع خول بشر! وما أوحش غور خالد! وأفعل الذي للتفضيل، يدخل حيث يدخل فعل التّعجب، ويمتنع حيث يمتنع، فنقول: زيد أحسن من عمرو، كما نقول: ما أحسن زيد! ويمتنع أن نقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن نقول: ما أعور عمرأ، وهكذا يمتنع أن نقول: هذا الثوب أبيض من ثوب زيد، كما لا يقال: ما أبيض ثوب زيد.

فإن أردت التفضيل بينهما؛ قلت: ثوب زيد أحسن سواداً من ثوب عمرو. وهذا الثوب أنقى بياضاً من بياض ثوبك، كما نقول: ما أوحش عور زيد! وما أنقى بياض الثوب، وقد يأتي في مسائل التّعجب ما يصح إذا حيل على وجه، ويمتنع إذا حيل على وجه آخر؛ كقولك: ما أسود زيداً! وما أبيض الدجاجة! وما أحمر الفرس! وما أصفر العبد! فتصح هذه المسائل إذا أردت بها التّعجب من سواد زيد، ومن كثرة بياض الدجاجة، ومن حمر الفرس، والحمرة أن ينبشم من كثرة الأكل، وأردت بقولك: ما أصفر العبد! التّعجب من صغيره. وتمتنع هذه المسائل؛ إذا أردت التّعجب من الألوان التي هي: السواد، والصفرة، والحمرة، فإن أردت التّعجب مما مضى؛ من حسن زيد، أدخلت «كان» على فعل التّعجب؛ فقلت: ما كان أحسن زيداً! فإن أحررت لفظة «كان» عن فعل التّعجب، وجب أن تلفظ بـ«ما» قبلها؛ فنقول: ما أحسن ما كان زيداً! وإن أردت الاستفهام عن حسن زيد؛ قلت: ما أحسن زيد؟ فتضم الثون من «أحسن» وتجز «زيداً» بالإضافة، وتكون «ما» ههنا اسم استفهام؛ وتقدير الكلام: أي شيء من زيد أحسن؟ أخلفه أم خلفه، أم لفظه، أم ثوبه؟ ويظرد ذلك في جميع الفاظ «أفعل» إلا في قولك: (ما أعلم زيداً)؛ فإنه يمتنع الاستفهام فيه؛ لأن العلم لا يتجزأ؛ فلا يكون بعض زيد أعلم من بعض، كما يتجزأ الحسن فيكون بعضه أحسن من بعض.

فإن رددت الفعل إلى نفسك، قلت في الاستفهام: ما أحسنني؟ وفي التّعجب: ما أحسنني! وعلى هذا فقس.

باب الإغراء

١٩٤ - وَتَضَلَّ فِي الْإِغْرَاءِ حَيْثُ مُنْتَهَى وَهُوَ بِمَعْنَى مُضْمَرٍ فِيهِ وَنَحْوِ

١٩٥ - سَقَوْنِ لِلْمُضْمَرِ حَلًّا بِإِذَا ذَوْبِكَ بَشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

الإغراء: التَّحْذِيرُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُخْشَى فَوَاتُهُ وَالْفَاظَةُ: «عَلَيْكَ، وَذَوْبِكَ، وَحَذْرُكَ، فَإِذَا قُلْتَ: عَلَيْكَ زَيْدًا، نَصَبْتَهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ وَمَعْنَاهُ: خَذَ زَيْدًا، فَقَدْ عَلَكَ. وَإِذَا قُلْتَ: عِنْدَكَ عَمْرًا؛ فَالْمَعْنَى: خَذَهُ مِنْ حَضْرَتِكَ. وَإِذَا قُلْتَ: ذَوْبُكَ بَشْرًا؛ فَمَعْنَاهُ: خَذَهُ مِنْ قَرِيبِكَ، وَفِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ الْمُسْكَنَةُ﴾ [المائدة: ١٠٥]. وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ بِالْإِغْرَاءِ عَلَى لَفْظِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فَإِنَّهُ مِمَّا انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي حُذِفَ فِعْلُهُ؛ وَمِثْلُهُ: ﴿مَتَّعَ اللَّهُ لَدُنْكَ لَمَنَ تَلَّ قُرْآنًا﴾ [النمل: ٨٨]. وَالْغَالِبُ أَنْ تُشْتَعْمَلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ فِي ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ؛ غَيْرَ أَنَّ «عَلَى» تَخْتَصُّ بِشَيْئَيْنِ:

أحدهما: إِدْخَالُهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ.

والثَّانِي: إِحْثَاقُ الْبَاءِ مَنْصُوبِهَا؛ كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ مِنْ اسْتِطَاعِ مَنَكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلِمَ بِالضُّومِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءَ^(٢).

باب التَّحْذِيرِ

١٩٦ - وَتَضَلَّ لِاسْمِ تَكْوِيْزَةٍ عَنْ عَوِيْضِ الْفِعْلِ لَمَّا لَا نَفْطَرُهُ

١٩٧ - بِشَيْءٍ مَقْدَرِ الْحَضَبِ «أَوْ» نَحْوُ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ

اعلم أَنَّ الْفِعْلَ، قَدْ يَعْمَلُ مُحْذُوفًا، إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهِ؛ مِثْلُ: أَنْ يَسْمَعَ تَكْبِيرًا عَشِيَّةَ اسْتِهْلَالِ الْهَلَالِ، فَيَقُولُ: «الْهَلَالُ وَاللَّهُ» بِرِيدِ شَاهِدُوا الْهَلَالَ، أَوْ يَرَى إِنْسَانًا قَدْ دَخَلَ أَجَنَةً، فَيَقُولُ لَهُ: الْأَسَدُ؟ أَيْ: أَحْذَرِ الْأَسَدَ، أَوْ تَصَادَفَهُ وَاقِفًا فِي الطَّرِيقِ، فَيَقُولُ لَهُ: الطَّرِيقُ؟ أَيْ خُلْ الطَّرِيقَ. وَيَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ النَّاصِبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ، فَإِنْ كُرِّرَتْ الْأَسْمَاءُ، قَامَ تَكْرِيرُهُ مُقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ، وَلَمْ يَجْزِ إِظْهَارُهُ؛ كَقَوْلِكَ: الطَّرِيقُ، الْأَسَدُ الْأَسَدُ، وَكَقَوْلِكَ لِلْمَحْثُوثِ عَلَى السَّيْرِ: السَّرْعَةُ السَّرْعَةُ، وَالتَّجَاةُ التَّجَاةُ؛ وَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُ الْخَطِيبِ فِي خُطْبَتِهِ: «اللَّهُ اللَّهُ عِبَادَ اللَّهِ»، وَكَانَ الْأَصْلُ: اتَّقُوا اللَّهَ، فَأَقَامَ التَّكْرَارَ مُقَامَ إِظْهَارِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ. وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ قَوْلُهُمْ: إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ وَالْغَيْبَةَ؛ فَتَنْصَبُ مَا بَعْدَ إِيَّاكَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ؛ تَقْدِيرُهُ: اتَّقِ الْكَذِبَ، وَاحْذَرِ الْغَيْبَةَ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا الْفِعْلِ.

(١) الْجَلُّ: الصَّدِيقُ. وَالْبَزُّ: الْمُحْسَنُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٩٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي التَّكَاحِ ١، ٢، وَالنَّسَائِيُّ ٤/١٦٩.

ومن المنصوب بإضمار الفعل قولهم: هنيئاً مريئاً، وغفرانك اللهم، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ كُنِي هاديةً ورحمةً﴾ [محمد: ١٠]؛ أي: إنا يمتنون مثلاً، وإما يفادون فداءً.

باب إن وأخواتها

- ١٩٨ - **وَسَنَّةٌ تُلَاحِظُ الْاِسْمَاءَ** **بِهَذَا كَمَا تُلَاحِظُ الْاَلِفَ**
 ١٩٩ - **وَفِيهَا رَوْنٌ اِزْمَلْنَهَا** **اِنَّ وَاثِىَ اِسْمِي وَلِسْمَا**
 ٢٠٠ - **لَمْ كَادُ لَمْ لِكُلِّ وَهَلْ** **وَلَعَلَّ الْمَشْهُورَةَ لِفُضْحَى لَعَلَّ**

قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أن في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي «إن» بكسر الهمزة وتشديد الثون، و«أن» المفتوحة الثقيلة؛ ومعناها: التوكيد، و«كأن» ومعناها: التشبيه، و«لكن» ومعناها: الاستدراك، و«ليت» ومعناها: التمني، و«لعل» ومعناها: الترجي؛ وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية، في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها، بنون وبياء، كما يتصل بالفعل؛ أُجريت مجرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب بفعلته إلا أنها تجري مجرى الفعل الذي تقدم مفعوله، وتأخر فاعله، وقد تقع «أن» المفتوحة الثقيلة مع ما بعدها مصدراً، ألا ترى أنك إذا قلت: بلغني أنك خارج، كان بمثابة بلغني خروجك. والأصل في «لعل» «عل»؛ فزيدت اللام الأولى، حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصل. وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لإن، وأخواتها، وإذا وقع ظرفاً، كان منصوباً؛ كقولك: إن زيدا خلفك، وإن الرجيل غداً.

- ٢٠١ - **وَأَنَّ لِكُنْزِهِ أُمَّ لَأَخْرُفَ** **تَأْتِي مَعَ اَلْفُؤْلِ وَفِي اَلْحَلْفِ**
 ٢٠٢ - **وَلَمْ تَخْلُصْ مِنْهُ لَالِهَا** **لِيُضْمِرَ مَضْمُونَهَا فِي دَالِهَا**
 ٢٠٣ - **مِثْلُهُ اِنَّ اَمْرًا عَادِلًا** **وَفِي مِثْلِهِ اِنَّ زَيْدًا رَاحِلًا**
 ٢٠٤ - **وَقِيلَ اِنَّ حَسْبًا لِفَدَمٍ** **وَأَنَّ مِثْلَهُ لَا تَرْمَعَالَمَ**

اعلم أن لكل نوع من أنواع العوامل عاملاً يختص بخصائص دون نظائره، ويسمى «أم الباب». وأم هذه الحروف الستة «إن» بكسر الهمزة، وهي تأتي في خمسة مواطن:

أحدها: في الابتداء؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ لَأَوَّلَتْ يَهْدٍ﴾ [الأعراب: ٥٦].

والثاني: بعد القول؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ﴾ [العنكبوت: ١١٥].

والثالث: بعد القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ اِنَّ الْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاٰ﴾ [العصر: ١].

والزَّايِع: أن تأتي صلة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنبِئْهُم مِّنَ الْكُفْرِ مَا يَدْعُونَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ يَتَّبِعُهُمُ الْغَيْبُ﴾

[القصص: ٧٦].

والخامس: أن يكون في خبرها اللام المفتوحة، وهذه اللام تختص بالدخول على معمولي «إِنَّ» وهي لام التأكيد؛ ولهذا لم يجوز أن تتعقَّب «إِنَّ» ولزم الفصل بينهما، لثلاث يتوالى حرفان مؤكِّدان، فإذا أدخلوا «إِنَّ» على المبتدأ؛ أدخلت اللام على الخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَفَعْنَاهُ سُبْحَانَكَ نَبِيًّا﴾ [الرعد: ٤٦]. وإن أُخِّر الاسم، وحلَّ في محلِّ الخبر، وفصل بينه وبين «إِنَّ» الجارُّ والمجرور، أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الدِّينِ الَّتِي كَانَتْ لِلْغَايَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٩]. وإن فُصِّل بين اسم «إِنَّ» والخبر بجارٍّ ومجرور، أو بظرف؛ جاز إدخال اللام على الفاصل، وعلى الخبر، فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَيْكَ لَوَائِقُ؛ ويجوز: إِنَّ زَيْدًا بِكَ لَوَائِقُ؛ ويجوز: إِنَّ زَيْدًا لَيْكَ وَائِقٌ. فإن تأخَّر الجارُّ والمجرور عن الخبر؛ استأثر الخبر باللام، ولم يجوز إدخاله على الجار والمجرور، فتقوله: إِنَّ زَيْدًا لَوَائِقُ بِكَ، ولا يجوز أن تقول: إِنَّ زَيْدًا وَائِقُ بِكَ، ولا إِنَّ زَيْدًا لَوَائِقُ بِكَ.

٢٠٥ - وَلَا تُفِيضْ فِي الْخُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَخْرُورِ وَالْمُظَرَّوْفِ

٢٠٦ - كَقَوْلِهِمْ يَا زَيْدُ مَا لَا وَنَ عَلَيْهِ عَمْرٍ حَمَلًا

اعلم أنَّه، لا يجوز تقديم اسم «إِنَّ» وأخواتها عليها، ولا تقديم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الدِّينِ الَّتِي كَانَتْ لِلْغَايَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٩]. لأنَّ الظرف والجارَّ والمجرور، قد أُتْبِعَ فيهما حتى فُصِّلَ بهما بين فعل التَّعَجُّبِ ومنصوبه، فقالوا: ما أحسنَّ اليومَ زيداً! وما أحسنَّ في الدَّارِ عمراً!

٢٠٧ - وَإِنْ نَزَلَتْ أَمْرٌ نَفَعْتُ هَدْيَ الْأَخْرِفِ فَانْزِعْ وَلِشَيْءٍ أَحْيَرِ فَغَرِبِ

٢٠٨ - وَالشَّيْءُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ أَضْهِرَ وَمَنْ كَانَ فَانْزِعْ مَا بَدَلِ

إذا دخلت «ما» على «إِنَّ» وإخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فلا يتغيَّر الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر؛ وجاز أن تجعلها كائنةً، فنصير الأحرف الستة بمنزلة «هل» التي لا تتغيَّر المبتدأ، أو الخبر. إلا أنَّ الاختيار أن تنصب في «كائناً»، وليتما، ولعلماً، وترفع في «إنما» وأتماً - بكسر الهمزة وفتحها - وفي «لكنهما»؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَةَ الدِّينِ الَّتِي كَانَتْ لِلْغَايَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٩]. وإنما اختير الرفعُ في هذه الثلاثة؛ لأنَّ معنى الابتداء لا يتغيَّر فيها، ويتغير في الثلاثة الأولى، فيستحيل الكلام في «كائناً» إلى التشبيه، وفي «ليتماً» إلى تمنٍّ، وفي «لعلماً» إلى ترجٍّ، والفرق بين التمني والترجٍّ؛ أنَّ التمني يكون فيما يقع، وفيما لا يقع؛ والترجٍّ؛ لا يستعمل إلا فيما يقع؛ فلا يجوز أن يقال في: [الوافر]

الْأَلَيْتُ الشُّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخِيرَهُ إِنَّمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ"
لعل الشباب يعود. والله أعلم.

باب كان وأخواتها

- ٢٠٩- وَعَكُسَ إِنْ يَا أَخِي فِي الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
٢١٠- وَمَعَاذَ أَصْبَحَ ثُمَّ أَتَى وَهَلْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
٢١١- وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحَ وَمَا قَبِيضَ فَأَفْقَهُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُتَضَيِّعِ
٢١٢- وَأَخْبَهَا مَا دَامَ فَاحْتَفَظَهَا وَخَذَ مُدِيَّتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
٢١٣- تَعُورُ فَدَعَاكَ الْأَمِيرُ زَائِجًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا
٢١٤- وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ فَيَدًا فَاغْلَمَ بَكَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَكُنْ

اعلم أن كان وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً مذكورة في نظم الملحة، تدخل على المبتدأ وخبره، ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيد راجئاً، وصار الظن خزاناً، وجميع هذه الأفعال تتصرف، ويعمل ما تصرف منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولا يبصر، إلا «ليس» وما دام؛ فإنهما لا يتصرفان، ولا يكونان إلا على لفظ الماضي.

وكل ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ، وقع خبراً لـ «كان وأخواتها» إلا أنه إن كان ظرفاً؛ كقولك: كان زيد خلفك، انتصب انتصاب الظرف، لا أنه خبر كان، وإن اجتمع في هذا الباب اسمان؛ معرفة ونكرة، جعلت المعرفة اسم كان، والنكرة الخبر، فتقول: كان زيد واقفاً، ولا تقول: كان واقف زيداً، وإن اجتمع معك معرفتان؛ كنت مخيراً في إقامة أيهما شئت اسم كان، والأخرى الخبر، فلك أن تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيداً، وكذلك الحكم إذا اجتمع معك معرفة «وأن» القائمة مع ما يليها من الفعل مقام المصدر؛ مثل قوله تعالى: **لَيْسَ يَزَالُ يَقُولُ** **نُوحُكَ** (البقرة: ١٧٧)، إذ تقدير الكلام: ليس البر توليتكم وجوهكم؛ وعلى هذا فري برفع البر، على أنه اسمها، ونصبه على أن يكون خبرها.

(١١) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٢، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ١٤٨، ومفني اللبيب ٢/ ٢٨٥. وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني العنزى، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية، شاعر مكث، سريع الخاطر، كان ينظم المنة والمنة والخمسين بيتاً في اليوم (ت ٢١١هـ). ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ١/ ٤، ووفيات الأعيان ٧١/ ١، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٥٠.

٢١٥ - ومن نريد أن يحمل لا الخبر **مَقْدَمٌ عَلَى مَا يَلِيهِ**

٢١٦ - مثله فذلك منحةً وتلي **وَأَمَّا بِالنَّاسِ فَخَيْرُ النَّاسِ**

أما تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قوله تعالى: **وَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فَجَاء بِمَا وَعَدَ** (الروم: ٤٧).

وأما تقديم الخبر على كان وأخواتها؛ فإنه يجوز إلا في الأفعال الخمسة المصدرة بـ «ما» وهي: «ما زال، وما دام، وما انفك، وما فتى، وما برح»، فيجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح عمرو، ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد، ومنع قوم من تقديم خبر ليس عليها، والأشهر جوازها.

٢١٧ - وإن نفي ما فهم فذلك منحةً **وَأَمَّا تَخْلُفُ لَهَا إِلَى خَيْرٍ**

٢١٨ - وهكذا يضغ كل من لفت **لَهَا إِذَا حَادَتْ وَمَعَهَا حَادَتْ**
اعلم أن «كان» تأتي على أربعة معان:

أحدها: أن تكون ناقصة؛ وهي التي تحتاج إلى خبر؛ كقولك: كان زيد قائماً، وتُسَمَّى المفتقرة والزمانية.

والثاني: أن تكون تامة، وهي التي تأتي بمعنى: «حدث» أو «وجد»، ولا تحتاج إلى خبر؛ كقوله تعالى: **وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ** (البقرة: ٢٨٠) أي: وإن وجد ذو عسرة.

والثالث: أن تأتي بمعنى «صار»؛ كقوله تعالى: **وَقَدْ أَتَى الْقَوْمَ فِي أَكْثَرِ الْأَرْضِ** (الواقعة: ٧).

والرابع: أن تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: **كَيْفَ لَكُمْ مِّنْ عَمَلٍ فِي السَّاعَةِ** (مريم: ٢٩) فكان ههنا زائدة إذ تقدير الكلام: كيف تُكَلِّم من في المهد صبيّاً، والأفعل كُلمَ كان في المهد صبيّاً. وانتصاب صبي في الآية على الحال، لا أنه خبر كان.

٢١٩ - ولما تَحْتَضِرُ نَبِيْلٌ فِي الْحَرْبِ **كَفَالَتُهُ لِنَبِيْلٍ لَّعَلِّي سَأَلْتُكَ**

اعلم أن «ليس» فعل لا نظير له في الأفعال، إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء سواها، وقد حُصِّت بأن تزداد الباء في خبرها؛ كما قال تعالى: **أَلَيْسَ لَكَ بِأَمْرٍ** (الأنعام: ١٧٢) فالجاء والمجرور خبر ليس؛ وهما في موضع نصب.

(١) يا قوم: يا: حرف نداء، قوم: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم المحذوفة للتخفيف، وهو مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه. وكان فعل تام بمعنى حدث وحصل.

(٢) انظر شرح التصريح ٢٤٩/١ (دار الكتب العلمية).

وقد تزداد هذه الباء - أيضاً - في خبر كان إذا دخل عليها «ما»؛ كقولك: ما كان زيد بخارج، وإذا عطفت على خبر «ليس» المجرور بالياء، جاز جرّ المعطوف تبعاً للفظ؛ وجاز نصبه عطفاً على الموضع. فلك أن تقول: ليس زيد بكتاب ولا شاعر، فتجرّ شاعراً عطفاً على لفظ «كتاب» وتنصب شاعراً عطفاً على موضع «كتاب».

قال الزّاجز: [الوافر]

مُتَوَاتِرِي قَدْ مَلَكْتُ بِنَا فَأَسْجَحُ قُلُسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدُ^{١١}

باب ما، النافية الحجازية

٢٢٠ - وما أتى نفي نفي النافية في قول شكّل لبحر قاطبة^{١٢}

٢٢١ - بقولهم ما عزم فوفينا بقولهم ليس سعيداً صادفاً

اعلم أنّ «ما» تكون اسماً في خمسة مواضع:

أحدها: أن تأتي بمعنى الذي؛ كقوله تعالى: ﴿مَا عَسَىٰ بِقَدِّ مَا عَسَىٰ أَنَّهُ يَأْتِي﴾ [النحل: ٩٦].

والثاني: أن تأتي استفهاماً؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ تَقْمُوكَ﴾ [يوسف: ٧١]، أي: أي شيء

تفقدون.

والثالث: أن تقع تعجباً؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَّا سَأَلْتَهُ عَنِ الْقَارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والرابع: أن تكون للشرط والجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَنْتَلِمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والخامس: أن تكون نكرة موصوفة؛ كقولك: مررت بما معجب لك؛ أي: بشيء معجب

لك.

وتكون حرفاً في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت نافية بمعنى «ليس»؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْفَعُ نَافِلَةَ إِلَّا إِتْرَ﴾ [آل

مهران: ٧].

والثاني: أن تكون زائدة وتقع كثيراً بين الجارّ والمجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَحِمَ رَبِّ

أَقْدَمَ﴾ [آل مهران: ١٥٩].

(١١) البيت لعقبة أو لعقبة الأسدي في الإنصاف ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ١/

١٣١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣، وأمالى ابن الحاجب ص ١٦٠، والكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) قاطبة: جميعهم.

والثالث: أن تأتي كافة، وهي التي تدخل على «رُبَّ» فتكفها عن طلب الاسم، وتقع بعدها الأفعال، كما قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَأْكُلُوا لَحْمَ النَّبِيِّينَ﴾ [المعرة: ١٢]. وتدخل على «إِنَّ» وأخواتها؛ فتكفها عن نصب المبتدأ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ﴾ [الكهف: ١١٠].

والرابع: أن تكون مُسلَّطة؛ وهي التي تدخل على «حيث» و«إذا» فيجأى بهما لأجلها؛ ولولاها لم تكونا من أدوات الشرط والجزاء. وقد اختلفت في «ما» التي تكون مع الفعل الذي بعدها بتأويل المصدر، كقولهم: أعجبتني ما صنعت؛ فقبل فيها: هي اسم، وقيل حرف، وللعرب في «ما» النافية لغتان: حجازية، وتميمية، فأما بنو تميم فإنهم يجعلونها بمنزلة «هل» التي لا تتغير إعراب المبتدأ والخبر، إذا دخلت عليه؛ فقالوا: ما زيد قائم؛ كما قالوا: هل زيد قائم. وأما أهل الحجاز، فأجروها مجرى «ليس» في شيئين، وأخرجوها عن حكمها، في ثلاثة أشياء. فأما الشيئان اللذان أجروها فيهما مجرى «ليس»؛ فإنهم نصبوا بها الخبر، وأدخلوا على خبرها الباء، كما جاء في القرآن المنزل على لغة أهل الحجاز: ﴿وَرَهْءَ شَرِّ﴾ [يوسف: ٣١]. ﴿وَمِنْ أَسْمَكٍ سَعِيرٍ﴾ [مودة: ٨٣]. وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم «ليس» فرفعوا بها الخبر، فهي إذا تقدَّم الخبر على الاسم؛ كقولك: ما قائم زيد، وإذا فصلت به «لا» بين الاسم والخبر كقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ مَا كُنَّا بِهَذَا شَاعِرِينَ﴾ [الفر: ٥٠]. وإذا وقعت «إِنَّ» المكسورة الهمزة المخففة التثنية بعدها؛ كقول الشاعر: (١)

وَمَا إِنِّ طَلْبُنا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنا وَذُلُّنا آخِرِينا

باب النداء

٢٢٢ - وَنَادَى مِنْ بُرُجٍ عَالٍ: أَوْ هَضْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَنَادَى مِنْ بُرُجٍ عَالٍ

النداء: أحد معاني الكلام، وهو يتألف من حرف واسم، وليس من أنواع الكلام، ما يتألف من حرف واسم سواء. والعلة فيه: أن حرف النداء، ناب عن الفعل، فتتزل منزلة الكلام المتألف من اسم وفعل.

(١) البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١، والحنى الداني ص ٣٢٧، وخزانة الأدب ١١٢/٤، والدرر ١٠٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، (واللسان طب)، وللكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨، وللكميت أو لفروة في تخلص الشواهد ص ٢٧٨، وفروة بن مسيك (أو مسيكة) بن الحارث بن سلمة النبطي المرادي، أبو عمر: صحابي، من الولاة، له شعر. وقد على النبي: سنة تسع أو عشر وأسلم. قاتل أهل الردة بعد وفاة النبي: (ت نحو ٣٠هـ). ترجمته في طبقات ابن سعد ٦٣/١، والإصابة تر ٦٩٨٣. والطب: العادة والديدن.

وحروف الفناء خمسة: «يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي». و«يا» أمّ الباب، واختصت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، و«أيا، وهيا» وُضِعَتَا لمناداة البعيد، و«الهمزة» لمناداة القريب. و«أي» لمناداة المتوسط. فاعلم ذلك.

٢٢٣ - وَالصَّغِيرَةُ تَقُولُ يَا نَدَى تَكْرَهُ تَقُولُ لَهَا يَا لَهَا دَعِ الشُّرَّةَ

إذا ناديت الاسم التكررة المبهمة؛ وجب نصبه تشبيهاً له بالمفعول به، وذلك مثل أن ينادي الرجل جماعة من الركبان، فيقول: يا راكباً قف لي، أو ملأحاً من عدّة ملأحين، فيقول: يا ملأحاً احملني؛ وهو لا يريد راكباً بعينه ولا ملأحاً دون غيره، فإن قصد ملأحاً بعينه، دخل في حكم المعرفة، ووجب ضمّ آخره في الفناء، فتقول: يا ملأح احملني؛ كما قال الأعشى^(١):

[السيط]

قَالَتْ مُرْزُزَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَ قَوْمٍ وَنَبِيٍّ عَلَيْكَ وَنَبِيٍّ مِثْلُكَ يَا زُجَلُ
لأن هريرة أرادته بعينه حين ناداته، وحكم الاسم المطوّل كاسم التكررة المبهمة، فتقول: يا حسناً وجهه أقبل، كما تقول: يا راكباً هلّم.

٢٢٤ - وَنَافِلَةُ تَقُولُ يَا نَفْلَةَ وَنَافِلَةُ تَقُولُ يَا نَفْلَةَ وَنَافِلَةُ تَقُولُ يَا نَفْلَةَ

٢٢٥ - تَقُولُ يَا سَفْدَةَ سَعِيدٌ وَمِثْلُهَا يَا لَهَا لَعْمِيدٌ

إذا ناديت الاسم المفرد المعرفة، بنيت على الضمّ؛ لأنّه قام مقام الكنايات؛ لأنّ قولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أناديك، أو: يا أنت، فلهذا، بني على الضمّ كما بُنِيَ الكنايات، وهو على هذا التحقيق، في موضع نصب، فإن وصفته بصفة مضافة، نصبت الصّفة، كقولك: يا زيد ذا المال، وإن وصفته بصفة مفردة، أو عطفت عليه باسم معرف بالالف واللام؛ جاز لك في الصّفة، والعطف: الرفع لاتباع اللفظ، والنصب لاتباع الموضع؛ وقد قرئ: ﴿يَا لَهَا لَعْمِيدٌ﴾ [سا ١٠] برفع الظير ونصبه، وكذلك يقال: يا زيد الظريف، والظريف، بالرفع والنصب. فأما المعرّف بالالف واللام، فلا ينادى معه إلا اسم الله تعالى، والذي وآتني؛ لملازمة الألف واللام في هذه الأسماء، حتّى كأنّها من نفس الكلمة. ولك، إذا ناديت اسم الله -

(١) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، وهو من شعراء الطغاة الأولى من الجاهلية وأحد أصحاب المعلّقات. وكان يغني بشعره فسني «صناعة العرب». (ت ٧٧) ترجمته في الأغاني (طبعة الدار ١٠٨/٩)، والشعر والشعراء ٧٩، وشعراء النصرانية ٣٥٧/١. والبيت في ديوانه ص ١٠٧، وخزانة الأدب ٣٩٤/٨، وشرح المفضل ١٢٩/١، ولسان العرب (ويل).

تعالى - وجهان؛ أن تقول: يا الله بوصل الهمزة، ويا الله بقطع الهمزة، ثم إن العرب، استغنت في مناداة هذا الاسم؛ فحذفت منه حرف النداء، وألحقت به الميم المشددة، فقالوا: اللهم اغفر لي، ولا يجوز أن تقول: يا اللهم اغفر لي؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه، إلا أن يضطرّ شاعر إليه؛ كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]

إِنِّي إِذَا مَا خَدْتُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
والأصل في ذلك، يا الله أم، أقصد الرحمة. فإن أردت مناداة المعرف بالآلف واللام ما عدا اسم الله تعالى والذي والتي؛ أوقعت حرف النداء على «أيّها» في المذكر، و«أيّتها» في المؤنث، ثم أنيت بالاسم المعرفة المقصود بالنداء، ورفعته على أنه صفة أيّ، وآتته، كما قال تعالى: في المذكر ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [الأنعام: ١٠١] وفي المؤنث: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ النَّاصِئَةُ﴾ [الفجر: ٢٧]، فحرف النداء إذاً، داخل في «أيّ»، ولهذا ضمّ كما يُضمّ «يا زيد»، لوقوعه موقعه، و«ها» التي تليه هي صلته؛ ومعناها: التّنبية، فإن وصفت هذا الاسم، رفعته؛ فقلت: يا أيّها الرّجل الطّريف، وأيّها الشّيخ أبو علي.

وأجاز بعضهم أن تنصب الصّفة المضافة؛ مثل يا أيّها الرّجل الحسن الوجوه.

٢٢٦ - وَنَصَبَ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الدَّارِ
إذا ناديت المضاف إلى ظاهر، نصيبه بغير تنوين؛ لأجل الإضافة؛ كقولهم يا غلام زيد، ويا صاحب الدّار؛ و صِفَتُهُ - أيضاً - تكون منصوبة تبعاً له؛ لأنّ لفظه وموضعه النّصب، فتقول: يا غلام زيد الطّريف، ويا صاحب الدّار العالم.

٢٢٧ - وَخَصَرُ عِلْدٍ دَوِيٍّ أَلْهَمًا قَوْلْتُ يَا غُلَامُ يَا غُلَامِي
٢٢٨ - وَخَوَرُوا نَشْجَةً هَدَى النَّبَاءَ وَالْوَلَفَ عَدُوًّا حَبِيبًا
٢٢٩ - وَلِهَذَا فِي نَوَافِ عَلَى غَلَامِيَّةٍ كَالْعَدُوِّ فِي نَوَافِ عَلَى نَشْجَةٍ
٢٣٠ - وَقَالَ قَزْءٌ فِيهِ يَا غُلَامًا كَمَا تَلَوْنَا يَا خَرَجًا عَلَى مَا

إذا ناديت مضافاً إلى نفسك؛ كقولك: يا غلام، جاز لك فيه أربعة أوجه:

(١) الرجز لأبي خراش في الدور ٤١/٣، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤، ولأبيّة بن أبي الضلّ في خزنة الأدب ٢٩٥/٢، وبلا نسيّة في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١.

أحدهما؛ وهو أجودهما؛ أن تحذف الياء، وتكتفي بالكسرة، كما قرئ: ﴿يَعْمَدُونَ﴾.

[الزمر: ١٦].

والوجه الثاني: أن تثبت الياء ساكنة، كما قرئ: ﴿يَعْمَدُونَ لَا تَخَفْ فَيُكَذِّبُوا﴾ [الزخرف: ١٦٨].

والوجه الثالث: أن تثبت الياء مفتوحة؛ كما قرئ: ﴿يَعْمَدُونَ يَوْمَ﴾ [الزمر: ١١٠].

والوجه الرابع: أن تبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فتقول: يا غلاماً؛ كما قرئ:

﴿يَا غُلَامُ إِنِّي إِنَّا بِكَ لَوَاعِدٌ﴾ [الزمر: ٥٦]، والأصل: يا حسرني؛ وبثله: ﴿تَأْتِي

عَلَى يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٤]، وعليه قول الشاعر: (الفسح)

وَحْدَيْدُهَا كَالزُّعْدِ يَنْمُو رَاعِي سِينِ ثَمَابَتْ جَذْبَا
أَتَحْتُ بِكَ لَحْلُهَا فَمَا تَزْنَتْ ضَرْعاً لِمُحَلِّبٍ وَلَا أَبَا
خَشْتُ ثَبَاتِ الْأَرْضِ أَجْمَعُ بِضَرْبِهَا، وَأَبَادَتِ الْعُثْبَا
فَأَصَاخُ يَزْجُو أَنْ يَكُونُ حَبَا وَيَقُولُ مِنْ فَرْجِ مَيَا زُبَا

أراد: هيا ربي، فأبدل من الياء ألفاً، فإن وقفت على هذا الاسم المنادى المضاف إليك، فمن قال يا غلام، بحذف الياء، سكن الميم عند الوقف. ومن قال: يا غلامي، بتسكين الياء - سكنها أيضاً. ومن قال: يا غلامي - بفتح الياء - كان مخيراً عند الوقف، بين أن يُسكن الياء، فيقول: يا غلامي؛ كما تقول: رأيت القاضي، فتسكن الياء إذا وقفت، وتفتحها متى وصلت، وبين أن تزيد عليها هاء ساكنة، حفظاً لبيان فتحة الياء؛ فتقول: يا غلامية؛ وتسمى هذه الهاء: هاء البيان؛ وهي الهاء الداخلة في قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ نَرَى سَخِرَ مِنْهُ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، ﴿وَلَا تَرَى مَا هَبَ﴾ [القارعة: ١٠]. وأما من قال: يا غلاماً، فله أن يقف بالألف كالوصل، وله أن يزيد على الألف هاء، فيقول: يا غلاماًه.

وإن ناديت ابن عم، أو ابن أم؛ جاز في كل منهما الأوجه الأربعة التي ذكرناها، وجاز فيهما وجه آخر خامس، وهو أن تبنيهما على الفتح، فتقول: يا بن عم، ويا بن أم؛ كما قرئ: ﴿يَسْتَوُونَ لَا تَأْخُذْ يَبْتَغِي﴾ [طه: ٩٤].

فإن ناديت مضافاً إلى اسم مضاف إليك، نصبت المضاف، وأبقيت الياء، على حكمها؛

(١) الأبيات بلا نسبة في أمالي الغالي ٨٤/١، والبيان والتبيين ٢٨٣/١، والبيت الأخير هو الشاهد وهو في الخصائص ٢٩/١، وشرح شواهد المغني ص ٦٣، (واللسان: هيا).

كقولك: يا غلامَ أخي؛ نصبت الأول في النداء لأنه مضاف، ولم يجر في ياء المتكلم إلا إثباتها ساكنة، أو متحركة؛ لأن المضاف إليك غير منادى، فجرى قولك: يا غلامَ أخي، مجرى يا غلامي، في جواز إثبات الياء ساكنة، أو متحركة.

٢٣١ - وحذف ياء نحو في النداء نقولهم رث فحذف ياء مني

٢٣٢ - وإن نزل يا همد أو ياداد فحذف ياء فتمنع ياء همد

اعلم أنه يجوز حذف حرف النداء من كل مُناداة، إلا من نوعين:

أحدهما: أسماء الإشارة؛ مثل: هذا، وذاك.

والثاني: التكررة المبهمة، لأن هذين النوعين، يقعان وصفاً له أي في نحو قولك: يا أيها، ويا أيها الرجل.

فأما ما سوى هذين النوعين، فيجوز حذف حرف النداء منه؛ كما قال تعالى في المعرفة المفرد: ﴿يُؤْتِيكَ نَفْسُكَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف؛ وكما قال تعالى في المضاف: ﴿رَبَّنَا أَنْفِقْ لَنَا مِنَ الْخُبُورِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ أي: يا ربنا. فاعلم ذلك.

باب الترخيم

٢٣٣ - وإن نزل الترخيم في حال النداء فاختص به المعرفة المفرد

الترخيم: حذف يلحق آخر الاسم المفرد المعرفة؛ فكأنه لَبِن الاسم ولهذا، وصف به الصوت اللين، فقل: صوت رخيم، ولا يستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر إليه، كما قال الشاعر امرؤ القيس: (الطويل)

لَيْسَ لِي الْفَتَى تَعْمَشُو إِلَى ضَوْؤِهِ نَارِهِ طَرِيفُ بَيْنَ مَالِ سَاعَةِ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ
ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه، بل يختص الترخيم بالاسم المنادى المعرفة الرباعي، فصاعداً. فأما الاسم التكررة، والاسم المضاف، والاسم المطلق فلا يجوز ترخيمها بحال.

٢٣٤ - وحذف ياء حذف آخر اسمه ولا تعجز ما بقي عن اسمه

(١) البيت لامرؤ القيس في ديوانه ١٤٢، وتذكرة النخبة ص ٤٢٠، والدرر ٤٨/٣، وشرح أبيات ميبويه ٤٥١/١، وشرح التصريح ١٩٠/٢، والكتاب ٢٥٤/٢. شرح المفردات: تعشو: تنظر إلى ناره ليلاً. ابن مال: أي ابن مالك. الخصر: شدة البرد الشاهد فيه قوله «مال» حيث رخم من غير أن يكون منادى، وذلك للضرورة، وقد جعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فلذلك جزمه بالإضافة.

٢٣٥ - تَقُولُ يَا صَاحِبَ الدُّنْيَا كَمَا تَقُولُ فِي صَاحِبِ الدُّنْيَا

٢٣٦ - وَذَا أَجْرٍ نَظْمٌ فِي تَرْخِيمِ قَبِيلِ بِأَعْمَ بِضَةِ نَمِيمِ

للعرب في ترخيم الاسم مذهبان:

أحدهما - وهو الأظهر - إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون،

فتقول في ترخيم «حَارِث»: يَا حَارِ بِكسر الراء، كما كانت مكسورة قبل الترخيم؛ وفي ترخيم «جَعْفَرٌ»: يَا جَعَفَ بفتح الفاء؛ كما كانت مفتوحة قبل الترخيم.

والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم، كالاسم الثام، فينوه على الضم؛ فيقولون

في ترخيم «حَارِث وَجَعْفَرٌ»: يَا حَارُ، وَيَا جَعَفُ. وقد اتفق المذهبان في ترخيم بعض الأسماء،

فمن ذلك أَنَّكَ إِذَا رَحِمْتَ رَجُلًا اسْمُهُ «بُلْبُلٌ» فَإِنَّكَ تَضُمُّ الْبَاءَ عَلَى اللَّغَتَيْنِ جَمِيعًا؛ فَمَنْ قَالَ فِي

«حَارِثٍ» يَا حَارُ، ضَمَّ الْبَاءَ مِنْ «بُلْبُلٍ» إِقْرَارًا لَهَا عَلَى الضَّمَّةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ وَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا

حَارِ؛ ضَمَّ الْبَاءَ مِنْ «بُلْبُلٍ» ضَمَّةً بِنَاءٍ، وَمِثْلُهُ تَرْخِيمُ سَعِيدٍ وَلَمِيسَ تَقُولُ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ: يَا

سَعِي، وَيَا لَمِي. فَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا حَارُ، أَقْرَأَ الْبَاءَ فِي «سَعِي» وَفِي «لَمِي» عَلَى سَكُونِهَا

الْأَصْلِيِّ. وَمَنْ قَالَ فِي «حَارِثٍ»: يَا حَارِ؛ سَكَّنَ الْبَاءَ فِي «سَعِي» وَفِي «لَمِي»؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَّ مِنَ

الاسم صار بمنزلة الاسم المنقوص الذي لَا تُضَمُّ يَاؤُهُ بِحَالٍ.

٢٣٧ - وَالْقَ حَرْفَيْنِ لَا غُفُولَ مِنْ وَإِنْ فَعِلَانِ فَمِنْ مَفْعُولِ

٢٣٨ - تَقُولُ فِي مِزُونٍ يَا مِزُو الْخَمْسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنُصُّ فَمِنْهُمْ وَقَسِ

إذا أردت ترخيم الاسم المعرفة الخماسية فصاعداً، وكان في آخره زائدان كالآلف والثون

اللذين للتشبيه؛ نحو رجل اسمه: بدران، أو مروان، أو عثمان؛ أو كان في آخره الواو والثون

التي للجمع؛ نحو رجل اسمه: مسلمون أو زيدون، أو كان في آخره الألف والياء التي لجمع

الثاني، كمن اسمه بركات، أو كان آخره ألف التأنيث؛ مثل: حسناء، وأسماء، فإنك تحذف

الزائدتين معاً. فتقول في ترخيم مَنْ اسْمُهُ «مَرْوَانٌ» وَزَيْدَانٌ، وَبَذْرَانٌ يَا مَرْوُ، وَيَا زَيْدُ، وَيَا بَذْرُ؛

وفي ترخيم مَنْ اسْمُهُ «مُسْلِمُونَ وَزَيْدُونَ» يَا مُسْلِمُ، وَيَا زَيْدُ؛ وفي ترخيم مَنْ اسْمُهُ «بِرَكَاتُ،

وَسَعَادَاتُ» يَا بَرَكُ وَيَا سَعَادُ؛ وفي ترخيم «أسماء، وحسناه» يَا أَسْمُ، وَيَا حَسْنُ.

وكذلك، إن كان الاسم خماسياً، وكان قبل آخره ألف؛ نحو: عمار، وحماد، أو واو قبلها

ضمة؛ نحو: منصور؛ أو ياء قبلها كسرة؛ نحو: قنديل؛ فإنك تحذف منه الحرف الأخير، وحرف

الاعتلال الذي قبله، فتقول في «عمار، ومنصور، وقنديل» يَا عَمُ، وَيَا مَنُصُّ، وَيَا قُنْدُ؛ فَإِنْ كَانَ

من قبل الواو مفتوحاً، كرجل اسمه «سُورُ»؛ لَمْ تَحْذَفِ الْوَاوُ، وَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ: يَا سُوُ.

فأما الأسماء المركّبة؛ فإنّك تحذف منها الكلمة الأخيرة في الترخيم. فتقول في ترخيم «مُعْدٍ يَكْرِبُ، وَيَسْبُوهُ» يا مُعْدِي، ويا سَبِّبْ وعلى هذا فقس. والله أعلم بالأنشواب.

٢٣٩- وَلَا تُرْخِمُ هَذَا فِي الشَّيْءِ وَلَا تُلْغِي عَنْهُ مِنْ هَذَا

٢٤٠- وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ هَذِهِ مُفْرَقًا فِي هَذِهِ، يَأْتِي مِنْ هَذَا فِي هَذَا

قد ذكرنا في أول شرح هذا الباب أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلة فيه أنّه لو رُخِّمَ لبقي على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، وما يوجد منها على حرفين، فقد حُذِفَ حرف من أصله. إلّا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث؛ فيجوز ترخيمه. فتقول في ترخيم هَيْتَ وَهَيْتَ: يا هَيْبْ، ويا تَيْبْ؛ لأنّ هذه الهاء تجري في التحاق الاسم، كالكلمة المركّبة.

ثم اعلم أنّ الاسم الذي آخره هاء التانيث، يختص في الترخيم بشيئين:

أحدهما: أنّه يجوز ترخيمه - وإن كان ثلاثيًا - نحو ما مثلناه في «هبة».

والثاني: أنّه لا يُحذَفُ منه إلا الهاء وحسب، وإن كان الاسم سداسيًا وقبل الهاء ألف ونون لم يحذف منه غير الهاء، فعلى هذا، نقول في «مَرْجَانَةٌ» (اسم جارية): يا مَرْجَانْ، فتحذف الهاء، لا غير. ولو كان اسمها مرجان بغير هاء؛ لقلت: يا مرَجْ بحذف الألف والنون.

٢٤١- وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبِ صَاحِحٍ شَيْءٌ مُفْرَقٌ فِي هَذِهِ صَاحِحٍ

قد ذكرنا أن ترخيم الاسم النكرة لا يجوز. فلا يجوز أن يقال: يا عَالِي في ترخيم «عالم» ولا يا رَاك في ترخيم «راكب». وقد شدّد من ذلك قولهم: يا صَاح، في ترخيم صاحب - وهو نكرة - والعلة فيه كثرة استعمالهم هذه اللفظة؛ فتسمّحوا فيها. فإن قلت: يا فار في ترخيم «فارس»، فإن كان اسم شخص بعينه جاز؛ لأنّه عَلِمَ، وإن أردت به أحد الفرسان، لم يجز لأنّه نكرة، فافهمه.

باب التصغير

٢٤٢- وَإِنْ أَفْعَلَ بِمَعْنَى الْأَسْمِ الْفُحْشِ وَالْجَوْشِ وَالْجَوْشِ وَالْجَوْشِ

٢٤٣- لَفْظُهُ مُنْذَرٌ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ وَهَذِهِ تَحْذِيرٌ لِهَذِهِ

٢٤٤- نَقُولُ فِي بَنِي فُلَيْسٍ مَا فِي هَذِهِ قَوْلُ فُلَيْسٍ لِي

التصغير يأتي على أربعة معاني:

أحدها: للتحقير؛ كقولهم في «رجل»: رَجِيل.

والثاني: لتقليل العدد؛ كقولهم في تصغير «ذَرَاهِمَ»: ذُرَيْهَمَات.

والثالث: لتقريب المسافة؛ كقولهم: داري قُبَيْل المسجد، وجلسْتُ دُوَيْن الباب.

والرابع: للتَّحْنُن ولطف المنزلة؛ كقولهم: يَا بُنَيَّ، يَا أَخِي. ولا تُصَغِّر من الكلام، إِلَّا الاسم.

ولا يُصَغِّر من الأفعال إِلَّا فعل التعجب، كما قالوا: مَا أَصْلِيخُ زَيْدًا! وَمَا أَحْبَبِينَ الْغَزَالَ! وعلامة التَّصْغِير: أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُ الاسم، ويزاد فيه ياء ثالثة ساكنة، ويفتح ما قبلها. ولا يجوز أن يُصَغِّر اسم على أَقَلِّ من ثلاثة أحرف، فإن نقص عن ذلك، رُدَّ إليه ما كان حُذِف منه، حتَّى يصير ثلاثيًا، فنقول: في تصغير «فَلْس»: فَلَيْس. وفي تصغير «كعب»: كُعَيْب. فإن كان الثلاثي مُضَعَّفًا أظهرت المُدْعَم؛ لأنَّ ياء التصغير تقع بينهما، فنزول عِلَّة الإدغام. فنقول في تصغير «دَنٌّ وَهَرٌّ»: دُنَيْنٌ وَهَرَيْنٌ.

٢٤٥ - وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ لِإِذْنِهِ هَذَا كَمَا تَلَحُّظُ لَمْ يَسْتَفِئْهُ

٢٤٦ - فَصَغَّرَ الْهَاءَ عَلَى تَوْنِهِ كَمَا تَقُولُونَ نَارًا مُصَغَّرَةً

٢٤٧ - [وَصَغَّرَ الْقَمَرُ فَقَالَ قَمِيرَةٌ كَمَا تَقُولُونَ قَمَرًا كَبِيرًا^(١)]

اعلم أنَّك إذا صَغَّرْتَ الاسم المؤنَّث الثلاثي، زدت الهاء في تصغيره؛ كقولك في تصغير «قدر»: قُدَيْرَةٌ.

والعلة في إدخال هذه الهاء في تصغير الثلاثي المؤنَّث، أنَّ تصغير الاسم يجري مجرى وصفه بالصغر، فكما أنَّك تقول: قُدِّرَ صغيرة، بإلحاق الهاء في الصِّفَةِ، كذلك وجب مجيء الهاء في التَّصْغِير. وإلحاق الهاء في تصغير الاسم الثلاثي المؤنَّث مقلِّدٌ لِأَنَّ فِي سَبْعَةِ أَسمَاء؛ جَوْزٌ، إِلْحَاقُ الهَاءِ بِهَا وَحَذْفُهَا، وَإِنْ كَانَ الْحَذْفُ أَفْصَحَ؛ وَهِيَ: الْحَرْبُ، وَالْقَرْصُ، وَالْقَوْسُ، وَالْعُرْصُ، وَالْعُرْبُ، وَدِنٌ الْحَرْبُ، وَالتَّابُ مِنَ الْإِبِلِ.

٢٤٨ - وَصَغَّرَ هَذَا فَقَالَ لَبِيْتُ وَاللَّهِ إِنَّ صَغِيرَةَ لَبِيْتُ

٢٤٩ - لَنْ يَكُنَّ حَرْفَةُ الْبَيْتِ وَاللَّهِ لَنْ يَكُنَّ حَرْفَةُ الْبَيْتِ

إذا كان ثاني الثلاثي حرفاً معتلاً، فإن كان «وَاوًا» لم يتغيَّر في التَّصْغِير؛ كقولك في تصغير ثوب وحوض: ثَوْبٌ وَحَوْضٌ. وإن كان «ياءً» فالأحسن صَمُّ أَوَّلِهِ، وقد كُسِر، فقالوا في تصغير «بَيْتٌ وَعَيْنٌ»: بَيْتٌ وَعَيْنَةٌ؛ وبَيْتٌ وَعَيْنَةٌ؛ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْعَيْنِ وَكسرها. وإن كان ثانيه ألفاً، فإن

(١) هذا البيت زيادة من (ملحة الإعراب).

كانت منقلبة عن «واو» رددتها في التّصغير إلى واو، وإن كانت منقلبة عن «ياء» رددتها في التّصغير إلى الياء، وإن أشكل عليك انقلابها، صغرتها على الواو؛ لأنّ ذوات الواو في هذا الباب أكثر، والطّريق إلى معرفة أصلها أن تصرّف تلك الكلمة، فإن وجدت في تصريفها الواو؛ فإنها من ذوات الواو، وإن وجدت ألفها من ذوات الياء، حكمت على ألفها بأنّها من ذوات الياء؛ فعلى هذا تقول في تصغير «مال» و«باب»: مُوَيْلٌ وَبُوبٌ؛ بدلالة قولك في جمعهما: أُمُولٌ، وَأَبْوَابٌ؛ وفي تصريف الفعل منهما: تَمَوَّلْتُ وَتَبَوَّئْتُ. وتقول في تصغير «تاب، وعار»: تُيَيْبٌ، وَغَيْرُ؛ لأنّهما من تَبَيْتَ وَغَبِزْتُ، فأما «ريح وديمة»، فَيُصَغَّرَانِ على: رُوَيْحَةٍ، وَدُوَيْمَةٍ؛ لأنّك تقول في الفعل: رَوَّحْتُ، وَدَامَ يَدُومُ، وإن كان آخر الاسم الثلاثي حرف اعتلال؛ جعلته ياءً مشدّدة، سواء أكان الفاء أو واواً أو ياءً؛ تقول في تصغير «فنا، وفرو، وجدي»: قُفَيٌّ، وَقُورِيٌّ، وَجُدَيٌّ. وإن كان مؤنثاً؛ زدت عليه الهاء؛ كقولك في تصغير «زخى، وعصا»: زُخْيَةٌ، وَعُصْيَةٌ. فقس عليه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٢٥٠ - **وإِعرابُ تَصْغِيرِ «رُوَيْجِلٍ» كَقَوْلِهِمْ فِي رَاحِلٍ رُوَيْحَلٍ**

أما الاسم الرباعيّ، فإنّه يُصَغَّرُ على «فُعَيْجِلٍ»؛ كقولهم في تصغير «جعفر، ويزهم»: جُعْفِيرٌ، وَدُزْهِيمٌ. ولا تلحق هاء الثّانيّ بالرباعيّ المؤنث؛ كقولهم في تصغير «عقرب وزينب»: عُقْبِرٌ، وَزُيْنِبٌ. فإن كان ثاني الاسم الرباعي حرفاً معتلاً نظرت، فإن كان واواً أصليّةً تثبت؛ كقولك في تصغير «جوهر، وكودن، جويهر، وكؤيدن».

إلا أن تكون منقلبة عن الياء، فتردّها إلى الياء، كقولك في تصغير «موسر، وموقن»: مُسَيِّرٌ، وَمُوقِنٌ؛ لأنّهما من البسر، واليقن. وإن كان ثانيه «ياء» بقيت؛ كقولك في تصغير زينب: زُيْنِبٌ، وَبُحُوزٌ كسر أوّله؛ لأجل الياء. فتقول: زينب بكسر الزّاي، وإن كانت هذه الياء مشدّدة، حُفِّقَتْ في التّصغير؛ لثلاثيّ يجتمع ثلاث ياءات؛ كقولك في تصغير «سبد ولّين»: سُبَيْدٌ وَلُيَيْنٌ. وإن كان ثانيه «الفاء» أبدلت منها واواً مفتوحة؛ كقولك في تصغير «راجل، وحاتم»: رُوَيْجِلٌ، وَحَوَيْتَمٌ. وعلى ذلك فقس والله أعلم بالصّواب.

٢٥١ - **وإن تحدّ من لغير ثانيه ألف** **لأفلسه ياء أبداً ولا تنف**

٢٥٢ - **تقول: كم غريبي دخت** **وكم دليبي به سمخت**

إذا كان ثالث الرباعي حرفاً معتلاً؛ قلبته ياءً مشدّدة؛ كقولك في تصغير «كتاب، وغزال، وعمجوز، وعمود، وشريف، وسعيد»: كُتَيْبٌ، وَغُزْلٌ، وَغُجَيْرٌ، وَغُعَيْدٌ، وَشُرَيْفٌ، وَسُعَيْدٌ. فإن كانت «الواو» متحرّكة، جاز أن تقلّبها في التّصغير ياءً مشدّدة، وجاز أن تظهر الواو، كما كانت

منحركة؛ كقولك في تصغير «أسود وجدول»: أَسِيدُ، وَجُدِيلُ، وإن شئت قلت: أَسِيدُ، وَجُدِيلُ، والقلب أجود. وإن كان آخر الربياعي حرفاً مشدداً، تركته على تشديده؛ كقولك في تصغير «أصم، ومسن»: أَصِمُّ، وَمُسَيْنٌ. وإن كان آخره ألفاً مقصورة، فإن كانت للثاني؛ أقررتها على حالها؛ كقولك في تصغير «جبل، وبُشَيْرَى»: جُبَلِي، وَبُشَيْرِي. وإن كانت لغير الثاني؛ قلبتها تاءً؛ كقولك في تصغير «مَلْهُى، مَغْزَى»: مَلْهِيَّةٌ، وَمَغْزِيَّةٌ. وإن كان آخره همزة، صَغَّرَ كتصغير الثلاثي؛ كقولك في تصغير «كساء، ورداء»: كُسَيٌّ، وَرُدَيٌّ. وإن كان خماسياً ورابعه معتل؛ قلبتها في التصغير ياءً؛ كقولك في تصغير «سربال، ودينار»: سَرِبِيلٌ، وَدِينِيرٌ، وفي تصغير «مَنْدِيل، عُصْفُور»: مُنْدِيلٌ، عُصْفِيرٌ.

٢٥٣- وَلَوْلَ سُرَيْحِينَ لَسُرَّحَدَ كَمَا نَقُولُ فِي لُجُجِ سَرَاحِيلِ الْحَمَى

٢٥٤- وَلَا تُعَبِّرُ فِي عُثْمَانَ الْأَلْفِ وَلَا سُكْرَانَ الْدِي لَا يَنْصَرِفُ

٢٥٥- وَهَكَذَا رُغَيْمَرَانُ فَاغْنَمِيرُ بِهِ الْمُدَائِمَاتُ وَأَفْقَةُ مَا ذَكَرُ

إذا أردت تصغير ما آخره ألف ونون، فانظر إلى ما قبلهما، فإن كان أربعة أحرف، صغرت الأربعة، ثم ألحقت بها الألف والنون؛ كقولك في تصغير «زعفران، وعقربان، وتعلبان»: زَعْفِرَانُ، وَعُقَيْرِبَانُ، وَتُعَلِبَانُ؛ وإن كان قبلهما ثلاثة أحرف؛ نحو: «سَرْحَان، وسُلْطَان، وغُثْمَان، وسُكْرَان» فانظر إلى الاسم، هل جُمع جمع تكسير، أم لا؟ فإن جُمع جمع تكسير؛ فصغَر المصدر منه، ثم ألحق به الألف والنون، فتقول في تصغير «عثمان، وسكران»: عُثْمَانُ، وَسُكْرَانُ، لأنهم لم يقولوا في جمعهما عُثَامِينَ، وَلَا سَكَارِينَ.

وإن كان ممَّا جُمع جمع تكسير، وَقُلِّبَتْ الْفَاءُ يَاءً؛ قلبتها أيضاً في التصغير؛ كقولك في تصغير «سَرْحَان، وسُلْطَان»: سُرَيْحِينَ، وَسُلَيْطِينَ؛ لقولهم في جمعهما: سَرَاجِينَ، وَسَلَاطِينَ، وهذا الأصل مقرر، يقاس عليه.

٢٥٦- إِذْ ذُكِرَ الْمَحْذُوفُ مَا كَانَ خَدَفَ مِنْ أَضْلَافِهِ حَتَّى يَفُودَ مُنْقَضَةً

٢٥٧- كَقَوْلِهِمْ فِي أَشْفَاءِ شُعْبَيْهِ وَالشَّاءُ إِنْ صَغَّرْنَاهَا شَوْنَهُ

اعلم أنَّ أكثر الأسماء المنقوصة ما حذف منها الحرف الأخير منه، فإذا صَغَّرَ، رُدَّ إِلَى أصله، وأُعيد إليه ما كان نقص منه، فتقول في تصغير «يد» يُدَيَّةٌ، لأنَّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم: يَدِيَّةٌ؛ إذا ضربت يده. وتقول في تصغير «دم»: دُمَيٌّ؛ لأنَّ المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في ثنتيه: «دميان». وتقول في تصغير «قم»: قُمُوَّةٌ؛ لأنَّ المحذوف منه الواو؛ لقولهم في جمعه: أَقْوَاهُ، وفي تصريف الفعل منه: تَقْوَاهُ؛ وإن أبدلت الميم من الواو؛ ولهذا لُحِّنَ مِنْ

صَغَّرَهُ عَلَى «قُصِمِ». وتقول في تصغير «شفة»: شُفَيْتَه؛ لَأَنَّ المحذوف منها «الهاء»؛ بدلالة قولك: شافيت ولجمعها على شفاء. وتقول في تصغير «شاة»: شُوْبَتَه؛ لقولك في جمعها: شُبَاه. فأما سنة فقد صُغِرَتْ عَلَى سُنَّةٍ، وسُنِيَه؛ لقولك في تصريف الفعل منها: سَانَيْتُ، وسَانِهْتُ، مساناةً، ومسانة. فأما «جرح» فصُغِرَ عَلَى جُرْجٍ؛ لقولهم في جمعه: أجراح.

باب حروف الزيادة

٢٥٨ - وَتَقِي بِي التَّصْغِيرِ يُسْتَقْفَلُ **وَاللَّامُ وَمَا تَلَاهَا بِثَلَاثِي**
٢٥٩ - **وَالْأَخْرُفُ الَّتِي تُرَادُّ فِي الْكَلِمِ مَخْفُوعُهَا قَوْلُكَ «سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ»**

اعلم أنَّ العرب استثقلت الأسماء الخماسية، إذا لم يكن رابعها حرف اعتلال، وكذلك الأسماء السداسية، وموجب استثقالهم لتصغيرها وقوع ثلاثة أحرف بعد ياء التصغير، وحرفين قبلها، فيعمل آخر جانبي الكلمة على الجانب الأول، وسبيل «ياء التصغير» أن تكون وسطاً، أو الذي قبلها أرجح من الذي بعدها. فعلى هذا، متى أردت تصغير اسم خماسي سليم الحروف، فإن كان فيه حرف من حروف الزيادة حذف، وإن لم يكن حُذِفَ الحرف المُسْتَقْفَلُ فيه على ما نَبَّهَته من بعد.

وحروف الزيادة عشرة: الهمزة والياء والتسين واللام والهاء والميم والثون، وحروف الاعتلال الثلاثة هي: الألف الساكنة، والواو، والياء. وقد جمعت حروفها في الملحة في قولك: «سائل وانتهم»؛ وقد جمعت أيضاً على جموع آخر أحسها: سألتمونيها؛ وقيل: اليوم تنساه، والموت ينساه، وأسلمني وناء، والوسمي هتان، والثناهي سمو. وحكى المبرد قال: سألت أبا عثمان المازني عنها، فأنشدني الجواب: **[المنطوق]**

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشِئْتُ سَيْبِي وَمَا كُنْتُ قَبْلاً هَوَيْتُ السَّمَانَاً^(١)
فراجعت فقال: قد أجبتك مرّتين، يعني أن مجموعهما: «هويت السمان».

وقال أنثى من سهيل، ومن سهيل أنثوا.

٢٦٠ - **تَقُولُ فِي مُنْطَلَقِي مُنْطَلَقِي فَالْهَاءُ وَفِي مُزْرَقِي مُزْرَقِي**

٢٦١ - **وَقِيلَ فِي مَمْرَحِلِي مَمْرَحِلِي وَفِي مَثَى مَمْتَحَرَجٍ مُحْمَرَجٍ**

اعلم أنَّ الخماسي السليم الحروف، لا يخلو من أحد ثلاثة أقسام:

(١) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس (زيد)، وفيه: «وحكي أن أبا عثمان المازني سئل عنها [أي عن أحرف الزيادة] فأشدد البيت» قاليت إذن موضوع ليضم أحرف الزيادة.

أحدها: أن لا يكون فيه أحد حروف الزيادة؛ نحو: سفرجل، وفرزدق؛ فإذا صُغِرَ هذا النوع، من الأسماء الخماسية، وجب حذف الحرف الأخير منه: لأن استئفال الكلمة، يحصل به فتقول في تصغير «سفرجل»: سُفْرِج، وفي «فَرَزْدَق»: فُرْزُد. وقد حذف بعضهم الدال من فرزدق في التصغير، فقال: فُرْزِيق، ولم يحذف أحد «الجيم» من سفرجل، وإنما حذف «الدال» من فَرَزْدَق؛ لأن «الدال» أخت «الثاء» التي هي من حروف الزيادة.

والقسم الثاني: أن يكون في الاسم الخماسي حرف من حروف الاعتلال، فيختص الحذف به؛ كقولهم في تصغير «سُمَيْدَع»^(١): سُمَيْدَع؛ فتحذف «الباء»؛ لكونها من حروف الزيادة. وتقول في تصغير «فَرَقْرَى»^(٢)؛ وهو اسم بقعة: فُرْقِر.

والقسم الثالث: أن يكون في الاسم الخماسي حرفان من حروف الزيادة، فإن كان لأحدهما ميزة، أقر وحذف الآخر؛ وإن تساويا؛ كنت مخيراً في حذف إيهما شئت؛ مثال الأول؛ كقولك في تصغير «منطلق» ومرتزق: مُطْلِق، ومُزْرِق؛ فتحذف «الثاء» دون الميم؛ لأن الميم مزية بدلالة صيغتها على الفاعل، ونحوه قولك في تصغير «مختار»: مُحْخِر، فتحذف «الثاء» دون الميم. القسم الثاني: كقولك في تصغير «حَبْطَى»؛ وهو العظيم البطن: «حَبِطَى» إذا حذفت نونه؛ و«حَبِطَ» إذا حذفت ألفه، لأن الألف والتون جميعاً زائدتان فيه؛ لأن أصله من (حبط بَطَءٌ) إذا عَطَمَ؛ ومن هذا القسم: قَلْبَسُوة؛ لكون التون والواو زائدتين فيها.

فأما الهاء اللاحقة بها، فهي علامة التأنيث، فإذا أردت تصغيرها، قلت على حذف التون: قَلْبَسُوة، وعلى حذف الواو: قَلْبَسَة. وأما الأسماء السداسية والسباعية، فيحذف في تصغيرها ما فيها من حروف الزيادة؛ كقولك في تصغير «مُسْتَخْرَج» مُحْخِر؛ لأن السين والثاء جميعاً زائدتان فيه، وعلى ذلك فقس.

٢٦٢ - وَذَلِكُ الذِّمَّةُ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهْبِصِ وَالْحَنْفِ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهْبِصِ

٢٦٣ - كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُصَغَّرَ يُنْثَى وَنَحْبُ الشُّعْبَرِجِ إِلَى نَحْبِ ثَلَاثِ

كل اسم، حذف منه حرف أو حرفان عند تصغيره؛ جاز أن يَعْوَضَ عن المحذوف ياء؛ كقولك في تصغير «سفرجل» ومنطلق، ومستخرج؛ إذا عوضت من المحذوف: سُفْرِج، ومُطْلَبِيق، ومُخْخِرِج؛ وكقولك في تعويض ما حذف من تصغير «قَلْبَسُوة»: قَلْبَسِيَّة، وقَلْبَسِيَّة، وكذلك تقول في تصغير «كُمْتَرَى»: كُمَيْتَرَة كُمَيْتَرَة.

(١) السمدع: السيد الحميل الحسم الموصفاً الأتاق (اللسان، سمدع).

(٢) فَرَقْرَى: أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة. (معجم البلدان ٤/٣٢٦).

٢٦٤ - وَشَذَّ مِمَّا أَضْلَعَتْ ذِيَّ نَضْمِيرٍ وَبِغْلَةٍ نَضْمِيرٍ

اعلم أنّ العرب، خَصَّتْ أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة عند التّصغير، بأن أقرّت أوائلها على فتحها، والحقّت آخرها ألفاً بدلاً من ضمّ أوائلها، فقالت في تصغير «ذا، وتا»: ذَيَّا، وتَيَّا؛ وفي «ذاك، وذلك»: ذَيَّاكَ، وذَيَّاكَ، وقالوا في تصغير «الذي، والتي»: اللَّذَيَّا، اللَّتَيَّا؛ ومنه قول الشّاعر (حيث يقول): [الطويل]

بِذَيَّاكَ الْوَادِي أَهْيَمُ وَلَمْ أَقْلُ
وَلَكِنْ إِذَا مَا حُبَّ شَيْءٍ تَوَلَّعْتُ
بِهِ أَحْزَفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الزُّحْدِ

٢٦٥ - وَقَوْلُهُمْ - إِيضاً - نَضْمِيرٍ نَضْمِيرٍ

٢٦٦ - وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلِ الْخَمْدِيِّ فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَفَعَّ مَا شَذَّ

شَذَّ فِي التّصْغِيرِ الْفَاعِلُ خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ الْمَعْتَمَدِ وَالْأَصْلُ الْمُطَّرَدُ، فَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ «ليلة، لَيْلِيَّة»، وفي تصغير «إنسان»: أَنْسِيَّان؛ فزاد فيهما ياءً على ياء التّصغير؛ ومنه قولهم في تصغير «مغرب»: مُغْرِبَيَّان؛ فزادوا ألفاً ونوناً في آخره، وقالوا في تصغير «عشية»: عُشْيَيْتِيَّة؛ فزادوا فيها شيئاً؛ وفي التّصغير نوع يُسَمَّى تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ، كقولهم في تصغير «أزهر، وأسود، وحارث، وحمّاد»: زُهَيْرٌ، وَحَرْثٌ، وَحُمَيْدٌ؛ فحذفوا الهمزة، ثم صَغَّرَ الاسم بعد ذلك.

ومما شَذَّ عَنِ الْأَصْلِ قولهم في تصغير «الذي»: اللَّذَيَّا، وفي تصغير «التي»: اللَّتَيَّا. أرادوا «بألتي واللَّتَيَّا»: كبير الأمر وصغيره؛ كما قال الشّاعر: [الطويل]

وَمَا شَابَ لِمَا شَابَ عَنْ كُلِّ رَيْبَةٍ وَأَقْلَعَ إِلَّا بِالَّتَيَّا وَبِالَّتَيْمِي

باب النّسب

٢٦٧ - وَكُلُّ مَنْشُوبٍ إِلَى أَشْخٍ فِي نَحْوِ الْأَمَلَةِ نَحْوَةِ شَخْصَةٍ

اعلم أنّ النّسب، يكون إلى قبيلة؛ كقولك: بكرّي، ونصرّي، وإلى بلد؛ كقولك: مصريّ، وبغداديّ، وإلى نحلة؛ كقولك: أشعريّ، وقدرّي، وإلى صناعة؛ كقولك: كسانّي، ونَبْيِي. ومتى نُسِبَ إلى اسم؛ زِدَتْ فِي آخِرِهِ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، وإنّما شَدَّدَتْ؛ لِيُفْرَقَ بَيْنَ يَاءِ النّسَبِ، وَبَيْنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. وَيَصِيرُ الْاسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً بَعْدَ مَا كَانَ عَلَمًا، أَوْ جِنْسًا، وَكِلَاهُمَا مِمَّا لَا يَجُوزُ

(١) البيتان في درة الغواص في أوامم الخواص للحوري ص ١٢.

(٢) البَيْتِيُّ: الَّذِي يَعْمَلُ الْبَيْتَ أَوْ يَبْنِيهِ، وَالبَيْتُ: كَسَاءٌ غَلِيظٌ، مَهْلَهْلٌ، مَرْتَعٌ، أَخْضَرٌ، أَوْ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّبَالَسَةِ، يَسْمَى السَّاج. الْجَوْهَرِيُّ: الْبَيْتُ: الطَّبَالَسُ مِنْ خَزْ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ الْبَيْتُوثُ (اللسان بت).

أن يوصف به. وإذا صار المنسوب إليه صفة، عمل عمل الفعل، وارتفع به الاسم الظاهر؛ كقولك: مرتت برجلي هاشمي أبوه، كما تقول مرتت برجلي قائم أخوه.

٢٦٨ - وَحَذَفَ الْهَاءَ بِلا تَوْقُفٍ مِنْ كُلِّ مَنْشُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفْ

إنما حذفت في النسب هاء المنسوب إليه؛ لأن بينها وبين ياء النسب شيئا؛ وهو أن كلاً منهما؛ لا تقع إلا متطرفة، ثم إنها تصبح حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة؛ فلهذا لم يجمع بينهما، فلما تعذر الجمع بينهما؛ حذفت الهاء وأقرت ياء النسب للدلالة على المعنى؛ ولهذا لحن من قال في نسب «الذراهم» إلى الفلعة: درهم قلعتي؛ إذ الصواب: درهم قلعتي، كما تقول: رجل مكّي.

٢٦٩ - نَقُولُ: قَدْ حَاءَ الْعَمَلُ الْكُفْرِيَّ كَمَا تَقُولُ: أَحَسَّنَ الْفَضْرِيَّ

اعلم أن حكم ياء النسب، أن يكسر ما قبلها؛ كقولك في النسب إلى «بكر»: بكري؛ فنكسر الزاء، فإن كان ثاني الاسم الثلاثي مكسوراً، فتح في النسب؛ كقولك في النسب إلى «الشبر»: شبري بفتح الميم؛ والنسب الموجب لفتحها استثقال الكسرة؛ إذ لو كُسِرَتْ، توالى كسرتان بعدهما ياء مشددة تُقَدَّرُ بياءين.

٢٧٠ - وَإِنْ بَكُرْنَا بِنَا عَلَيْنَا وَزَلْنَا مَتْنِي أَوْ ذُنْبِي أَوْ عَلَيْنَا وَزَلْنَا مَتْنِي

٢٧١ - فَأَنْبِلُ الْخَرْفَ الْأَجِيرَ وَآوَا وَعَاصِي مِنْ مَارِي وَدَغٍ مِنْ نَارِي

٢٧٢ - نَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُغْرِبِي وَكُلُّ لَهْوٍ ذُلَيْبِيٌّ مُسَوِّبِي

اعلم أنك متى نسبت إلى اسم ثلاثي مقصور؛ نحو: «دنبا، وقتنا، وفتي، ورحي» أبدلت ألفه واواً في النسب، سواء كان الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؛ كقولك في النسب، إلى «قتنا، وقتنا»، وهما من ذوات الواو: قَفَرِيٌّ، وَقَفَرِيٌّ، وَإِلَى «رَحِيٍّ، وَحَصِيٍّ»، وألفها من ذوات الياء: رَحَوِيٌّ، وَحَصَوِيٌّ.

وإنما تقلب هذه الألف ياء؛ كما قلبت في الثنية؛ لئلا تتوالى الياءات. وكذلك كل اسم ثلاثي منقوص، تقلب ياءه واواً في النسب؛ كقولك في النسب إلى «يد، وشح»: يَدَوِيٌّ، وَشَحَوِيٌّ؛ وكذلك المقصور، إذا كان على وزن «مَفْعَلٍ» نحو: «مَغْرِيٍّ، وَمَلْهِيٍّ» تقلب ألفه واواً في النسب، فأما ما كان على وزن «فَعْلَلٍ»؛ نحو: «دُنْبِيَّ، وَمَوْسِيَّ، وَبُشْرِيَّ»، أو كان على وزن «فَعْلَلِيٍّ»؛ نحو: «عَيْسِيَّ، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دُنْبِيَّ، وَمَوْسِيَّ، وَعَيْسِيَّ.

والثاني: دُثْبِيّ، ومُوسَوِيّ، وعيسَوِيّ.

والثالث: - وهو أضعفها -: دِناوِيّ، وموساوِيّ، وعيساوِيّ. فأما ما آخره ياء مشددة مثل: «عليّ، وغنيّ» فالأصح أن تقلب ياءه واواً، فتقول: غَلَوِيّ، وَعَعَوِيّ. ويجوز على ضعف عليّ، غنيّ. وأما المنقوص الرباعيّ؛ نحو: القاضي، أو الخماسيّ؛ نحو: المشتريّ؛ فتحذف ياءهما في النسب، فتقول: قاضيّ، ومشتريّ. وإذا ما نسبت اسماً إلى ما وزنه «فُعَيْلة» نحو: حَيْفَة، أو إلى ما ماوزنه «فُعَيْلة»؛ نحو: جُهَيْفَة؛ حَذَفْتَ ياءه في النسب فقلت: حَفَنِيّ، وجُهَنِيّ، وهو أصل شدّ منه قولهم: رمع رُدَيْنِيّ، منسوب إلى رُدَيْفَة، إلا أن يَكُون ثاني فُعَيْلة، أو فُعَيْلة واواً؛ فتَقَرُّ الباء؛ كقولك في النسب إلى «حُوَيْزَة، وطَوَيْلَة». حُوَيْزِيّ وطَوَيْلِيّ. وكذلك إن كان فيه حرف مكرراً؛ أَقَرُّث الباء في النسب؛ كقولك في النسب إلى «شديدة، وهريرة»: شَدِيدِيّ، وهَرِيرِيّ. فأما النسب إلى «فَعِيل» نحو: «عرين» أو إلى «فَعِيل» نحو: ثَمِير؛ فالغالب فيه إقرار الباء، كما قالوا: عَرِينِيّ، وَثَمِيرِيّ، وَفُشِيرِيّ، وَغُفِيلِيّ.

وقد جُوزَ إثبات الباء وحذفها في النسب إلى قُرَيْش، وهَذِيل؛ فقل:

قُرَيْشِيّ، وَهَذِيلِيّ، وَقُرَيْشِيّ، وَهَذِيلِيّ. فأما النسب إلى الأسماء الممدودة، فإن كان ممّا لا ينصرف، أبدلت همزته واواً؛ كقولك في النسب إلى «صحراء، وحساناء»: صَحْرَاوِيّ، وَحَسَنَاوِيّ، وشدّ من ذلك قولهم في النسب إلى «صَنْعَاء، وبَهْرَاء»: صَنْعَانِيّ، وَبَهْرَانِيّ؛ وإن كان ممّا ينصرف نحو: «سماء، وكساء» فالأجود إقرار الهمزة في النسب، فتقول: سَمَانِيّ، وَكِسَانِيّ. وقد يَجُوزُ إبدالها واواً؛ فيقال: سَمَاوِيّ، وَكَسَاوِيّ.

٢٧٣ - والنسب أحـ الحرفـ كـالـفـال ومن يـصـاصـه إلى فـالـ

إذا نسبت شخصاً إلى حرفة يمارسها، أو صناعة يزاولها؛ بنيت على «فَعَال» كقولك: خَبَّاز، وَتَمَّار، وَبَزَّار، وَنَجَّار؛ ومثله: رجل لال لمن يبيع اللؤلؤ، واللاء لمن يبيع الألية، ثم اعلم أن من حكم النسب، أنك إذا نسبت إلى الجماعة، أن تنسب إلى الواحد منها، فتقول في النسب إلى «الفرائض»: قُرَاضِيّ؛ وإلى «البطائح»: بَطَّاحِيّ. إلا أن يكون ذلك الجمع، قد سُمِّيَ به واحد بعينه، فينسب إلى لفظ الجمع؛ كرجل سُمِّيَ «كِلَاباً» فالنسب إليه كِلَابِيّ، وكالبلد المسمى به «المَدَائِن» فالنسب إليه مَدَائِنِيّ، وفي النسب شواذ لا يُقاس عليها؛ كقولهم في النسب إلى «طَبِيّ»: طَبَّائِيّ، وإلى «الرَّيّ»: رَاوِيّ، وإلى «طَبِيّ»: طَابِيّ، وإلى «الْبَحْرَيْن»: بَحْرَانِيّ، وإلى «السَّهْل»: سَهْلِيّ بِضَمِّ السَّيْن، وإلى «أَمْس»: إِمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الرُّقبة والنُّعْجَة: رُقْبَانِيّ، وَلِخْبَانِيّ وإلى «أمرى القيس» وهي قبيلة: مِرَانِيّ؛ كقولك في النسب إلى «اليمن»: رَجُلُ يَمَانٍ، وإلى «الشَّام»: شَامِيّ، والأصل: يَمَنِيّ، وشاميّ.

فأما قولهم: رجل دهرى، فإن غني به الدهر، كان السبب إليه بفتح الدال، وإن غني به إذا أسر، كان السبب إليه بضم الدال؛ ليفصل بين المعنيين.

باب التوابع

٢٧٤ - والمُعْطَفُ وَالْمُؤَكَّدُ نَبْأٌ وَنَدْبٌ قَوْلُكَ نَفَرًا نَفَرًا وَأَوَّلُ

٢٧٥ - وَمَكَدًا مَرَضًا بِأَصْحَى نَفْسُهُ مَوْضِعُهَا فَنُكْرًا أَوْ مَفْرُوعًا

٢٧٦ - فَيَقُولُ حَلَّ لَمَزَجٍ وَلَمْ يَخُوبَ وَقِيلَ لَخُخَاخٍ لَمْ يَتَغَوَّأَ

٢٧٧ - وَمَعَزُ سَرِيحٍ رَحَلِي طَرِيفٌ وَالْعَطْفُ عَلَى سَائِلِهَا الضَّمِيرُ

اعلم أن التوابع خمسة: التأكيد، والبذل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بحرف. وإنما سُميت توابع؛ لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه؛ ولكل منها حكم يختص به.

فأما التأكيد: فيختص بالاسماء والمعارف، دون النكرات؛ وألفاظه تسعة: نفس، وعين، وكل، وكلا، وأجمع، وأجمعون، وجمع، وجمعا، فهذه إذا كانت مؤكدة، تبع الاسم المؤكد في إعرابه؛ كقولك: أقبل زيد نفسه، واستعدت الدرهم عنه؛ وقد جوز بعضهم إدخال الباء على نفسه، وعينه، فقالوا: أقبل زيد بنفسه، وأخذت الدرهم بعينه. وكل يؤكّد بها الواحد؛ والجمع، لا يؤكّد بها المثنى. و«أجمع» يؤكّد بها الواحد المذكّر، و«جميع» يؤكّد بها جمع المذكّر. و«جمعا» يؤكّد بها المؤنث. و«جمع» يؤكّد بها جموع المؤنث؛ بمن يعقل، ومما لا يعقل. فأما «كلّ» و«كلا» فيؤكّد بهما المثنى؛ كقولك: لقبت الأميرين كليهما، ودخلت الجنتين كليهما، وليست «الألفان» فيهما ألفي تنبيه، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخبر عنهما مفرداً، فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلا الهنديين قائم، ولا نقل: قائمان، ولا قائمتان؛ ومنه قوله تعالى: **فَإِنَّ نَافِثَاتٍ لِّغُلَيٍّ مِّنْ أَدَبٍ** [الكهف: ٣٣]، فأفرد الخبر، ولم يقل آتانا، فإذا أضفت «كلّ» و«كلا» إلى اسم ظاهر، وجب إثبات ألفهما على اختلاف مواقعهما، فتقول: كلا الرجلين قائم، ومررت بكلا المرأتين.

وإن أضفنا إلى اسم مضمّر، ثبتت ألفهما في الرفع، وانقلبت ياء في النصب والجر؛ تقول: جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاها، ولقيت الرجلين كليهما، ومررت بالمرأتين كليهما.

وأما «البذل»: فيدخل في الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدهما: «بدل الكلّ»، كقولك: رأيت أخاك زيداً.

والثاني: «بدل البعض»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فبعض بدل من الناس.

والثالث: «بدل الاشتغال»، وأكثر ما يقع في المصادر؛ كقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ عَلَى سُحُورٍ﴾ [النجم: ٢١٧] وتقدير الكلام والله أعلم: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: «بدل الغلط والنسيان»، ولا يقع ذلك في القرآن ولا في فصيح الكلام، كقولك: رأيت زيداً عمراً، يسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر زيد، ومقصودك أن تقول: رأيت عمراً. ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة؛ كقوله تعالى: ﴿أَقْبَاباً مُّصَرِّطاً لِّلشَّيْطَانِ﴾ [ص: ٦٠]، وأن تُبدل النكرة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَبِثْنَا لَكَ يَوْمَئِذٍ نَكِرًا﴾ [الطلاق: ١٠-١١]، وأن تُبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿سَمِعْتُ بِأَنبِيَاءٍ مِّمَّنْ كَذَبُوا﴾ [الأنعام: ١٥-١٦]، وأن تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ يَدْعُوا﴾ [الشورى: ٥٧-٥٨]، فأما إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعنىاً كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [يس: ٦٨]، يُسَعَفُ لَهُ أَثَامَاتٌ يَوْمَ الْقِسْمَةِ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْقَى»؛ لتناسب معنيهما؛ ومنه قول الشاعر: (الشيخ)

مَنْ يَسْغَلِ الْخِيَرَاتِ يُجْزِ بِهٖ يَشْكُرُهُ اللَّهُ بِمَا ضَعَفَا
ومنه قولك: إن تأتني تمشٍ أكرمك، فتحزم «تمشٍ» على البدل من «تأتني» لمطابقة المشي معنى الإتيان.

وأما الصفات: فتختص بالاسم وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل؛ كالغائم والقاعد، أو في معنى المشتق من الفعل، كالمنسوب إلى الحلية، مثل: الأبيض والأسود، أو المنسوب إلى الخلق، مثل: الكريم والخبيل، أو إلى أب؛ مثل البكري، والقرشي، أو إلى بلد؛ مثل: مكّي، وبصري، أو إلى صناعة، مثل: بزاز، وخبّاز. ويوصف بالذي «أُتِيَ» بمعنى صاحب. ومن شرط الصفة أن توافق الموصوف في تعريفه وتنكيره، وتذكيره وتانيته، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. ولا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يوصف كلُّ نوع بما يضاويه، ويختص به.

وتختص أسماء الإشارة بأن تليها الصفة المعرفة بالألف واللام؛ مثل: هذا الرجل، وتنتكح الدار، وتوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير محضة؛ كما قال

تعالى: ﴿هَذَا بِحِ الْكَفَّةِ﴾ (المائدة: ٩٥)، فوصف «هدياً»؛ وهو اسم نكرة بمضاف. وإنما جاز ذلك؛ لكون إضافته غير محضة، والثنوين فيها مُقَدَّر، إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً الكعبة. وقد يقع الفعلان الماضي والمضارع موضع الصفة النكرة؛ كقولك: رأيت نجماً طلع، وأقبل رجل يضحك. وتوصف النكرة - أيضاً - بالجمل؛ كقولك: جاء رجل ضاحكاً سُهُ، وجاء رجل أشقر وجهه، وجاء رجل إن نُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ. ومتى كانت الصفة للممدح، أو للذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وجاز أن تخالفه، على تقدير إضمار عامل فيها؛ وعلى ذلك حُمِلَت القراءتان: ﴿وَأَمْرُهُمْ خُصَّةٌ الْعَطَبِ﴾ (المد: ٤) برفع حمالة على أنه خبر المبتدأ، وينصبها على تقدير: أعني حمالة العطب، ويكون خبره ما بعدها؛ ومنه قول الجزيق: ﴿الْحَمَلُ

لَا يَنْفَعُكَ نَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزُرِ
الْثَّائِلُونَ بِكُلِّ مُغْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

يروى: «الثَّائِلُونَ وَالطَّيِّبُونَ» بالرفع، على أن يكون «الثَّائِلُونَ» صفة قومي، و«الطَّيِّبُونَ» عطفاً عليه؛ ويروى: «الثَّائِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ»، على تقدير: أعني؛ ويروى: «الثَّائِلُونَ» و«الطَّيِّبِينَ»، على أن يكون الأول مرفوعاً على الصفة، والثاني منصوباً على تقدير: أعني؛ ويروى: «الثَّائِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ» على أن تنصب الأول بتقدير: أعني، وترفع الثاني على الصفة.

وأما عطف البيان: فهو كل اسم، ليس بمشتق من الفعل، ولا في معنى المشتق منه؛ كاسماء الأعلام والكنى، وبهذا يتميز عطف البيان عن الوصف؛ لأن الأسماء: الأعلام والكنى، لا يجوز أن يوصف بها؛ مثاله قولك: رأيت أخاك زيداً، ولقيت أبا محمداً عمراً، مررت بعلي أبي الحسن؛ فزيد، وعمرو، وأبو الحسن عطف بيان، يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنها مما لا يوصف بها. ثم اعلم أن كل ما وقع عطف بيان؛ جاز أن يكون بدلاً؛ فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون أبو عمرو عطف بيان وجاز أن يكون بدلاً، وإن كان «أبو عمرو» بمعنى والد عمرو؛ جاز أن يكون صفة أيضاً. ومن شرط عطف البيان أن يطابق ما قبله في التعريف والتذكير، ويختص بالأسماء، وهو كالوصف في الإعراب كله.

٢٧٨ - وَلَعَفَفَ فَرَسٌ خَلِيٌّ فِي الْأَعْدَاءِ كَقَوْلِهِمْ لَيْتَ وَأَنْتُمْ لِلْمَعْنَى

(١) الجزيق: بنت بدر بن مغان بن مالك، من بني غبيصة، وهي أخت طرفة بن العبد لأنه. شاعرة شهيرة في الجاهلية (ت نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمتها في أعلام النساء ١/ ٢٩٤، وشعره النصرانية ١/ ٣٢١. والبيان في ديوانها ص ٤٣، وأمثالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والحماسة البصرية ١/ ٢٢٧، والكتاب ١/ ٢٠٢، (واللسان نضر). معاني المفردات: يبعث: يهلكن. سم العداة: قاهر الأعداء. الجزر: جمع الجزور وهو من الإبل ما عُذَّ للذبح للضيافان. والطيبون معاهد الأزر: كناية عن العفة.

اعلم أن العطف بالحرف، يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلا أنك إذا عطفت فعلاً على فعل؛ وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان الفعل ماضياً، عطفت عليه الفعل الماضي، وكانا جميعاً مبنيين على الفتح؛ كقولك: قامَ وقعدَ، وصدرَ ووردَ. وإن كان فعل أمر، عطفت عليه فعل أمر مثله، وسكنتَ آخرهما؛ كقولك: قمَ واقعدَ، واخرجَ وادخلَ وانبسطَ؛ وإن كان فعلاً مضارعاً عطفت عليه مثله، وأعربته بإعرابه في الرفع والنصب والجزم والله أعلم.

٢٧٩ - وأخرف العطف جميعاً عشرة: **مختصة، ماثورة، مستثناة،**

٢٨٠ - **الواو، والفاء، والثم، واللميل، واللا، وحتى، ثم، أو، وانه، وبل،**

٢٨١ - **وبعدها لكن، وإما، إن، كسر، وجه، لتلخيص، فحفظ ما ذكر**

اعلم أنه يقال حروف العطف، وحروف الشق؛ وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، ولا، وبل، ولكن المخففة التون الساكنة، وإما المكسورة الهمزة؛ ولكل منها معنى يختص بها.

فأما الواو، وهي أم الحروف فمعناها: **الجمع والاشراك.** ولا تقتضي الترتيب عند التحوين، وإن كان مذهب الشافعي ومالك.

وأما الفاء فمعناها: الترتيب والتعقيب. فإذا قلت: جاءني زيد فعمرو، دل دخول الفاء على أن زيدا سبق في المجيء، وتعمقه عمرو. وقد تقع للتسبب؛ كقولك: ضربته فبكى، وسافر فغنم.

وأما ثم فمعناها: الترتيب والترأخي؛ كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

وأما حتى فتأتي بمعنى: الواو، إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مما قبلها؛ ويكون مذكوراً لتعظيم، أو لتحقير؛ فالتعظيم؛ كقولك: جاءني الناسُ حتى الأمير؛ والتحقير؛ كقولك: استضافني الناسُ حتى الحارس؛ ولحتى ثلاثة معانٍ آخر:

أحدها: أن تكون من حروف الجر على ما بيّناه.

والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع، على ما بيّنه في موضعه إن شاء الله.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول جرير: **الحول**

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُحْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءٌ وَدَجَلَةٌ أَشْكَلُ^(١)
أراد أن كثرة الدّم الذي مازج ماء دجلة، قد أصاره بصفة الأشكل، وهو الذي يخالط
بياضه حمرة، ومنه سُميت العين التي تمازج بياضها حمرة شكلا.

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز في إعراب «رأسها» ثلاثة أوجه:
أحدها: أن ترفعها بالابتداء، وخبره مضمّر، وتقدير الكلام: حتى رأسها مأكول.
والثاني: أن تنصبه على العطف، ويكون «الرأس» قد دخل في الأكل أيضاً.
والثالث: أن تجزّه، ويكون «الرأس» غير داخل في الأكل؛ بل الأكل وصل إليه.

وأنا «أو» فتاني لأحد خمسة معانٍ:

أحدها: للشك. تقول: جاءني زيدٌ أو عمرو.

والثاني: للإبهام؛ كقولك: لقيت زيدا أو عمرا، وأنت تعلم من لقيته منهما. وإنما قصدت
الإبهام على المخاطب؛ وعليه حُجِلَ قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا مِنْهُ نَبَأَ ابْنِهِ الْكَافِرِ﴾^(٢)
[الصفّات: ١٤٧].

والثالث: أن تكون للتخيير؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ أَوْ سَأَلُوا عَنْ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].
والرابع: أن تكون للإباحة؛ كقولك: جالس القراء، أو الفقهاء. والفرق بين العطف ههنا
وبين العطف بالواو؛ أنك إذا عطفت بـ«أو»، فقلت: جالس الفقهاء أو القراء، كان المأمور مطعياً
بمجالسة الصّنفين، وبمجالسة أحدهما، وإذا عطفت بـ«الواو» فقلت: جالس الفقهاء والقراء، لم
يكن مطعياً إلا بمجالسة الصّنفين.

والخامس: من معاني «أو»: أن تكون للتقريب، كقولك: ما أدري أسلمت أو ودّع. فدخل
«أو» بينهما لتقريب الزّمان ما بين السّلام والوداع؛ وتستعمل «أو» بمعنى «إلا أن»؛ ومنه قول
الشّاعر: [الوافر]

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاطَ قَوْمٍ كَمَنْزَتِ كُفْرُونِهَا أَوْ تَشَقُّقِهَا^(٣)

(١) مَرَّ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ فِي ص ٣٩.

(٢) البيت لزيد الأعجم في ديوانه ١٠١، والأزمية ١٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢، وشرح التصريح ٢/٢٣٧، والكتاب ٤٨/٣، (واللسان غمز). وزيد الأعجم: هو زيد بن سليمان - أو سليم - الأعجم، أبو أمانة العبيدي، من شعراء الدولة الأموية، جزل الشعر، فصيح اللفاظ، كانت في لسانه عجمة فلقّب بالأعجم. (ت نحو ١٠٠هـ). ترجمته في الأغاني ٩٨/١٤ - ١٠٥، والشعر والشعراء ١٦٥، وتهذيب ابن عساکر ٤٠١/٤. والشاهد فيه: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلا».

وأما «أم» فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام. وتكون «الألف» بمعنى «أي»، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؛ فتقدير الكلام: أيهما عندك؟ ويكون جواب المخاطب: زيد أو عمرو؛ لأن المستفهم به «أم» متيقن أن أحدهما عنده، وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم به «أو» يستفهم عن كون أحدهما عنده؛ ولهذا يجاب به: «نعم أو لا». وكان ترتيب كلام المستفهم أن يتبدى به «أو» فإذا قلت: نعم، استخير به «أم».

وأما «لا» فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى الأول، وتنفي عن الثاني؛ كقولك: قام زيد لا عمرو؛ فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هنا هي العاطفة دون «لا»، وإنما زيدت «لا» بعد واو العطف تأكيداً للتفي وإشباعاً للمعنى.

وأما «بل» فمعناها: الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات؛ كقولك: رأيت زيدا بل عمراً، وبعد النفي؛ كقولك: ما رأيت زيدا بل عمراً. فإذا زيد عليها «الألف» صارت جواباً يوقف عليه، وتكون نقيضة «نعم»، وتأتي في جواب الاستفهام الدّاخل على النفي؛ كما قال تعالى: **«أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نُنْزِلُ السَّمَاءَ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيًا مِنْ حَتَّىٰ جَاءَ الْبَرْقُ فَجَارَحَ النَّبْكَ وَالْأَخْيَارَ»** [الأعراف: ١٧٢].

وأما «لكن» الخفيفة الساكنة التّون فمعناها: الاستدراك؛ وتجيء بعد النفي؛ كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو؛ فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن تكون بعدها جملة نافية؛ كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما «إما»، فتأتي بمعنى «أو» في: الشك، والإيهام، والتخيير، والإباحة، إلّا أن بينهما فرقين:

أحدهما: أنك تتبدى به «إما» شكاً، وفي «أو» تتبدى باليقين، ثم يطرا عليك الشك والثاني: أنه لا بد في «إما» من التكرير؛ كما قال الله تعالى: **«وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقُولُوا إِنَّهُ بَشَرٌ مِثْلُنَا»** [محمد: ١] فأما العاطفة فهي «إما» الثانية المكسورة الهمزة. وأما المفتوحة الهمزة؛ فمعناها: تفصيل الجملة، ولا بد أن تتلّقى بالفاء كقوله تعالى: **«وَلَا تَسْمَعُ لَهَا شَيْئاً وَهِيَ كَالْأَصَمِّ»** [الصحرى: ١٩].

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكايت ولا شاعر؛ جاز لك أن تجرّ شاعراً بالعطف على لفظ «كايت»، ويكون تقدير الكلام: ليس زيد بكايت ولا بشاعر؛ وجاز لك أن تنصب «شاعراً» بالعطف على موضع «كايت»؛ لأن الأصل: ليس زيد كاتباً؛ وإنما دخلت الباء زائدة؛ ومثله قوله تعالى: **«لَا تَسْمَعُ لَهَا شَيْئاً وَهِيَ كَالْأَصَمِّ»** [التوبة: ٢]، فمن نصب «رسولاً» جعله عطفاً على اسم الله تعالى، ومن رفعه، جعله عطفاً على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت إن عليه. والعطف على اللفظ أحسن، فاعرف ذلك.

باب ما لا ينصرف

٢٨٢ - هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف **فحرة كلشيء لا يخرص**

٢٨٣ - **ونس الثوبين فيه فدخل** **لشبهه الفعل الذي يُشتغل**

اعلم أن الأصل في الأسماء الضرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل؛ فسلب الجرّ والتثنية للذين لا بدخلان الفعل، والأسباب المانعة من الضرف تسعة:

أحدها: وزن الفعل؛ مثل: أحمَد، وتَغلب، ويَزيد، وتُرْجس.

والثاني: الوصف؛ مثل: أحمر، وأصفر، وأبيض.

والثالث: التانيث الذي يغير فرق؛ مثل: قاطمة، وخمزة، وسلَمى، وخمراء.

والرابع: التعريف.

والخامس: العدد.

والسادس: العجمة.

والسابع: التركيب.

والثامن: الجمع الخماسي فصاعداً، إذا كان ثلثة ألفاً.

والتاسع: الألف والثون الزائدتان في آخر الاسم.

فمضى اجتمع في الاسم سببان منها لم ينصرف معرفة ولا نكرة، وإن اجتمع فيه سبب واحد؛ انصرف في التثنية، إلا الأسماء المؤنثة بالألف المقصورة؛ مثل: بُشْرَى، وذُكْرَى، ودُنْيَا، والأسماء المؤنثة بالألف الممدودة؛ مثل: حَسَنَاء، وخَمْرَاء. والألف والثون الزائدتين في «فَعْلَان» إذا كان صفة؛ مثل سَكْرَان و«غُضْبَان». والجمع الذي ثلثة ألف؛ مثل: ذَرَاهِم، ودُنَابِير، والمعدول في العدد نحو: أحاد، وثلاث؛ فهذه لا تنصرف بحال، والعلة فيها قائمة بمقام عِلتين. وقد نظم بعض المحققين الأسباب المانعة للضرف فقال: (الضرف)

مَزَايِعُ ضَرْفِ الْأَسْمِ يَنْعُ فَهَآكِهَآ مَبِئُتَةٌ إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَخْرِصُ
فَجَنُوعٌ وَتَغْرِيفٌ وَوُضْفٌ وَغُجْمَةٌ وَعَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ مُخْطِصُ
وَتَرْكِيبُكَ الْأَسْمَيْنِ وَالْأَلْفِ الَّتِي مَعَ الثَّوْنِ زَيْدًا وَالْجَمِيعِ مُخْلَصُ
وَمَا زَيْدٌ فِي عَمْرَانَ مِنْ بَغْدَازِيهِ وَتَابِعُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلْخَصُ
٢٨٤ - **مَنْ لَهْ أَفْعَالٌ فِي الْعِلْمِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الْخَبَرَاتِ**

٢٨٥ - أو جاء في الوزن مثال سُطِرِي أو وزن سُطِرِي أو مثال سُطِرِي

اعلم أن الأسماء التي لا تنصرف قسمان:

أحدهما: ما لا ينصرف نكرة ولا معرفة.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة.

فأما القسم الأول: فهو ستة أصناف؛ قد اشتمل عليها نظم الملحّة.

أحدها: «أفْعَل» إذا كان صفة سواء كان مجرداً من «من» نحو: أبيض، وأحمر، أو كان

الذي يصحبه «من» نحو: «أفضل، وأحسن»؛ كما قال تعالى: ﴿نَحْنُ بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ (الباء: ٨٦)،

أو مثال «بُشْرَى»، أو مثال «ذُكْرَى»؛ فهذان النوعان إشارة إلى الصنف الثاني، ممّا لا ينصرف

معرفة ولا نكرة، وهو ما آخره ألف مقصورة، سواء كان على «فَعْلَى» بفتح الفاء؛ مثل: «سُكْرَى،

وَلَيْلى»، أو على وزن «فُعْلَى» بضم الفاء؛ مثل: «بُشْرَى، وَدُنْيَا»، أو على وزن «فِعْلَى» بكسر

الفاء؛ مثل: «وَقْلَى، وَذُكْرَى»، وهكذا إن كان على «فُعَالَى»؛ نحو: «حَبَارَى، وَجُمَادَى».

٢٨٦ - أو وزن فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَانِي فَعْلَانِي فَعْلَانِي

هذا هو الصنف الثالث ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل ما جاء على وزن

«فَعْلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَانِي»، نحو: «سُكْرَان، وَغُضْبَان» اللذين مؤنثهما: «سُكْرَى، وَغُضْبَى». فإن

كان الاسم على «فُعْلَان» بضمّ الفاء، انصرف في التذكير؛ لا لإلحاق هاء التأنيث به في قولهم:

امرأة عريانة، وكذلك إن كان على وزن «فَعْلَان» وقد التحقت الهاء به مثل: نُدْمَان، صُرِفَ في

وجه التذكير؛ كقولهم: امرأة نُدْمَانَةٌ.

٢٨٧ - أو وزن فَعْلَاءَ وأفعلاء كمثل حَسْبَاءَ وقَمِيَاءَ

هذا مثال الصنف الرابع: ممّا لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو ما آخره ألف التأنيث

الممدودة سواء كان على وزن «فَعْلَاءَ»؛ نحو: «بَيْدَاءَ»، وهو اسم جنس، أو «بَلْعَاءَ»، وهو اسم

مذكر، أو «بَيْضَاءَ»، وهو صفة مؤنث، أو «خِذْرَاءَ»، وهو اسم مؤنث، أو كان على وزن «فُعْلَاءَ»

نحو: «طَرَفَاءَ، وَكُرْمَاءَ»، أو على وزن «أفْعِلَاءَ»؛ نحو: «أَنْبِيَاءَ، وَأَصْفِيَاءَ، وَأَصْدِقَاءَ»، أو على

وزن «فَاعِلَاءَ»؛ نحو: «فَاصِعَاءَ، وَرَاهِطَاءَ»؛ وهما: جحران من جحرة اليربوع، أو كان على

وزن «فَاعُولَاءَ»؛ نحو: «عَاشُورَاءَ، وَتَاسُوعَاءَ»، فإن كان على وزن «فَعْلَاءَ»؛ نحو: «عِلْبَاءَ»؛ وهو

العصب الذي في العنق، وجرباء؛ وهي ذكر أم حَتِين^(١)، انصرف. وكذلك تُصرف «أَسْمَاءُ» جمع

(١) أم حَتِين: دويبة على خلفه الجرباء عريضة الصدر عظيمة البطن، وقيل: هي أنثى العرباء. ويقال: هما

أما حَتِين، ومن أمهات حَتِين، بإفراد المضاف إليه. (اللسان: حين).

اسم؛ لأنه على وزن «أفعال»؛ نحو: قسم وأقسام. فأما «أشياء» فلا تنصرف؛ كما قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ١٠١] لأن وزنها عند الأخفش: «فَعْلَاء» وعند سيبويه: «أَفْعِلَاء».

٢٨٨- مثل مشى وثلاث في العدد. وما أو صرفت فمثل قط أحد.

هذا أيضاً، هو الصنف الخامس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة، وهو كل اسم معدول في العدد إما إلى «فَعْلَال»؛ نحو: أحاد وثلاث ورباع، أو إلى «مَفْعَل»؛ نحو: «مَثْنَى وَمَثْلَت وَمَرْبَع»؛ فلا ينصرف هذا النوع بحال؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَلْعَنُ مَثْنَى وَثْنَت وَرَبْعَةً﴾ [فاطر: ١٦] ومعنى قولك: جاء القوم أحاد، أي: جاؤوا واحداً واحداً، كما أن قولك: جاؤوا مثنى، أي: اثنين اثنين.

٢٨٩- ولما جمع بعد ثلثه ألف. فغير خماسي فليس ينصرف.

٢٩٠- وما كان ياء في المثال نحو دنانير ولا يشكك.

٢٩١- فهذه الأنواع ليست تنصرف في موضع يعرف هذا التنصرف.

هذا مثال الصنف السادس مما لا ينصرف نكرة ولا معرفة؛ وهو كل جمع ثلثه ألف بعدها حرف مشدد، أو حرفان مخفَّفان فصاعداً؛ وذلك نحو: دواب، ودراهم، ودنانير، ومصابيح؛ فهذا الصنف لا ينصرف بحال؛ لأنه جمع لا نظير له في الأحاد، فإن لحقته «الهاء» انصرف؛ نحو: صبارفة، وطبالسة؛ لأنه بالثحاق «الهاء» به، صار إلى أمثال الأحاد؛ نحو: رفاهية؛ وكراهية. فإن كان في آخر هذا الجمع «ياء» قبلها كسرة، نحو: «جوارٍ، ولبالٍ» أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تحذف ياءه في الرفع والجر، وينون وتقر ياءه في حالة النصب، وتفتح؛ فنقول: هذه جوارٍ، ومررت بجوارٍ، واشتريت جوارِي. فهذا شرح الأصناف الستة التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة.

٢٩٢- وثل ما تأليفه لا ألف فهو إدا غُزِفَ عنز منصرف.

٢٩٣- نقول هذا طلحة نحوذا. ومثل أثبت ربيستة شعفاذا.

٢٩٤- وإن يثنى فمخففاً كدغدغ. فاصرفه إن ثنت كطرب سعد.

قد ذكرنا أن ما لا ينصرف، ينقسم قسمين:

أحدهما: ما لا ينصرف بحال؛ وهو ستة أنواع، وقد مضى شرحها.

والثاني: ما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو ستة أصناف أيضاً:

أحدها: إذا كان الاسم مؤنثاً بالثاء التي يوقف عليها بالهاء؛ نحو: «طلحة، وعائشة،

ومثله، وصغته، فهذه الأسماء ونظائرها، لا تنصرف إذا كانت معرفة، وتنصرف إذا كانت نكرة؛ كقولك: ما كلُّ عائشة أم المؤمنين، وهكذا، إذا كان الاسم مؤنثاً بالصيغة؛ مثل: «زينب، وسعاد» لم ينصرف في معرفة، إلا أن يكون على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، فلك صرفه وترك صرفه كـ«هند، ودعد» قال الشاعر: **(الشرح)**

لَمْ تَتَلَفَّحْ بِفَضْلِ مِثْرِيهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدِ دَغْدُ بِالْعُلْبِ
فصرف ومنع.

٢٩٥- وأخيراً جاء وزن الفعل **فُخِرَ، فِي الْخِيَامِ بِعِزِّهِ**

٢٩٦- **فَقُولُهُمْ أَهْمُكُمْ مِثْلُ أَدَمَ وَتَوَلَّاهُمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَغْلِبُ**

هذا هو الصنف الثاني: مما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو كل اسم جاء على وزن الفعل المضارع؛ نحو: «أحمد، وتغلب، وشكر، وترجس» وما أشبه ذلك؛ فهذه الأسماء تنصرف في النكرة، ولا تنصرف في المعرفة. فأما «نهشل» فنونه أصلية؛ وهو في الأصل من أسماء اللّٰثب، وبه سمي الرجل فينصرف في المعرفة لأن وزنه «فعلل»؛ مثل: جعفر.

٢٩٧- **وَأِنْ عَدَلْتَ عَدَا إِلَى فَعَلٍ لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً مِثْلُ زُحَلٍ**

هذا هو الصنف الثالث: مما ينصرف نكرة، ولا ينصرف معرفة؛ وهو كل اسم عُيِلَ به عن صيغة «فاعل» إلى «فعلل»؛ نحو: مُضَرَّ المَعْدُولُ به عن ماضٍ، وهو مازج اللّٰثب بالماء؛ ونحو: «جشَم» المَعْدُولُ به عن «جاشم»؛ وهو الَّذِي يفعل الشيء عن استئثار؛ ونحو: «زُفِرَ» المَعْدُولُ به عن «زافر» وهو حامل الأفعال؛ و«ذُلِفَ» المَعْدُولُ به عن «ذالف»؛ وهو المتناقص الخطو، و«زُحِلَ»؛ وهو النجم المعروف بالطَّارِق؛ وعدل به عن «زاحل» وهو البعيد؛ لأنه أبعد النجوم فلما؛ واشتقاقه من «زَحَلَ» إذا بَعُدَ. فهذه الأسماء، لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة، في مثل قولك: ما كلُّ عُمرٍ أبا حفص، ويعتبر ما لا ينصرف منها بدخول الألف واللام عليه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول في «مُضَرَّ، وزُحِلَ، وذُلِفَ». المضَرَّ والزَّحِلَ والمذْلَفَ. ثم اعلم أنه قد جاء «فعلل» في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس؛ نحو: جُعِلَ، وصُرِّرَ، ورُطِبَ.

(١) البيت لجبرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، واللسان (دعد) و(لغغ)، ولعبد الله بن فيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨، ويلا نسبة في أدب الكاتب ٢٨٢، وأما ابن الحاجب ص ٣٩٥، والخصائص ٣/ ٦١، والكتاب ٣/ ٢٤١. المفردات: تتلفح: تنفق، والمتنزه: الرداء، والعلب: ج العلبة، وهي إباء من جلود الإبل أو الخشب. والشاهد فيه: هو صرف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

والثاني: ما كان صفة؛ نحو: حُظْمٌ، وَلَيْدٌ.

والثالث: ما كان جمعاً؛ نحو: زُبُرٌ، وَعُمَرُ، وَزُمَرٌ جمع: زُبرة، وَعُمرة، وَزُمرة؛ فهذه الأسماء الثلاثة تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، ولا يتصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

٢٩٨ - وَالْأَحْسَنُ مِثْلُ مِيكَائِيلَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَمِثْلُ

هذا هو الصنف الرابع: ما لا يتصرف معرفة، ويتصرف نكرة، وهو: كل اسم جمع التعريف والمُعْجَمَة، ما هو على أربعة أحرف فصاعداً؛ نحو: هُرْمَزٌ، وَفَيْرُوزٌ، ويعتبر بامتناع دخول الألف واللام عليه. فإن كان الاسم ما يحسن دخول الألف واللام عليه، انصرف؛ نحو: رجل سَمِيئُهُ «بفَيْرُوز»، أو «بديباج»، أو «بفرقد»؛ لجواز قولك: الفيرُوز، والديباج، والفرقد؛ وكذلك كل اسم أعجمي على ثلاثة أحرف، فإنه يتصرف لخفته كما صُرف «نوح» ولوطٌ في القرآن، وهما أعجميان. وجميع أسماء الأنبياء لا تُصَرَّفُ إلا ستة أسماء: «نوح» ولوطٌ وهما أعجميان؛ انصرفا لخفتهما، وأربعة عربية؛ وهي: «محمّد، وهود، وصالح، وشُعَيْب» فأما أسماء الملائكة: «نحو: جبريل، وميكائيل، وأسماء الفرائعة» نحو: فرعون، وهامان؛ فلا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة.

٢٩٩ - وَمِثْلُ الْأَسْمَاءِ حَيْلٌ يُكْرَبُ كَقَوْلِهِمْ رُبَيْثٌ مِفْطِي كَرِبَا

هذا هو الصنف الخامس: من الأسماء التي لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة، وهي الأسماء المركبة؛ مثل: حضرموت، ورام هرمز، ومعد يكرِب، وأكثر العرب تفتح آخر الاسم الأول منها، إلا أن يكون «ياء» فسكّن، وتجري آخر الاسم الثاني مجرى أواخر الأسماء التي لا تنصرف، فتضمّه في الرفع، وتفتح في النصب والجرّ، وتسلبه التثنية في الأحوال الثلاثة، فنقول: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت؛ وهذا معد يكرِب، ورأيت معد يكرِب، ونظرت إلى معد يكرِب، وقد أضافها بعضهم، فقال: هذه حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، كما قال: هذا معد يكرِب. ومنهم من قال: هذا معد يكرِب فلم يصرفه. فقد وضع بذلك أنك إذا قلت: هذا معد يكرِب، جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأظهر: هذا معد يكرِب بتسكين الياء، وضَمّ الباء.

والثاني: هذا معد يكرِب بتسكين الياء، وجرّ الباء بالإضافة، وتثنيته.

الثالث: هذا معد يكرِب بتسكين الياء، وترك صرف «كرب».

٣٠٠ - ومثل ما جاء على «فعلان» على اختلاف نونه أحياناً

٣٠١ - فمثل مبرون إلى فرمال ورحمة الله على عثمان

٣٠٢ - فيه إن لم يثبت لا يتصرف وما إلى ذلك من أمثاله

هذا هو الصنف السادس من الأسماء التي تنصرف نكرة، ولا تنصرف معرفة؛ وهو كل اسم جمع التعريف، وزيادة الألف والثون في آخره. والطريق إلى معرفة زيادة الألف والثون: أنه إن كان الاسم على سقة أحرف، أو سبعة، وفي آخره ألف ونون فهما زائدتان. وإن كان الاسم رباعياً، انصرف الاسم، لكونهما غير زائدتين، وذلك مثل: أبان، عنان. وإن كان الاسم خماسياً؛ فظاهره زيادة الألف والثون في آخره، إلا أن يدل دليل على كونها أصليّة، فأما حسان، وسمان، وتبان، وعلان، وشيطان؛ فإن أخذ حسان من الحسن، وسمان من السمن، وتبان من التبن، وعلان من العَلَن، وشيطان من شطن أي بعد؛ فوزنها على «فعلان» ونونها أصليّة؛ فانصرف؛ وإن جعل حسان من الحسن، وسمان من السّم، وتبان من الثّب؛ وهو الحُسران، وعلان من عل؛ إذا شرب ثانياً، وشيطان من شاط يشيط، إذا التهب فالتون زائدة؛ ووزنه «فعلان» فلا يتصرف؛ وبهذا يُعتبر هذا الجنس. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٣٠٣ - وإن عرّفها لثبوت الألف على ما فيها من اللفظ

٣٠٤ - وهكذا تنصرف بالإضافة نحو سحابة طيبة

قد أشرنا فيما قبل أن العلة في منع صرف ما لا يتصرف من الأسماء، أنه شبه الفعل، فسلِبَ الجرّ والثنوين اللّذين لا يدخلان الفعل؛ فإن أضيف ما لا يتصرف انصرف؛ كما قال تعالى: ﴿فَمِنْ حَسَنِ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَذُرُّ النَّوْءَ﴾ [النبي: ١٤] فكسر الثون في الجرّ للإضافة. وهكذا إن عُزِفَ به الألف واللام؛ انصرف؛ كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسُّكران؛ والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة، والتعريف عن شبه الفعل.

٣٠٥ - وليس منصرفاً من اللفظ إلا سماع حشر في السجدة

٣٠٦ - مثل خبيث ومثى وبنى وواسع ودليل وخبر

اعلم أن الغالب على أسماء البقاع الثأنيث، فلا تنصرف في المعرفة، إلا أنه قد جاء عن

(١) حسان: اسم رجل، إن جعلته فعلاً من الحُسن أحريته، وإن جعلته (فعلان) من الحسن وهو القتل أو الجنس بالشيء لم تُجره (اللسان: حسن).

العرب تذكير ثلاثة مواضع، فصرفوها وهي: واسط^(١)، وبدر^(٢)، وفلج^(٣) البصرة؛ للبلد الذي تسميه العامة «الفلج». وجاء عنهم التذكير والتأنيث في خمسة مواضع، وهي: «منى، ودابق^(٤)، وهجر^(٥)، وحنين^(٦)، وخجر^(٧)» وهي قسبة اليمامة فيجوز صرفها، وترك صرفها.

إلا أن القرآن، نطق بصرف «حنين» في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أُنْصِفَ كَذِبُكَ﴾ [التوبة: ٢٥]. وأما ما عدا هذه المواضع الثمانية، فالغالب في كلام العرب ترك صرفه؛ وإن خلا اسم المكان من علامة التأنيث؛ نحو: «خراسان، وُعْمَان، ومصر، وحلب»؛ لأنه يُشار باللفظ المذكر إلى البقعة، أو المحطة، أو المحلة، وبه نطق القرآن في قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا مَصْرَ﴾ [شكارة الله مآين: ٩٩].

٣٠٧- وجاز في صفة الشعر الضعف أن ينصرف لشعر ما لا ينصرف^(٨)
قد ذكرنا أن الأصل في الأسماء الضرف، وإنما تُرك صرف شيء منها؛ لسبب وجد فيه، فإذا اضطر الشاعر لأجل إقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف جاز؛ كقول القائل: **إشهر**
كَأَنَّ دُشَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءً^(٩)

(١) واسط: اسم لعدة مواضع، منها واسط الحجاج، وأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. وواسط أيضاً: قرية متوسطة بين بطن مز ووادي نخلة ذات نخيل. وواسط أيضاً: قرية مشهورة ببلخ. وواسط: قرية بحلب قرب بُزاعة (معجم البلدان ٣٤٧/٥).

(٢) بدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء (معجم البلدان ٣٥٧/١).

(٣) فلج: اسم بلد، ومنه قيل للطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج (معجم البلدان ٤/٢٧٢).

(٤) دابق: قرية قرب حلب من أعمال غزاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ (معجم البلدان ٤١٦/٢).

(٥) هجر: اسم لعدة مواضع منها: هجر البحرين وهجر نجران وهجر حازان وهجر حصنة من مخلاف مازن (معجم البلدان ٣٩٣/٥).

(٦) حنين: هو وادٍ قبل الطائف، وقيل: وادٍ بجانب ذي المحاز، وقال الواقدي: بيه وبين مكة ثلاث ليالٍ (معجم البلدان ٣١٣/٢).

(٧) خجر: مدينة باليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي (معجم البلدان ٢٢٢/٢).

(٨) الضلف: هو الميل عن الاعتدال، وسُمي ناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والفاقية لا تتأني إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة.

(٩) البيت لمحرز بن المكعب الضبي في اللسان (قسم)، والكامل ١٠٨/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٥٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٨٦/٥، وكتاب العين ٨٧/٥، وأساس البلاغة (دتر) (قسم). ومحرز بن المكعب الضبي: شاعر جاهلي، من بني ربيعة بن كعب. ترجمته في المرزباني ٤٠٥، ومعجم ما استعجم ١٠٧٣.

فصرف «دنانير» التي لا تنصرف في الكلام فأما ترك صرف ما ينصرف، فلا يجوز له عند سيبويه، وإن كان قد أجازهُ الكوفيتون؛ والفرق بين الموضعين؛ أنّه إذا صُرف ما لا ينصرف، فقد رُدَّ الاسم إلى أصله، وإذا تَرَكَ صُرف ما ينصرف فقد غُيِّرَ الشَّيْءُ عن أصله وهكذا يجوز له قصر الممدود؛ لأنَّ أصل الأسماء القصير، فلا يجوز مدّ المقصور؛ وإن أجازهُ الكوفيتون، وإذا قد ذكرنا ما يجوز في ضرورة الشعر في هذين الأمرين، فنشرح طرفاً مما جُوزَ له؛ فمن ذلك أنّه يجوز له وصل ألف القطع؛ كقوله: [الوافر]

أَلَا إِبْلِغْ خَاتِمًا وَأَبَا عَلِيٍّ بِأَنْ عَوَانَةَ الصُّبْعِي قَرَأَ
ويجوز له قطع ألف الوصل؛ كقول الشاعر: [البيط]

لَسْتُ مَعْنَى وَشِيكَافِي دِيَارِهِمْ أَلَّهُ أَكْبَرُ يَا نَارَاتِ عُثْمَانَا^(١)
ويجوز له تذكير المؤنث؛ كقول القائل: [الضارب]

فَلَا مُزْنَةَ وَذَقْتُ وَذَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِنْقَالَهَا^(٢)
ويجوز له تأنيث المذكر كقول القائل: [الكمال]

لَمَّا أَتَى خَبِرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُثُغِ^(٣)
ويجوز له تشديد المخفف كقول الرّاجز: [الزحزح]

صَخَمَ يُجِبُّ الْخُلُقُ الْأَخْصَمُ^(٤)

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٦، واللسان (نور، وشك)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢١٠/٧، ووصف المياني ٤١. وحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي وأحد المخضرمين. كان شديد الهجاء فحل الشعر (ت ٥٥٤هـ). ترجمته في: الإصابة ٣٢٦/١، وتهذيب ابن عساکر ١٢٥/٤، وتهذيب التهذيب ٢٤٧/٢.

(٢) البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ٤٥/١، وشرح التصريح ٢٧٨/١، والكتاب ٤٦/٢، واللسان (أرض، بقل). وعامر بن جوين: شاعر فارس، من أشراف طيء في الجاهلية من المعمرين. ترجمته في رغبة الأمل ٢٣٥/٦، وخزانة البغداد ٢٤/١. اللغة: المزنة: القطعة من السحاب الماطر، ودقت: قطرت، أبقلت: أثبتت البقل، أعشبت. الشاهد فيه: ولا أرض أبقل إبقالها والقياس: «أبقلت إبقالها»، لأن الفعل مستند إلى ضمير عائد على الأرض وهو مؤنث محاري، فحذفت التاء للضرورة.

(٣) لجرير في ديوانه ص ٩١٣، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢، وجمهرة اللغة ٧٢٣، واللسان (حرت، سور، أفق)، ولجرير أو للفردق في سبط اللائ ص ٣٧٩، وليس في ديوان الفردق.

(٤) الرجز لرواية بن العجاج في ملحقات ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١، والكتاب ٢٩/١، =

ويجوز له تخفيف المشدّد كقول القائل: [الزجر]

قَتَلْتُ عِلْبَاءَ وَهَذَا الْجَمَلِي وَإِنَّا لَصُوحَا نَعْلَى دِينَ عَلِي^(١)

ويجوز له إظهار المدغم كقول ابن أم مَيْثُ [هبط]

مَهْلًا أَعَاذِلْ فُذْ جَرِيَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيُّوْا^(٢)

ويجوز له حذف التثوين كقول الشاعر: [المتنفر]

وَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُشْتَعَمٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّئِةِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)

ويجوز له إجراء الاسم المنقوص مجرى الاسم الصحيح كقول ابن الرقيات: [المرج]

لَا يَبَازُكَ اللَّئِةُ فِي السُّوَايِ هَلْ يُضَيِّحُنْ إِلَّا لَهُنْ مُطْلَبٌ^(٤)

ويجوز له إجراء الفعل المعتل مجرى السالم كقول القائل: [الزجر]

أَلَمْ يَأْنِيكَ وَالْأَنْبَاءُ ثَنِيي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَنَاوِ^(٥)

- واللسان (ضخم). الشاهد فيه قوله «الأضخا» حيث شدد الميم، وهو على وزن «أفعل»، ثم وصل الميم بألف الإطلاق.

(١) جاء في اللسان [علب]:

[«إني لمن أكرمني، ابن البثر»، قتلْتُ عِلْبَاءَ، وهذا الجملي،

وإِنَّا لَصُوحَا نَعْلَى دِينَ عَلِي

أراد: ابنَ الشَّرْبِ، والجملي، وعلي، فحذف بحذف الياء الأخيرة.]

(٢) البيت. لقعنّب ابن أم صاحب في الخصائص ١/١٦٠، وسمط اللآلي ٥٧٦، والكتاب ١/٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣١٨، واللسان (ظلل، وزن). والشاهد فيه: «ضيو» حيث فك إدغام الفعل للضرورة، والأصل فيه «ضيو».

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأشياء والنظائر ٦/٢٠٦، وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٠، واللسان (عتب، عمل)، والكتاب ١/١٦٩. الشاهد فيه قوله: «ولا ذاكر الله» حيث أراد ذاكرًا لله فحذف التثوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الحلالة «الله» بذاكر.

(٤) مرّ تخريج البيت ص ٢٧.

(٥) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والكتاب ٣/٣١٦، واللسان (قدر، رضي، شطي، يا). المعاني: الأنبياء: الأخبار، وتنمي: ترتفع، وتنشئ: اللبون: ذات اللبن، الإبل. الشاهد فيه قوله: «ألم يأنيك» حيث أثبت الياء واكتفى بتسكينها حملًا للفعل المعتل الآخر المجزوم على الصحيح الآخر المجزوم، وذلك للضرورة.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين، وذلك من أحسن ضرورات الشعر؛ كما قال عامر بن الطفيل^(١): **[القبيل]**

نَمَّا سَوْدُ ثَنِي عَامِرُ عَنْ وَرَائِهِ أَيْسَ اللَّهْ أَثْ أَشْمُو بَأْمُ وَلَا أَبْ^٢
وكقول الراجز: **[الرجز]**

تَرْكَنَ زَاغِيهِنَّ مِثْلَ الشَّنْ

ويجوز له إشباع حركات الإعراب، حتى تصوير الحركة حرفاً؛ كقول الفائق في إشباع الفتحة: **[الوافر]**

أَلَّتْ مِنَ الْفَوَايَةِ جَيْنَ تُدْعَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُشْتَرَاكِ^٣
أي: بمشترح؛ وكقول الشاعر في إشباع الكسرة؛ وهو الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصْنُ فِي كُلِّ مَا جَزَا نَفْيَ الدَّهَامِ تَنْفَادَ الصَّيَارِفِ^٤
وكقول الآخر في إشباع الضمة: **[البي]**

وَأَيْسَى خَيْمًا يُشْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ^٥

(١) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه وأحد فئاة العرب وشعرائهم وساداتهم في الجاهلية. وهو ابن عم لبيد الشاعر. وقد على رسول الله ﷺ في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه ورده الرسول فقامت في طريقه قبل أن يبلغ قومه (ت ١١١هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٨، ورغبة الأمل ١٧٦/٢، والبيت في الحيوان: ٩٥/٢، وخزانة الأدب ٣٤٣/٨، وشرح المفصل ١٠١/١٠، واللسان (كلل) وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١٨٥/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في اللسان (دخشن)، ونجاح العروس (دخشن)، وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣، وتهذيب اللغة ٦٤٩/٧. والشن: الخلق من كل آتية صنت من جلد.

(٣) البيت لابن هرمة في ديوانه ٩٢، والأشياء والنظائر ٣٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، واللسان (نرح). وإبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة الكنتاني القرشي، أبو إسحاق؛ شاعر غزل من سكان المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج شعرهم. (ت ١٠٨٣هـ). ترجمته في الأغاني ١٠١/٤، والنجوم الزاهرة ٨٤/٢، وتاريخ بغداد ١٢٧/٦.

(٤) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وشرح التصريح ٣٧١/٢، والكتاب ٢٨/١، واللسان (صرف)، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣. المعاني: تنفي: تغرق، تدفع؛ والحصي: الحجارة الصغيرة، والهاجرة: اشتداد الحر عند الظهيرة. تنقاد: من تقد الدنانير أي النظر فيها ليميز جديدها من رديدها. الصاريف: ج صبرفتي. والشاهد فيه قوله: «الصاريف» حيث مغل كسرة الراء، فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

(٥) البيت لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥، والدرر ٢٠٤/٦، وسر صناعة الإعراب ٢٦/١، واللسان (شري، الألف، وا)، والجنى الداني ١٧٣. ويشري: يُعيل.

أي: فانظر. ومنها حذف التّون من «ولكن»: كقول الشاعر، وهو النّجاشي^(١):
 فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَشْطَطِيغُهُ وَلَاكَ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ
 يريد «ولكن»، وكقول الأعشى: [الخفيف]

وَكأنَّ الخمر المدامَة إم الإنس قَطَط ممزوجة بماء الزّلال^(٢)
 يريد من الإسْفِط، ويجوز له حذف الواو من «هو»؛ كقول الشاعر؛ وهو العجّير
 السّلولي^(٣): [التّوكل]

فَبَيْتَاءُ بَشْرِي زَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رَحْوُ الْجَلَاظِ نَجِيبٌ
 ويجوز له حذف الياء من «هي» كقول الرّاجز: [مشطور الرّجز]

ذَارٌ لِسُفْدَى إِذْهُ مِنْ مَّوَاكَا

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشّاعر: [الخفيف]

فَقُلْتُ، لَذِي الْبَيْتِ الْعَبِيقِ، أَخِيْلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٤)

(١) النّجاشي: هو قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، من كهلان، شاعر هجاء مخضرم (ت نحو ٤٤٠هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ١١٥، وسمط اللّآلي ٨٩٠. والبيت في ديوانه ص ١١١، والأزهية ص ٢٩٦، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، والكتاب ٢٧/١. الشاهد فيه قوله: «لآله» ويريد «لكن» حيث حذف التّون للضرورة.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥، واللسان (أسفط، سفت، عتق)، وتاج العروس (سفتط، عتق)، والمخصص ١٩/١٧. وروايته في اللسان:

وَكأنَّ الخمر العنبيق من الإنس قَطَط، ممزوجة بماء زّلال

والإسْفَط: ضرب من الأشربة، فارسيّ معرّب.

(٣) العجّير السّلولي: هو العجّير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، من بني سلول، من شعراء الدولة الأموية، كنيته أبو الفرزدق وأبو الفيل. وعجّير لقبه، واسمه عمير. عذّه ابن سلام في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين. (ت نحو ٩٠هـ). ترجمته في جهمرة الأنساب ٢٦٠، والجمحي ٥١٧ - ٥٢١. والبيت في خزانة الأدب ٢٥٧/٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢/١، واللسان (هدبد، ها). والجلاط: جانب السنام، وجمعها «مَلَطَط».

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٦٨٠، وخزانة الأدب ٦/٢، والكتاب ٢٧/١، واللسان (هيا). وقيله في الكتاب: [هل تعرف الدار على تراكا]. والشاهد فيه قوله: «إذّه» أراء «إذ هي» فحذف الياء، فدلّ على أن الضمير في «هي» هو «الهاء» وحدها وإنما زادوا الواو أو الياء تكثيراً للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد. وتبرّك: اسم مكان.

(٥) البيت ليملى بن الأحوال الأزدي في خزانة الأدب ٢٦٩/٥، واللسان (مطا، ها)، وبلا نسبة في الخصائص ١٢٨/١، وسرّ صناعة الإعراب ٧٢٧/٢. والبيت في اللسان:

واختلاس الحركة؛ كقول الشاعر: [الطويل]

وَمَالُهُ مِنْ مَجْدٍ ثَلِيذٍ وَمَالُهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبَ وَلَا الصُّبَا
يريد بقوله «لا الجنوب ولا الصُّبَا» أي: ما لهُ نَدَى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء وتأليف
سحب الأمطار، وأراد «بالصُّبَا» أي: ما له حظ في ترويح المركوب، لأن نسيم الصُّبَا مستروح
إليه.

ويجوز له حذف «الياء» من الذي؛ كقول الرُّاجِز: [الرجز]

كَأَلَذُّ نَزْوِي زَيْبَةَ قَاضِيْطِيْدَا^(١)

وحذف النون من تنية الذي، كقول الشاعر الأخطل^(٢): [الطويل]

أُبْنِي كُتَيْبٍ إِنْ عَمِي اللَّذَا قَشَلَا الْمُلُوكَ وَقَشَحَا الْأَغْلَالَا
ويجوز حذف «النون» من اللذين؛ كقول الشاعر: [الطويل]

فَلِإِنْ أَلْذِي خَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٣)

[فَقُلْتُ، لدى البيت الحرام، أَخِيْلُهُ وَمِطْوَائِي مَشْتَقَاتَانِ لَهُ أَرْقَانِ

ومِطْو الرجل: صديقه ونظيره، وقيل: مِطْو صاحبه في السفر، وقال ابن بري: البيت لرجل من أزد
السراة يصف برقاً، وذكر الأصبهاني أنه ليعلى بن الأحول. ومِطْوَائِي: صاحبائي. وأخِيْلُهُ: انظر إلى
مُخِيْلَتِهِ، والهاء عائدة على البرق في بيت قبله].

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨،
والكتاب ١/٣٠. الشاهد فيه قوله «فماله من مجد» فالشاعر اختلس ضمة الهاء اختلاصاً ولم يشعها حتى
تنشأ عنها واو.

(٢) الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/٤٢١، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١، وبلا نسبة في
اللسان (زبي، ذا)، والإنصاف ٢/٦٧٢، وشرح المفصل ٣/١٤٠. والرُّبِيَّة: بئر أو حفرة تُحفر للأسد،
وقد زياها ورزيناها. وقبله في اللسان: [فكان، والأمر الذي قد كيدا].

(٣) الأخطل: هو غيث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر مصقول
الألفاظ، حسن الدبابة، في شعره إبداع. أكثر من مدح خلفاء بني أمية. تهاجى مع حريز والغزدق،
فتناقل الرواة شعره. (ت ٩٠هـ) ترجمته في الأغاني طبعة دار الكتب ٨/٢٨٠، والشعر والشعراء ١٨٩،
ودائرة المعارف الإسلامية ١/٥١٥. والبيت في ديوانه ص ٣٨٧، والدرر ١/١٤٥، والكتاب ١/١٨٦،
واللسان (فلج، خطأ، لذي)، وخزانة الأدب ٣/١٨٥، الشاهد فيه قوله: «اللَّذَا» يريد «اللَّذان» فحذف
النون تخفيفاً، لعلو الكلام بالصلة.

(٤) للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/٧، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧، والكتاب ١/١٨٧، واللسان
(فلج، لذا)، والمقاصد النحوية ١/٤٨٢. والأشهب بن رميلة: هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد
المدان النهشلي الدارمي التميمي: شاعر نجدى، ورميلة هي أمه وكانت أمة اشتراها أبوه في الجاهلية =

- ويجوز له استعمال الترخيم في غير النداء؛ كقول الشاعر امرئ القيس بن حجر: (طريف)
 لَنَنْعَمَ الْفَتَى نَعْمُو إِلَيْنِ ضَوْءُ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَبْلَبَةُ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ^(١)
 يريد طريف بن مالك، ويجوز له التَّصْبُّ بالفاء في الإيجاب؛ كقول الشاعر: (طريف)
 مَا تَرَكُ مُتْرَكِي لِبْنِي ثَمِيمٍ وَالْخَقُّ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا^(٢)
 ويجوز له حذف «الفاء» في جواب الجزاء؛ كما قال الشاعر: (طريف)
 مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ بِثَلَاثِ^(٣)
 ويجوز له إفراد الخبر عن الشَّيْنِ الْمُتَّفِقِينَ الَّذِينَ لا ينفصل أحدهما عن الآخر؛ كقول
 الرُّاجِزِ: (المرج)
 لِمَنْ رُخِّلَ رُقَّةُ زُلْ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ^(٤)
 ويجوز له تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ كقول الشاعر: (طريف)
 أَلَا يَا نُخْلَةَ مَنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَزَخْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٥)
 ويجوز له إلحاق التَّوْنِ بالفعل الموجب، كقول الشاعر خزيمة: (طريف)

- (١) (ت بعد ٨٦هـ). ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٥١، والموشح للمرزياني ١٦٥. وقلع: اسم موضع قرب مكة. وحانت دماؤهم: ذهبت هدرأ. والشاهد فيه قوله: «إِلَّ الَّذِي» حيث حذف النون من «الذين» للتخفيف، والكلام واضح على جمع.
- (٢) مَرَّ تَخْرِيجِهِ فِي ص ٨٦.
- (٣) البيت للمغيرة بن حنباء في خزنة الأدب ٥٢٢/٨، والدرر ٣٤٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/٣، والمحتجب ١٩٧/١. الشاهد فيه قوله: «فَأَسْتَرِيحَا» حيث نصبه به «أَنْ» مضمرًا بعد فاء السبية مِنْ دُونَ أَنْ تُسَبِّحَ بِنْفِي أَوْ طَلَبَ.
- (٤) لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٤٩/٩، ولعبد الرحمن بن حسان في خزنة الأدب ٣٦٥/٢، واللسان (بجل)، ولحسان بن ثابت في الدرر ٨١/٥، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه. الشاهد فيه قوله: «اللَّهُ يَشْكُرْهَا» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية للضرورة الشعرية والتقدير: «فَالله يَشْكُرْهَا».
- (٥) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢، وجمهرة اللغة ٥٩، والدرر ١٥٠/١، واللسان (أل)، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٩٧/٥. وفي نسخة ثانية (زحلوقة).
- (٥) البيت للأحوص في ديوانه ١٩٠، وخزنة الأدب ١٩٢/٢، واللسان (شع)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦، وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ٨٠٥. والأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة: شاعر مهجاء صافقي الديباجة. لُقِّبَ بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه (ت ١٠٥هـ). ترجمته في الأغاني ١٧٧: ٤، والشعر والشعراء ٢٠٤.

رُئِمَا أَوْفَيْتُ فِي غَلَمٍ ثَرْفَعَنْ ثُرَيْبِي شَمَالًا
ويجوز له أن يجعل اسم كان النكرة، والمعرفة الخبر؛ كقول القطامي: "، واسمه عمير:
[الوافر]

قَبِي قَبْلَ الثَّغْرِي بِأَضْبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا
ويجوز له جمع «فَاعِل» إذا كان وصفاً للمذكّر على «فَوَاعِل»؛ كقول الشاعر الفرزدق:
[الكامل]

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرُّقَابِ ثَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ
فهذه جملة كافية ممّا يجوز استعماله للشاعر لحفظ وزنه، وإقامة أسلوب نظمه فاعرف
ذلك. وقس عليه. إن شاء الله تعالى.

باب العدد

٣٠٨ - وَإِنْ سَفَفْتُ بِالْعُدُودِ فِي الْعُدَّةِ مَا طَبَعَ إِلَى الْمَعْدُودِ لَقَبْتُ لِيَشْدَ
٣٠٩ - ثَابِتٌ لَهَا مَعَ الْمُشْفَرِّ وَخُذْتُ مَعَ الْفَوَاتِ الْفَتْنُورَ
٣١٠ - تَقُولُ لِي حَسْبُ ثَرْبٍ خَذَ وَرَمَهُ لِي نَعْمًا مَلِ السُّوقِ وَقَدْ

اعلم أن العدد، يجري على أربعة مراتب: آحاد وعشرات ومئون والوف، ويحتاج العدد إلى ضمّه إلى النوع المعدود لثبّين بمجموعهما فائدة الكلام. ألا ترى أنك لو اقتصرت على ذكر العدد، فقلت: عندي ثلاثة لم يُعلم النوع المعدود، ولو اقتصرت على ذكر النوع، فقلت: عندي رجال؛ لَمَّا عُلِمَ العدد. ويجب تبيين العدد من ثلاثة فصاعداً، لأنّ لفظ الواحد، أو الاثنين يدلّ على العدد والنوع؛ لأنّ قولك: «جَمَلٌ» يدل على واحد من هذا النوع. وقولك: «جَمَلَان» يدل

(١) مَرَّ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ فِي ص ٤٢.

(٢) القطامي: عمير بن شميم بن عمرو بن عبّاد، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد التغلبي الملقّب بالقطامي: شاعر غزل فعل. جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين. (ت نحو ١٣٠هـ). ترجمته في الشعر والشعراء ٢٧٧، وطبقات الشعراء ١٢١. والبيت في ديوانه ص ٣١، وحرارة الأدب ٣٦٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٤/١، والكتاب ٢/٢٤٣، واللسان (صبع، ودع). الشاهد فيه هو: محي الاسم نكرة وهو «موقف» والخبر معرفة وهو «الوداع» وذلك لضرورة الشعر.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢، والكتاب ٣/ ٦٣٣، واللسان (نكس، خضع). الشاهد فيه قوله: «ثَوَاكِس» حيث جمع «ثَاكِس» على «ثَوَاكِس» وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

على اثنين من هذا النوع. فإذا أضفت العدد إلى المعدود، فإن كان الواحد المعدود مذكراً، أثبت الهاء في آخر العدد؛ كقولك: عندي ثلاثة رجال، وإن كان آخر المعدود مؤنثاً؛ حذفته الهاء منه؛ كقولك: عندي عشر نسوة؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿سَبْعًا هُنَّ مَعَ أَبِي وَنِسَاءُ ابْنَتِي﴾ (الحاقة: ٧)، فأثبت الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وتجري «ثمان» في الإعراب مجرى «قاضي»، فتقول: هذه ثمان نساء، ومررت بثماني نسوة، ورأيت ثمان نساء، فتفتح الباء في النصب وتضعها في الرفع والجر، وإن أردت تعريف هذا العدد؛ أدخلت الألف واللام على الاسم الثاني؛ فتقول: عندي ثلاثة الأتواب، وعشرة الدراهم؛ وعليه قول ذي الرمة^(١): **السرور**

وَقُلْ يَرْجِعُ الثَّنَلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّبَاذُ الْبِلَاقِعُ

٣١١- **وَلَنْ دَلِيلَ الْعَدَدِ الْمُرْغَبُ وَفَوَالِدِي مُنْجِبُ الْبَلَاءِ**

٣١٢- **وَأَنْ جَرَّ لَهَا مَعَ الْفَوَلِّ أَحْمَرُ الْفُلَانِي وَلَا الْكَلْبِيَّتُ**

٣١٣- **مَنْشُورٌ مَعْدِي ثَلَاثَ عَشَرَ خَمْسَةً مَنَظُومَةً وَذُرَّةً**

قد ذكرنا حكم المرتبة الأولى من العدد، وأما المرتبة الثانية، وهي العشرات؛ فلأنك إذا جاوزت العشرة ضمنت الثَّيْفَ إليها وجعلتها اسماً، وبنيتها على الفتح إلى أن تنتهي إلى تسعة عشر، ما عدا اثني عشر، فإن كان العدد لمذكراً؛ أثبت الهاء في الثَّيْفِ، وحذفها من العشرة، وإن كان لمؤنث؛ حذفها من الثَّيْفِ، وأثبتها في العشرة؛ كقولك في المذكر:

رأيت أحد عشر غلاماً، وفي المؤنث: رأيت إحدى عشرة جارية. فأما «اثنا عشر» فلأنك تعرب الاثنين إعراب الاسم المثنى، وتفتح آخر العشرة في جميع الوجوه. فتقول: جاءني اثنا عشر رجلاً، ورأيت اثني عشر رجلاً، ومررت باثني عشر رجلاً، وفي القرآن: ﴿فِي عَشْرِ نَفْسٍ مَدَنِيَّةٍ ثَلَاثَ عَشَرَ نَفْسًا﴾ (النساء: ٣٦). وقال سبحانه في النصب: ﴿وَمِنْهُمْ نَفْسٌ مَثْنَى عَشَرَ نَفْسًا﴾ (العنكبوت: ١٢). وتقول في المؤنث: جاءني اثنا عشر جارية جارية، وإن شئت قلت: اثنا عشر جارية؛ وعلى هذا حكم العدد إلى تسعة عشر.

وإنما لم يُثَبِّثْ «اثنا عشر» لأن إعراب الثَّيْنِ، يقع قبل التَّوْنِ، والعشرة المركبة معها تحل محلَّ التَّوْنِ؛ فتلحق التغيير بالألف مع العشرة المركبة معها كما تلحقه مع التَّوْنِ الَّتِي حُلَّتْ

(١) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة بن نهيي بن مسعود العدوي، أبو الحارث، من مضر: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، بدع في ذلك مذهب الجاهليين (ت ١١٧هـ). ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٤٠٤، والشعر والشعراء ٢٠٦، والبيت في ديوانه ص ١٢٧٤، والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٢، واللسان (خمس)، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢.

العشرة محلّها، وتفتح الياء من «تَمَانِي عَشْرَةَ» وقد سَكَنَها بعضهم، فإذا عرفت هذا الشُّوع من العدد؛ أدخلت «الألف واللام» على الأول: فقلت: رأيت الأَحدَ عَشَرَ رَجُلًا.

فإذا بلغت العشرين، أعربتْها إعراب الجمع السَّالم، واشترك فيها المذكر والمؤنث؛ وهذا حكم جمع العقود إلى الثَّعَمِينَ. فإن ذكرت واحداً من هذه العقود؛ كقولك: جاءني أحد وعشرون رجلاً كنت مخيراً؛ إن شئت قلت: جاءني أحد وعشرون رجلاً، وإن شئت قلت: واحد وعشرون رجلاً. وكذلك يجوز أن تقول: واحدة وعشرون امرأة، وإحدى وعشرون امرأة.

فإذا عرفت هذا الشُّوع؛ أدخلت «الألف واللام» عليهما، فقلت: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، والثَّعْصَ والثَّعَمِينَ امرأة.

وأما المرتبة الثالثة من العدد؛ فهي المئوت؛ فيشارك فيها المذكر والمؤنث؛ وتُحذف الهاء من المضاف إِلَيْهَا؛ لكونها مؤنثة؛ كقولك: عندي ثلاثمائة ثوب، وخمسمائة ناقة. وإذا عرفت هذا النوع؛ أدخلت «الألف واللام» على المضاف إليه، فقلت: ما فعلت بمائة الدَّراهم؟ وأين ثلاثمائة الدَّراهم؟

وأما المرتبة الرَّابِعَةُ، وهي الألف؛ فنثبت «الهاء» في المضاف إليه، ويشارك المذكر والمؤنث فيه؛ كقولك: هؤلاء ألفا رجل، وألفا امرأة، وثلاثة آلاف جمل، وثلاثة آلاف ناقة. فإن أردت تعريف هذا النوع؛ أدخلت الألف واللام على آخر لفظ منها؛ وهو المضاف إليه؛ فقلت: ما فعلت بثلاثة آلاف الدَّراهم، وعلى ذلك قس.

٣١٤ - وقد ناهى القول في الأفعال على خمسة عشر ألفاً.

باب نواصب الأفعال

- ٣١٥ - وخبر أن شرح نزاحاً يُفهم ما ينصب الفعل وما في خبره
٣١٦ - فينصب الفعل السليم أن ولن
٣١٧ - أو النصب في الممثل كالسليم
٣١٨ - واللام حين تُبْعِدُ بالخبر
٣١٩ - والقاء إن جاءت جواب الشهي
٣٢٠ - وفي جواب ليت لي وقيل قس؟

(١) هذا البيت استكملناه من «ملحة الإعراب».

(٢) المغدّي: موضع الغدو وهو السير أول النهار.

- ٣٢١ - وَالرَّأُوْا اِنْ جَاءَتْ يَتَغَنَّيَ الْجُمُعُ فِي طَلَبِ الْمَامُورِ اَوْ فِي الْمَنْعِ
 ٣٢٢ - وَنُصِبَ الْمَقْلُ اَوْ وَحْتَى
 ٣٢٣ - نَقُولُ: اِنَّمَا نَقِي اَنْ نَقْبَهَا
 ٣٢٤ - وَجِئْتُ كِي تُولِيَنِي الْكَرَامَةَ
 ٣٢٥ - وَاقْبِسِ الْعِلْمَ لِحِكْمًا تُكْرِمَا
 ٣٢٦ - وَلَا تُعَمِّرْ حَيَالًا تُضَيِّبُ
 ٣٢٧ - وَقُلْ صَدِيقٌ مُّخْلِصٌ قَاتِلُصَدِّ
 ٣٢٨ - وَرُزْ قَتِلْتَهُ بِأَمْنَابِ الْقَبْرِ
 ٣٢٩ - وَمَنْ يَقُلْ اِنِّي سَافِسٌ خَرَّتْكَ
 ٣٣٠ - وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ: يَا هَذَا، اَلَا
 ٣٣١ - فَبِهِذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ
- فِي طَلَبِ الْمَامُورِ اَوْ فِي الْمَنْعِ
 وَنُقِلَ: اَوْ فِي اَوْ فِي اَوْ فِي
 وَلَنْ اَوْ قَاتِلًا اَوْ لَوْ كَمَا
 وَبِئْسَ خَشْيَ اَدْخَلَ الْيَمَامَةَ
 وَغَاصِ اسْتَبَابَ الْهَزْوَ لِيَسْتَلِمَا
 وَمَا عَلَيْكَ عَشِيَّةً لِّلْمُنْتَبَا
 وَلَيْتَ لِي كُنْتُ الْيَمْنَى قَاتِلُهُ
 وَلَا تَحَاضِرُ قُتَيْبَةَ الْمَخْضَرَا
 فَقُلْ لَهُ: اِنِّي اِذَا احْتَرَمْتُكَ
 نَقِلَ عَنْهُ مَقْصِبٌ مَّا كَلَا
 مَثَلُهَا فَاحْذَرْ عَلَى تَحْتَالِي

اعلم أن الفعل المضارع، يرتفع لتعريفه من النواصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم، فإن كان فعل الزمان الحاضر، كان مرفوعاً أبداً، ولم تدخل عليه عوامل النصب، ولا عوامل الجزم؛ لأن عوامل النصب، تدل على استقبال الزمان، وفي عوامل الجزم ما ينقل معنى الفعل المضارع إلى الماضي؛ نحو: لم ولما، وفيه ما يدل على وقوعه في مستقبل الزمان، فنافت معانيها معاني الفعل المضارع للزمان الحاضر؛ فلهذا، لم تدخل عوامل النصب، ولا عوامل الجزم عليه، وأما الفعل المستقبل؛ فتدخل عليه عوامل النصب، وعوامل الجزم.

أما عوامل النصب؛ فهي: أن، ولن، وكي، وإذن، واللام المكسورة التي بمعنى «كي»، ولام الجحد المكسورة، وحتّى، وأو؛ والفاء، والواو إذا جاء جواباً في غير الإيجاب. وأصول هذه العوامل الأربعة: «أن، ولن، وكي، وإذن» وما عدا ذلك فرع من «أن»، و«أن» هي أم الباب، وسنورد نبذة في شرح كلّ حرف منها.

فأما «أن» فإنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، وقد يحلّ مع الفعل العاملة فيه محلّ المصدر؛ كقولك: أريد أن تخرج، أي: أريد خروجك، فإن ثلثنا «السين» الداخلة على الفعل المضارع أبطلت عملها، وارتفع الفعل، وخرجت عن أن تكون الناصبة للفعل، وصارت المخففة من الثقل؛ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْ سَكُنْ لَمَّا زَجَرَ﴾ (المزمّل: ٢٠)؛ وتقديره: علم أنه

سيكون منكم مرضى. وقد تلبس أن الناصبة للفعل بـ«أن» المخففة من الثقلية، إذا وليتها «لا» التأنيية. والتمييز بينهما بأن تنظر إلى الفعل الذي قبلها؛ فإن كان من أفعال العلم واليقين؛ كانت في هذه المواطن؛ هي المخففة من الثقلية، ووجب رفع الفعل المضارع الذي بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا رَأَوْا أَنَّهُمْ يُبْعَثُونَ﴾ (طه: ٨٩) إذ تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف أو الطمع، كان ذلك من مواطن «أن» الناصبة للفعل؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ حَفَتِ الْأَنْفُسُ مِنْهُ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الشك المتوسطة بين التوعين المذكورين؛ احتمل أن تكون «أن» الناصبة للفعل؛ واحتمل أن تكون المخففة من الثقلية؛ فيرتفع الفعل بعدها. ولهذين الاحتمالين؛ قرئ: ﴿وَأَسْلُوا لَا تَكُنْ فِتْنَةً﴾ (المائدة: ٧١)، برفع «تَكُونُ» ونصبها.

وأما «لن» فهي لفظة نفي وضعت لجواب حرفي التثنية اللذين هما: «السين، وسوف» فكأن قولك: لن يخرج زيد، هو جواب من قال: سوف يخرج، أو سيخرج، وتختص «لن» دون أخواتها بجواز أن يتقدم عليها مفعول الفعل الذي نصبت؛ كقولك: زيداً لن أضرب.

وأما «كي» فهو حرف وضع بمعنى العلة والغرض، لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تُكرِّمَنِي؛ فمعناه: زرتك للإكرام، ففيها شبه للمفعول له، ويجوز إدخال «اللام» عليه؛ فتقول: زرتك لكي تُكرِّمَنِي، وقد يجوز إلحاق «ما، ولا» بآخرها مع زيادة «اللام» في أولها، وحذفها؛ فتقول: زرتك كيِّمًا تُكرِّمَنِي، ولكيما تُكرِّمَنِي، وزرتك كيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما «إذن» فتنصب الفعل باجتماع أربع شرائط:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن تكون جواباً.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن اختل شرط منها؛ ارتفع الفعل، فإن قال لك قائل: أنا أزورك، فقلت له: إذن أكرِّمُكَ، نصبت أكرِّمُكَ بوجود الشرائط الأربع في هذا الكلام. فإن قلت: أنا أكرِّمُكَ إذن، وجب رفع أكرِّمُكَ بخروج «إذن» عن الابتداء بها. فإن قلت: إذن - والله - أكرِّمُكَ؛ رفعت أكرِّمُكَ؛ لاعتماد الفعل على القسم لا على لفظة «إذن»، فإن أدخلت «فاء» أو «الواو» على «إذن»، فقلت: فإذاً أكرِّمُكَ، أو وإذاً أكرِّمُكَ؛ فالأجود النصب؛ لكون الدَّاخل على «إذن» حرفاً

واحدًا، والحرف الواحد ممَّا يُسْتَهْلُ الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم «إِذَنْ» مع «الفاء والواو» لعدم الابتداء بلفظها، وإذا وقعت على «إِذَنْ» وقعت بالألف كما يوقف على الاسم المنصرف المنصوب. وأما «اللام» التي بمعنى «كي»، فهي - أيضاً - للتعليل؛ مثاله: جئت لِتُكْرِمَنِي، فِعْلَةٌ المجيء هو طلب الإكرام. وأما «لام الجحْد»؛ فكنزوله تعالى: ﴿وَمَا صَدَقَ اللَّهُ إِعْجَبَهُ﴾ (النمل: ٢٣).

وهاتان الأمان هما مكسورتان كـ «لام الجر» الداخلة على الأسماء الظاهرة.

وأما «الفاء» فتتصب الفعل المستقبل، إذا جاءت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر؛ في مثل قولك: قم فأكرمك، والنهي كقولك: لا تقم فأغضب عليك، والنفي كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام كقولك: أين بيتك فأزورك؟ والتمني كقولك: ليت لي مالاً فأنفقه في سبيل الله، والقرض كقولك: ألا تنزل عندنا فتحدث، والتحضيض كقولك: هل تزورني فأكرمك؟ وألفاظ التحضيض أربعة: «هلاً، آلا، ولولا، ولوما».

ثم اعلم أنَّ في الجملة المجابة بالفاء لمحا من الشرط والجزاء، بالفعل الذي قبل الفاء
 يتنزل منزلة الشرط، والفعل الذي دخلت عليه الفاء، يتنزل منزلة الجزاء؛ فإذا قلت: لا تقم
 فأغضب عليك؛ فالمعنى: إن تقم أغضب عليك.

وهذا حكم بقیة مواطن «الفاء»، وفي القرآن العزيز آية تضمنت الجواب بالفاء في فعلين مُتصلين يلتصق حكمهما على المبتدئ؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ تِلْكَ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ذُلٌّ لِّمَنْ هُمْ يَبْتَغُونَ وَهُمْ لَا يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ فَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأنعام: ٥٢]، فقلوه تعالى: «فَتَقَرَّرْهُمْ» انتصب بالفاء لكونه جواب التثني الذي هو «ما عليك من حسابهم من شيء»، وقوله تعالى: «فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ»، انتصب «فَتَكُونُ» بالفاء لكونه جواب التثني الذي هو «ولا تطرد الذين يدعون ربهم».

وأما «الواو» فتتصّب أيضاً الفعل في مواضع نصب «الفاء» إلا أن الغالب على «الواو» أن تنصب بعد «التهنئة».

ويكون المقصود بها الجمع؛ كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

فتنصب «تشرّب» بالواو، والغرض منعك إتياء عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك؛ وهذا هو الفرق بين أن تنصبه، وبين أن تجزمه؛ لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكاً، ولا تشرب لبناً، كان النهي واقعاً على الأكل وعلى الشرب؛ فيعصي متى جمع بينهما أو انفرد بأحدهما، وقد يتنصب الفعل بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتُسَمَّى في

هذا الموطن وأو المخالفة، ويكون انتصاب الفعل بعدها، بإضمار «أن»؛ وذلك كقول ميسون بنت بحدل^(١): [الوافر]

لَلْبُسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
وتقدير الكلام: للبس عبادة وأن تقر عيني.

وأما «أو» فت نصب الفعل المستقبل، وتكون بمعنى «إلا أن»؛ كما قال تعالى: ﴿يَسِّرْ لَنَا ذِكْرًا﴾ [الأنعام: ١٦٨] أي: «إلا أن يتوب عليهم». ونقول منه: لا لزمتك أو تعطيني حقّي؛ ومنه قول امرئ القيس: [المعقول]

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِلَّا مَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرُ^(٢)
أي: «إلا أن تموت فتعذر».

وإنما «حتى» فهي تقع على الفعل المستقبل، وتكون فيه بمعنىين:

أحدهما: أن تقع بمعنى «إلى أن» ويكون الفعل الذي بعدها متصلاً، بما قبلها؛ كقولك: صم حتى تغرب الشمس. ألا ترى أن الصوم متصل إلى أن تغرب الشمس؟ وتقدير الكلام: صم إلى أن تغرب الشمس.

والثاني: أن تقع بمعنى «كي» ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عما قبلها؛ كقولك: اطع الله حتى يدخلك الجنة.

وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد، ثم اعلم أن «حتى» تقع في الكلام على أربعة معاني: أحدها أن تكون حرفاً من حروف الجر، وحرفاً من حروف العطف «على ما بيّنا في بابي العطف والجر»، وتكون ناصبة للفعل المستقبل على ما أوضحناه في هذا الموضع، وتكون حرفاً من حروف الابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر؛ كقول الشاعر جرير: [الخص]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُسْمَعُ دِئَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ وَجِلَةٌ أَشْكَلُ^(٣)

(١) ميسون بنت بحدل بن أبيه، من بني حارثة بن حباب الكلبي أمة يزيد بن معاوية، شاعرة (ت نحو ٨٠هـ). ترجمتها في الكامل لابن الأثير ٤/٤، ٤٩، وجمهرة الأساب ٤٢٧. والبيت في حزانة الأدب ٥٠٣/٨، والدرر ٩٠/٤، واللسان (مسن)، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٠. الشاهد فيه قولها: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع به «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٦٦، واللسان (أوا)، وخزانة الأدب ٢١٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٩، والكتاب ٤٧/٣، والشاهد فيه قوله: «تموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد «أو» لأنها بمعنى حتى نعلم، أو إلى أن نعلم.

(٣) مرّ تخريج الشاهد ص ٣٩.

فما دجلة: مبتدأ، و«أشكل» خبره. والأشكل: الذي يمازج بياضه حمرة؛ ومنه قولهم: عين شكلة: التي يمازج بياضها حمرة. وأراد الشاعر أن دماء القتلى حين مجت إلى دجلة، جعلت ماءة أشكل؛ لامتزاج الدم به.

٣٣٢ - **بَرَأَ نَحْنُ حَنِمَةُ الصَّغِيرِ لَيْفَ لَيْفِي عَلَى سُكُونِهِ لَا تَحْتَفِلُ**

٣٣٣ - **الْفَوْزُ لَنْ يَرْضَى لَمْ يَشْفِرْ حَتَّى يَرَى مَفَاتِحَ الْفُزُونِ**

قد ذكرنا أن حروف الاعتلال «الالف، والواو، والياء»، وتسمى - أيضاً - حروف المدة واللين. فمتى وجدت بها آخر الفعل المستقبل نظرت، فإن كانت واوًا، أو ياءً، مثل: يدعو، أو يرمي؛ فتحتها في الثَّصْب؛ فقلت: لن يدعو، ولن يرمي، وإن كان آخره ألفاً أقررتها على سكونها، ولم يكن لحرف الثَّصْب تأثير فيها؛ لأنَّ تحريك الألف، لا يمكن. فتقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو؛ والاعتبار بالألف لا بالخط، فإنَّ آخر هاتين اللَّفْظَتَيْنِ ألف وإن كُتِبَا بالياء. والله أعلم.

باب النون المحذوفة

٣٣٤ - **وَحَمَّةٌ لَحْنَتْ مِنْهُنَّ لَقِرَتْ فِي نَضْبِهَا قَالِقَةٌ وَلَا تَحْفُفُ**

٣٣٥ - **وَفِي: لَقِيَتْ الْحَيْرَ - يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ فَاغْرِبَ الْمَسِي**

٣٣٦ - **وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَ وَآتَتْ بِأُتْمَاءٍ تُفْعَلِينَ**

٣٣٧ - **فَهَذِهِ يُحَذِّفُ مِنْهَا الثُّونُ فِي نَضْبِهَا الْمَطْمَرُ «تُحَوَّلُ**

٣٣٨ - **تَقُولُ لِلرَّيْذِينَ: لَنْ تَنْطَلِقَا وَفَرَّقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرِقَا»^(١)**

٣٣٩ - **وَجَامِدُوا يَا قَوْمُ حَتَّى تَفْتَنُوا وَفَنُوا الْكُفْرَ حَتَّى تَنْتَلُوا**

٣٤٠ - **وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُشْعَبِي يَا هِنْدُ بِالْوَضْلِ الَّذِي يَرَوِي الصُّدِي»^(٢)**

اعلم أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال رفعا بإثبات النون، ونصبها وجزمها بحذف النون؛ وهي قولك للاثنتين المخاطبتين: تَفْعَلَانِ، والاثنتين الغائبتين: يَفْعَلَانِ، وللجماعة المخاطبتين: تَفْعَلُونَ، وللجماعة الغائبتين: يَفْعَلُونَ، وللأنثى المخاطبة: تَفْعَلِينَ. فمتى دخل على هذه الأمثلة الخمسة حرف ناصب، أو حرف جازم حذف الثُّون مِنْهَا؛ كقولك: أريد أن يذهبوا، ولن تفعلوا، ولن تخرجوا، ولن يخرجوا، ولن تخرجي يا هند؛ وفي القرآن: ﴿لَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (البقرة: ١٢٤).

(١) الفرقد: نجم قريب من القطب الشمالي ثابت الموقع تقريباً ولذا يُهْتَدَى به، وهو المسمى «النجم القطبي»، ويقربه نجم آخر مماثل له وأصغر منه، وهما فرقدان.

(٢) الصُّدِي: الظَّمان.

باب حروف الجزم

٣٤١- وَيُخَرِّمُ الْفَعْلَ سَالِماً فِي التَّطْيِي . «لَمْ» فِي الْآخِرِ وَالْأَوَّلِ فِي التَّهْيِي
 ٣٤٢- وَمِنْ خُرُوفِ الْجَزْمِ : أَيْضاً «لَمْ» وَمِنْ يَرُدُّ فِيهَا يَفْعِلُ «لَمْ»
 ٣٤٣- نَقُولُ : لَمْ نَلْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلْ . وَلَا لِحَاصِلُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
 ٣٤٤- وَحَالِدٌ لَمْ يَرُدْ مِنْ مَنْ وَرَدَ . وَمِنْ يَرُدُّ فَيُلَوِّصُ مَنْ لَوْ
 اعلم أن حروف الجزم خمسة أصليّة؛ وهي؛ «لم»، ولما إذا كانت بمعنى لم، ولام الأمر،
 ولا في التّهي، وإن في المجازاة. وتنزع على «إن» تسعة الفاظ أخر، ومشرح كل لفظة منها.
 أمّا «لم»، فهي حرف وضع لنفي فعل من قال: «قد فعل»، فنقول أنت: لم تفعل.

وأما «لما»، فهي لنفي فعل مَرَّ قَالَ: «لقد فعل»، فنقول أنت: لما يفعل؛ وكلاهما يجزم
 الفعل المستقبل، فيسكن آخر الفعل التسليم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ يَوْمَئِذٍ نَصِيرٌ﴾
 [الإخلاص ٣]، ويصير الفعل المستقبل الذي يدخلان عليه في معنى «الماضي». ألا ترى أنّه
 يحسن أن تقول: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج زيد أمس. ولما يخرج زيد أمس. ولفظة
 «أمس» لا تشبّه إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول «لم ولما» على الفعل المستقبل؛ لما ساء هذا
 الكلام؛ لأنّه لا يحسن أن تقول: يخرج زيد أمس.

وقد تدخل الهمزة على «لم ولما» فيصير في الكلام معنى التّقرير؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ
 تَخْرُجْ لَهُ مَنَادٌ﴾ [الاشراح: ١]، وقد تكون يَمَعْنِي التّوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أخين
 إليك؟ وعلى اختلاف المعاني؛ فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن أدخلت بين الهمزة
 والحرف «الفاء أو الواو»؛ كقولك: أو لم تخرج؟ أقلّم نظره؟

ثم اعلم أن «لما» خاصّة قد تقع اسماً ظرفياً بمعنى «حين»؛ وذلك إذا وليها الفعل
 الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ قُدْسِهِمْ﴾ [التقصير ٢٣]، ﴿وَلَمَّا حَامَتْ إِلَهُاتُ أُمَمٍ﴾ [نوح ٧٧].

وأما «لام الأمر»، فهي تكون للغائب؛ كما قال تعالى: ﴿يَلْبِسْ ذُو سَعْدٍ مِنْ سَفِينَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]
 وحركة هذه اللّام الكسر، فإن دخل عليها «الواو، أو الفاء، أو تُم» جاز إقرارها على
 الكسر، وجاز تسكينها، إلّا أنّ الأفصح أن تسكن مع «الواو والفاء»، وتكسر مع «ثم»، وعلى
 هذا قراءة أبي عمرو: ﴿ثُمَّ لِيَقْلَعْ لِيَشْفِرَ﴾ [الحج ١٥]. وقراءته: ﴿وَبَشِّرُوا نَسِيتَ الْغَيْثِ﴾
 [الحج ٢٩]، فسكن اللام مع «اللام والفاء»، وكسرها مع «ثم». والعلة في ذلك، أنّ «ثم» كلمة
 قائمة بذاتها؛ فلها، لم تغير حركة اللّام. «والواو والفاء» حرفان لا يستقلان بنفسيهما، فلما
 دخلا على «اللام» امتزجا بها، كما أنّ «الواو والفاء» إذا دخلا على «هو وهي» سكنت «الهاء»؛

كقوله تعالى: ﴿وَمَرَّ لَهُ﴾ [الأنعام: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ حَامِلٌ عَلَى عَذِيصَتِهِ﴾ [المع: ٤٥]، وإذا دخلت **ثُمَّ** عليهما أفترتهما على حركتهما؛ كقولك: **ثُمَّ** هي، **وَتَمَّ** هو.

وأما **«لَا»** فإذا جاءت بمعنى «النهى»، جزمت الفعل المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾ **يَسَاقُوتَ رَبِّهِمْ لَمَّا** [الكهف: ١١٠].

وأما **«إِنْ»** الشرطية، فإنها إن دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما؛ كقولك: إن تخرج أخرج؛ وقد تدخل على الماضي فلا تغيّره عن فتحه، بل تنقل معناه من الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرج زيد غداً خرج عمرو. وقد يختلف فعلا الشرط والجزاء؛ فيكون في موطن فعل الشرط ماضياً وفعل الجزاء مستقبلاً؛ فتجزم المستقبل ولا تغيّر الماضي؛ كقولك: إن خرج زيد يخرج عمرو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلاً؛ فتجزمه، وفعل الجزاء ماضياً؛ فلا تغيّره؛ كقولك: إن يخرج زيد خرج عمرو. **والأحسن**: أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء. فإن اختلفا، **فالأحسن**: أن يكون فعل الجزاء مستقبلاً؛ لأنه فعل مجازاة والمجازاة كالوعد، والعدة تكون بالمستقبل.

ثم اعلم أن جواب الشرط، يكون بثلاثة أشياء:

أحدها: بالفعل، وقد مثلناه.

والثاني: بالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً كان مرفوعاً أيضاً على أصله. **فالأصح**: كقولك: إن خرج الأمير، فالمسكّر خارج. والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَدَا فَبِهِمْ نَصْرُ اللَّهِ وَمَنْ﴾ [المائدة: ٩٥] لأن **«مَنْ»** من أخوات **«إِنْ»** الشرطية وعملها كعملها.

والثالث: الذي يجاب به **«إِنْ»** الشرطية **«إِذَا»**؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَحَوَّلَ مَنَاسِكُهُمْ يَوْمَ قَدَمَتْ﴾ **يَتِيمَهُمْ بِأَفْهَمَ يَقُولُونَ** [الروم: ٣٦]. وأما **«مَنْ»** فمن أخوات **«إِنْ»** المتفرعة عنها، وسيأتي شرحها في ما بعد إن شاء الله تعالى.

٣٤٥- **وَلَا سَلَامًا لَكَ وَلَا مَ فَلَئِنْ عَصَيْتَ لَكُنَّ وَالسَّلَامُ** ^(١)

٣٤٦- **تَقُولُ لَا تَحْشَرُ الْمُنْكَرَ وَمَثَلُهُ لَمْ يَكُنْ أَذْيًا**

واعلم أنه متى التقى ساكنان؛ كُسر الأول منهما، وإنما اختير له حركة الكسر لأنها لا توجد في إعراب الفعل المستقبل؛ فجعل الكسر علامة تؤذن بالتقاء الساكنين. والكسر يكون إذا

(١) قوله: «والسلام» كقول به القافية، وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: والسلام عليك.

التقى ساكنان في المجزوم؛ كقوله تعالى: **هَٰذَا بَيْنِيَ وَبَيْنَ كَعْبٍ** (البقرة ١١)؛ وكان الأصل تسكين الثَّوْنِ بالجزم؛ كما سكنت في قوله تعالى: **هَٰذَا بَيْنَ نَمٍ صَفْوٍ أَحَدَ زَمٍ** (الإحلام ٤١)، ولكن لما التقت الثَّوْن - وهي ساكنة - بلام الذين، وهي ساكنة؛ كُسِرَتْ فراراً من اجتماع ساكنين، ولا اعتبار بالالف لأنها الف وصل تسقط عند إدراج الكلام وإنما اجْتَلَبْتُ، وأذْجَلْتُ عَلَى اللَّامِ لِيَتِمَّ افتتاح الطُّعْي به؛ لأنَّ اللَّامَ ساكنة، ولا يمكن افتتاح الطُّعْي بالسَّكَنِ. وكذلك، إذا التقى ساكنان، والفعل فعل أمر؛ كُسِرَ آخِرُ الفعل؛ كقوله تعالى: **فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ** (البقرة ٢٣٨) (المرمل). وكذلك، إن كان في الأسماء المبنية على السَّكُونِ؛ مثل: «كَمْ» و«مَنْ»؛ كقولك كم المال؟ وَمَنْ الرَّجُلُ؟ وكذلك تقول: سمعت من المحدث أخباراً صحيحة؛ ولم يشذ من ذلك إلا فتح الثَّوْن من لفظة «مِنْ» عند النقاء الساكنين؛ كقولك: سمعت من المحدث أخباراً. وإنما فُعِلَ ذَلِكَ لِكُسْرِ الميم فكرهوا أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين فاعرف ذلك.

٣٤٧- **وَذَا نَرٍ لَفُغَلٍ فِيهَا رَذَفٍ** **أَوْ أَحَرٍ لَمَفٍ مَسْنَةٍ أَلْجَلَفَا**
٣٤٨- **تَلْفُلُونَ لَا تَأْسُ وَلَا تَزُودُ وَلَا تَقْرَبُ وَلَا تَحِلُّ وَلَا تَقْلُبُ**
٣٤٩- **وَالْتِ يَا رَيْدُفَا تَهْمُ لَفُيَ** **وَلَا تَمِغْ إِلَّا سَلَفِي فِي مَلِي**
إذا كان آخر الفعل المستقبل أحد حروف الاعتلال؛ إما «الف» مثل؛ يخش، ويرضى، وإما «واو» مثل؛ يغزو ويدعو، وإما «ياء» مثل؛ يقضي، ويرمي، ودخل على الفعل حرف جازم؛ حُذِفَ حَرْفُ الاعتلال لأنَّ مِنْ شَرَطِ الجازم أن تسكن المتحرك، فإذا صادف حرفاً ساكناً حذفه ليؤثر دخوله على الفعل، ويتبين عمله؛ فعلى هذا تقول: لم يخش زيداً، ولم يغز عمرو، ولم يرم يشراً. وكذلك، إن كان حرف الاعتلال رِذْفًا؛ وهو أن يكون قبل الحرف الأخير؛ مثل؛ يخاف، ويقول، ويبيع؛ فإذا أَدْجَلُ الجازم عليه حذفه.

وإما وجب حذفه؛ لأنَّ حرف الاعتلال ساكن، والجزم يوجب سكون ما بعده؛ فلما التقى الساكنان؛ وجب حذف حرف الاعتلال فراراً من اجتماع الساكنين. فعلى هذا تقول: لم يخف، ولم يقل، ولم يبع. فاعرف ذلك.

٣٥٠- **وَأَحْرُءٌ فِي لَحْنِهِ مِثْلُ النَّصْبِ** **تَدْفَعُ بِسَحَابِي وَتَقِلُّ لِي حَسْبِي**
قد ذكرنا أنَّ خمسة أمثلة من الأفعال؛ رَفَعَهَا بَيِّنَاتُ الثَّوْنِ فيها؛ ونصبها وجزمها بحذف الثَّوْن منها؛ وهي: «تفعلاين»، و«يفعلان»، و«تفعلون»، و«يفعلون»، و«تفعلين يا امرأة». ومثل حكم النَّصْب حكم الجزم؛ نحو قولك: لم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولم يخرجوا، ولم يذهبوا، ولا

باب المبنيات

٣٥٩- فَمَنْ لَمْ يَلِدْ فَهِيَ الْفَرْثُ مَن مِّنْهُمْ عَلَى رُحْلِ إِبِلٍ

اعلم أن جميع الكلام قسمان؛ معرب ومبني.

فالمُعَرَّبُ: ما يتغير آخره؛ لاختلاف العوامل فيه الدخلة عليه.

والمَبْنِيُّ: ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الدخلة عليه، ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقع، وتباين موطنه. والبناء يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف على ما تبيّنه تلوه هذا الشرح.

٣٦٠- فَتَكُونُوا مِنْ أَزْوَاجٍ مُّكْنٍ وَكُنْ لَكُمْ وَكُنْ

اعلم أن الأصل في بناء ما بني أن يكون على السكون؛ لأن المقصود من البناء المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت. والغالب على ذلك، أن يكون بالسكون الممتنع من الحركة. والبناء: يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فالأسماء كقولك: «مَنْ، وَكُنْ» والأفعال كفعل الأمر: «قُمْ، واقعد»، والحروف نحو: «قُلْ، وَيَلْ، وَتَعْمَ، وَأَجَلْ (بمعنى نعم)، وَهَذَا، وَعَنْ» فاعرف ذلك.

٣٦١- وَضَعِي لَعَابِي مِنْ قُنًى وَمِنْ

٣٦٢- وَحَبْلٌ لِّمَنْ تُشَدُّ ثَمَ لَحْنٌ وَقَطْعُ مَا خَفِيَ عَنْكَ الْخَلْ

قد ذكرنا أن أصل البناء، أن يكون على السكون، إلا أنهم قد بنوه على الحركات الثلاث؛ الضم، والفتح، والكسر.

فأما الضم: فإنه وقع في الأسماء، ولم يقع في فعل البثّة. ووقع في حرف واحد، وهو «مَنْ» على قول من جعلها حرفاً.

فأما وقوعه في الأسماء، فقد بنوا «نَحْنُ» على «الضم»؛ وإنما حُصِتْ بالضم لأنها كناية عن الجمع، و«الواو» تختص بالجمع؛ كقولك: «فعلوا، وخرجوا»؛ فعملوا حركة «نَحْنُ» التي يكتو بها عن الجمع «ضُمَّ» لتفرعها عن «الواو».

وبنوا «حَيْثُ» على «الضم». وبنوا «قَدْ» على الضم؛ وهي في الماضي؛ نقيضه «أبدأ» في المستقبل؛ لأنه يقال: ما كَلَّمْتُهُ قط، ولا أكلمه أبداً، ولا يجوز أن يقال: لا أكلمه قط، وإن كانت العامة تُؤَلَّع بها. وقد بنوا «قَبْلُ» و«بعد» في الغاية؛ على الضم؛ كقولهم في أوائل الخطب: أما بعد؛ وكقوله عز وجل: «فَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَوْا وَمِنَ الْأَرْوَاحِ» [الروم: ١٧].

ومعنى قولنا «الغاية»: أنَّ هذه الألفاظ كانت موضوعةً على الإضافة إلى ما بعدها؛ لينمَّ الكلام، فيقال: أثنَا بعد حمد الله، والصَّلَاة على نبيِّه، فقد كان كذا وكذا؛ فَأَقْطِعت **إِبعْدُ** من الإضافة، وَجُعِلَتْ غايةً بمعنى آخر الكلام. وَلَمَّا اقْطِعت عن الإضافة، أُلْتي بها ينمَّ الكلام، صارت كأنها بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يكون إلا مبنياً؛ فإن قيل: «قَبِلُ» بنيت على الضَّمِّ دون الفتح والكسر؛ فالجواب عنه: أنَّ الفتح، والكسر قد يحلَّان فيها عند الإضافة؛ كقولك في الفتح: جئتكَ قبل زيد، وبعْدُ عمرو؛ وكقوله تعالى في الكسر: ﴿فَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَنُّوا أَنَّهُمْ كَانُوا أَنفُسُ اللَّهِ أَفْلَحُوا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

فلما كانت الفتحة والكسرة حركتي إعراب **لِدَقْبِلُ** و**بعْدُ**؛ وجب بناؤهما في بعض المواضع ببناء على الحركة أَلْي لم تكن لهما قَطَّ حركة إعراب؛ وهي: الضَّم. وكذلك تقول: نزل من علٍّ، وضربته من قُدَّام، ولحفته من ورائ، فتضمُّ أواخر «علٍّ، وقُدَّام، ووراء»؛ لأنَّ الأصل كان فيها الإضافة؛ وتحقيق الكلام: نزلت من عل الدَّار، وضربته من قدام العسكر، وجنته من ورائه، فلما حذف المضاف إليه جعلت هذه الألفاظ غايةً، وبنيت على الضَّم؛ ومنه قول الشاعر التَّميمي: [الكامل]

لَعَنَ الْإِلَهَ مَسَاوِرَ بَنٍ تَعَلَّيْ لَعْنًا يُضَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ
٣٦٣ - وَفُتِحَ فِي السَّلَاةِ وَفِي لَعْنَةٍ وَشَتَانٍ وَزَيْبٍ فَعَرَفَ
٣٦٤ - وَلَذِكْرُ مَا أَتَيْنَا مِنَ لَعْنَةٍ فَفُتِحَ كُلُّ مَنْهَلٍ حَيْثُ لَعْنَةٍ

قد ذكرنا حكم المبنى على الضَّم فاما المبنى على الفتح، فقد يقع في الأسماء، والأفعال، والحروف.

فأما الأسماء؛ فنحو: «أَيَّان، وأَيَّن، وكَيْف، وشَتَّان». وإِنَّمَا بُنيت على الفتح لأنَّ ما قبل آخرها ساكن، والفتحة خفيفة، فاختراروا الانتقال من السَّكون إلى اخْفَ الحركات. ومِمَّا يُبْنَى من الأسماء على الفتح: الأسماء المركَّبة في العدد، وهي ما بين «أحد عشر» إلى تسعة عشر؛ فيفتح آخرها كيفما لُفَّظ بهما؛ كقولك: جاءني أحد عشر رجلاً، ورأيت أحدَ عشر رجلاً، ومررتُ بأحدَ عشر رجلاً؛ وكان الأصل في هذا العدد أن يُفْطَف الأخير على الأول؛ فيقال: عندي أحدٌ وعَشْر؛ فلما حُلِفَ حرف العطف، وجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد؛ أوجب تركيبهما البناء؛ ليؤدَّن بحذف حرف العطف، واختير في بناءهما الفتحة؛ لأنَّها اخْفَ الحركات.

(١١) البيت لرجل من بني تميم في الدرر ١١٤/٣، وشرح التصريح ٥١/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣، وبلا نسة في أوضح المسالك ١٦٠/٣، ومعجم الهوامع ٢١٠/١، وفي رواية: «لَعَنَ الْإِلَهَ تَعَلَّيْ بَنٍ مَسَاوِرٍ».

وكذلك تقول: هو بين بين؛ أي: بين الجيد والرديء، ولقيته صباح مساء؛ إذا أردت به أنك لقيته صباحاً ومساءً، فلما حُذِفَ واو العطف؛ رُكِبَ الاسمان، وبنيا على الفتح؛ كما فعل بدو أحد عشر إلى تسعة عشر؛ فإن أضفته، قلت: أجيتك صباح مساء؛ فاصله على هيئته بغير واو العطف؛ والمراد به: الصباح وحده.

والبناء على الفتح في الأفعال الماضية الخالية من علامة التأنيث؛ نحو: «قام، وأكرم، وانطلق، واستخرج»، قلت حروف الكلمة، أو كثرت. وكذلك الفعل المضارع، إذا دخلت عليه الثنون الثقيلة؛ كقوله تعالى: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ» [الأنعام: ٥٨]؛ وكقوله تعالى: «هَٰذَا يَوْمُ يَكُونُ الْكُفْرُ كِذْبًا مَا يَقْبَلُونَ» [الحج: ١٥].

وأما البناء في الحروف على الفتح؛ فنحو: «رُبُّ» و«إِنَّ» وأخواتها الخمس؛ ونحو: «ثُمَّ» من حروف العطف، و«فاتها» و«واوها» فاعرف ذلك.

٣٦٥- «أَمْسِي» مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ لِأَنَّ «ضَمِيرَ صَارَ مُضْمَرًا عِنْدَ الْمَعْنَى
٣٦٦- «وَأَحْبَبُ» أَيْ حَفَاً وَمَعْلُوماً. «كُلَّمَسْ فِي الْكُسْرِ» فِي مَعْنَى
وأما حكم المبنى على الكسر، فيقع في الأسماء وفي الحروف، ولا يدخل الأفعال، إذ لا مدخل للكسر فيها، إلا أن يعرض؛ كقوله تعالى: «وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ» [الأنعام: ٥٨] فالكسر الموجود في هذا الفعل، وإن كان أصله مبنياً على السكون؛ لالتقاء الساكنين. والأسماء كقولك: «أَمْسِي»، وهو مبنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ، إِلَّا أَنْ يُصَغَّرَ أَوْ يُضَافَ؛ فَيُعْرَبُ، أَوْ يُعْرَفُ، أَوْ يُنْكَرُ. وقد بناه بعض العرب على الفتح.

وأنشد: [الرجز]

لَعَنَ زَائِتٌ عَجَباً مَذْأَمَسَا عَجَائِزاً بِمِثْلِ الشَّعَالِي خُمَسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي زَخْلِبِهِنَّ فَمَضَا لَا تَرْكُ اللَّؤْلُؤُ لَهُنَّ ضِرْسَا
و«جَبْرِ» بمعنى: حقاً؛ وقيل، بمعنى: نعم. وقد تستعمل في اليمين، وهو مبنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ؛ وهؤلاء الحروف مثل باء الجر مطلقاً، ولأمره أيضاً مع الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ؛ نحو: يَزِيدُ، وَبِكَ، وَيَزِيدُ.

٣٦٧- «وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ إِسْرَالٌ» مِثْلُ مَا قَالُوا حَذَامَ وَقَطَامَ فِي الدُّمَى

(١) الرجز في اللسان (أمس، همس)، وتهذيب اللغة ١٤٣/٦، وتاج العروس (همس)، وجمهرة اللغة ص

اعلم أن المعدول عن «افعل»، إلى «فَعَالٍ» مبني على الكسر، وهو يأتي على أربعة أضرب:

أحدها: بمعنى الأمر؛ كقولك: نَزَّالٍ بمعنى: انزل، وَتَرَكَ بمعنى: اترك. قال الشاعر زهير: **[الكامل]**

وَلَيْفَ نَمَّ حَفْوُ الدَّرَجِ أَتَتْ إِذَا دُعِيَتْ نَزَّالٍ وَلُجَّ فِي الدَّغْرِ
وقال آخر: **[الجزء]**

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاقِهَا؟
والثاني: لا يستعمل إلا في النداء: كقولك: يَا خَبَاثَ، يَا لَكَاعَ، يَا فَجَارَ.

والثالث: اسم المصدر، نحو: «فَجَارٍ، وَنَسَارٍ» قال الشاعر: **[الجزء]**
فَكُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلًّا نَحُجَّ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً

والرابع: من أسماء النساء، ما عُدل عن فاعلة؛ نحو: «حَدَامٌ، وَقَطَامٌ، وَرَقَاشٌ، وَغَلَابٌ»، وكان الأصل: «حَادِمَةٌ، وَقَاطِمَةٌ، وَرَاقِشَةٌ، وَغَالِيَّةٌ» وأكثر العرب تبنى هذه الأسماء على الكسر؛ وعليه قول الشاعر: **[الجزء]**

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَضْذُومًا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ
وقد أجزاها بعضهم مجرى المعربات فضمها في الرفع، وفتحها في النصب والجر.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩، والدرر ٥/٣٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١، والكتاب ٣/٢٧١، واللسان (نزل، اسم). الشاهد فيه قوله: «نَزَّالٍ» وهو اسم لقوله «انزل».

(٢) الرجز لطغيلة بن يزيد في خزانة الأدب ٥/١٦٠، واللسان (ترك)، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٧. والشاهد فيه قوله: «تَرَكَهَا» مرتين، حيث اشتق من الفعل الثلاثي الذي هو «ترك» يترك: اسماً على وزن «فَعَالٍ» واستعمله بمعنى فعل الأمر، وبناءً على الكسر.

(٣) لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ (الحاشية)، وخزانة الأدب ٦/٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٧، والكتاب ٣/٢٧٤، اللغة: يسار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة والبسر بمعنى واحد. والشاهد فيه: بناء «يسار» على الكسر، لأنه اسم للبسر معدول عن الميسرة. وحيد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، أبو المثنى: شاعر مخضرم، عاش زمناً في الجاهلية وشهد حينئذ مع المشركين ثم أسلم ووفد على النبي ﷺ. (ت نحو ٤٣٠هـ)، ترجمته في الإصابة تر (١٨٣٠)، وتهذيب ابن عساكر ٤/٤٥٦، والشعر والشعراء ١٤٦.

(٤) البيت للنجيم بن صعب في شرح التصريح ٢/٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٦، واللسان (رقش)، وله أبو لؤشيم بن طارق في اللسان (نصت)، وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٨.

٣٦٨ - وقد نسي «فعل» في «أفعل» فلما لم يفتحه بحرف

٣٦٩ - تقول منه الشوق بـ «خرج» ولم يخرج إلا «الحق» بالفتح

إذا جمعت المؤنث في الفعل؛ ألحقت بآخره التّون الخفيفة، فقلت: الهندات يَنْقُضْنَ، ولن يَنْقُضْنَ، ولم يَنْقُضْنَ؛ فيستوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم. وعلامة إضمارهن، وجمعهن التّون؛ وليست هذه التّون كالتّون التي بعد «الباء» في «تَذَقُّبَيْن»، ولا هي علامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النّصب والجزم، وإنما هي كالباء في «تَذَقُّبَيْن»، بل إذا لحقت الفعل الماضي أسكنت آخره؛ كقولك: التّسوة خرجن، وإن لحقت الفعل المضارع؛ أوجبت بناءه، بعد أن كان معرباً، وصار على حدّ واحد في الرفع والنّصب والجزم؛ وبنيت لام الفعل منه - أيضاً - على الوقف، لأنّ اتصال هذه التّون بها، كما تفعل ذلك في الفعل الماضي، في قولك: فعلتُ وفعلتُ وفعلتُ. وكذلك إذا كان آخر الفعل معطلاً؛ بقي على حاله؛ كقولك: «التّسوة يَفْعُلُون، وَيَزِمِينَ، وَلَنْ يَفْعُولَ وَلَمْ يَزِمِينَ». وفي القرآن: ﴿لَا أَلْ يَفْعُلُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

٣٧٠ - فهذه انشلة لما نسي حذلة دبرة في الألف

٣٧١ - وكلّ مبني يكون آخره على ساء؛ فاستمع ما ذكرته

حدّ البناء لزوم آخر الكلمة بحركة، أو سكون، وأن لا يتغيّر حاله مع وقوعه موقع رفع أو نصب أو جرّ أو جزم، أو عطفه على ما قبله.

فأمّا الأعداد؛ فإنّك إن عطفت بعضها على بعض، أعربتھا؛ كقولك: واحد واثنان وثلاثة، أو وصفتها؛ كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وإن ذكرتها مرسلّة بغير حرف عطف، بنيتها؛ فقلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة. وهكذا حروف الهجاء؛ إن أجريتها مُجرى الاسم أعربتھا؛ كقولك: كتبت صاداً مستوية، وسيناً مخفّفة، وإن سردتها بغير حرف عطف بنيتها - أيضاً - على الوقف، وعلني هذا قُرئ: ﴿صَبَّحَهُمْ﴾ [إبراهيم: ١]، فأما من قرأ «صا» بكسر الدّال؛ فإنه أراد به الأمر من «المصاداة» وهي المعارضة؛ وأما فتح «الميم» في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]، فإنّما فُتحت لأجل التّقاء الساكنين منها، ومن اسم الله تعالى. ولو لم تُلها «الألف» واللام؛ لكانت ساكنة، كما سكّنت في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ﴾ [البقرة: ١-٢]. وفي ﴿أَتَمَّ﴾ [الأعراف: ١]، وكان القياس أن تكسر الميم على ما يوجبه التّقاء الساكنين، إلّا أنّهم كرهوا الكسر، لثلاث يجتمع في كلمة كسرتان بينهما «ياء» هي أصل الكسر فتثقل الكلمة، فلأجل ذلك عدلوا إلى الفتح؛ التي هي أخفّ الحركات.

٣٧٢ - وقد تفتت ملحة الإعراب فودعته بدفع الإعراب

- ٣٧٣- فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا نَظْرَ الْمُتَخَبِّينِ وَحَسْبُ الْفُتُلِ بِهَا وَأَخْسِ
 ٣٧٤- وَإِنْ نَجِدْ غَيْباً فَسُدُّ الْخَلَلِ فَحَلْ مِنْ لَا غَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
 ٣٧٥- وَالْخُفْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُولَى فَيُغَمِّمُ مَا أُولَى وَيُغَمِّمُ الْمَوْلَى
 ٣٧٦- فَمُضْلَعُ نَفْسِ حَمْدِ الْقُدِّ عَلَى النَّبِيِّ الْمُضْطَفِّ مُحَمَّدٍ
 ٣٧٧- وَآلِهِ الْأَيْمَةِ الْأَقْلَهَارِ الْعَانِمِينَ فِي ذِي الْأَنْجَارِ
 ٣٧٨- ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِشْرَتِهِ وَنَسَبِي مَعَالِهِ وَشُلُوبِهِ



١ - فهرس الآيات القرآنية

١ - سورة الفاتحة

٩٨	٧ - ٦	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ﴾
٧٠	٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

٢ - سورة البقرة

١٣٢	٢ - ١	﴿الْعَرَبُ﴾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾
٥٩	١٩	﴿يَجْعَلُونَ أَسْمَاءَ لِكُلِّ ذِي نَفْسٍ حَذَرَ النَّفْسِ﴾
١٢٣	٢٤	﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾
٩	٦٥	﴿وَلَقَدْ عَفُوهَ الَّذِينَ أَغْنَوْا﴾
٧٤	١٧٥	﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾
٧٩	١٧٧	﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا وَبُوعْتُمْ﴾
١٠١	١٩٦	﴿فَبَدَّلَ مِنْ مِثْلِهِ أَوْ سَلُوا﴾
٨١	١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْرٍ يَسْتَأْذِنُ اللَّهُ﴾
١٨	٢٠٤	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾
١٧	٢١١	﴿سَلِّ بَيْنَ إِسْرَائِيلَ﴾
٩٨	٢١٧	﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْكُفْرِ الْحَرَامِ فَبَالِغُهُ﴾
١٨	٢١٩	﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْكُفْرِ وَالْمُنِيرِ﴾
٤٦	٢٢١	﴿وَلَمَّا تَوَسَّوْا مِنْ حَيْثُ مِنْ شَرُّهُ﴾
١٢٠	٢٢٩	﴿وَإِنْ عَفَا اللَّهُ فَإِنَّ عَفْوَهُ اللَّهُ﴾
١٣٢	٢٣٧	﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾
٩٨	٢٥١	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾
٧١	٢٥٥	﴿لَا تَأْخُذُكُمْ شَيْءٌ وَلَا قَوْمٌ﴾
٧٢	٢٥٦	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
٥٢	٢٧٥	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوَظِعَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَتَاهَا﴾
٨٠	٢٨٠	﴿وَلَنْ يَكُنَ دُونَ عَشْرِ فَنَظَرَةٍ إِلَى مَبْرُورٍ﴾

٣ - سورة آل عمران

١٣٢	٢ - ١	﴿الْعَرَبُ﴾ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
-----	-------	--------------------------------------

٨١	٧	﴿وَمَا يَسْكُرُوا يَوْمَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
٧٨	٤٩	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾
١٢٢	١٢٨	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
٣٢	١٣٩	﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾
٨١	١٥٩	﴿فِيمَا رَحِمُوا مِنْ آفُو﴾

٤ - سورة الساء

٧٦	٢٤	﴿يَكْتَبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾
٥٧	٦١	﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾
٦٨	٦٦	﴿مَا مَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾
٦٧	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾
١٠٤	٨٦	﴿فَتَحِيَّوْا بِحَسَنٍ مِنْهَا﴾
٥٤	٩٥	﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسَوِّدَ﴾
٧٦	٢٤	﴿يَكْتَبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾
١٢	١١٧	﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَانَا﴾
٧٨	١٧١	﴿إِنَّا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
١٨	١٧٦	﴿إِنْ لَمْ نُلَاكَ هَلَكَ﴾

٥ - سورة المائدة

٤٠	٦	﴿وَانْكَسُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
١١٧	١٢	﴿وَبَيْنَا مِنْهُمْ نَقِيرٌ يَقِيْبًا﴾
١٢٠	٧١	﴿وَحَيَّوْا أَلَا تَكُونُ يَشْتَةً﴾
١٢٥	٩٥	﴿وَمَنْ عَادَ فَنَنْقُصْهُ اللَّهُ مِنْهُ﴾
٩٩، ٥٧، ٤٤	٩٥	﴿مَدَامَا بَلَغَ الْكَيْدَ﴾
١٠٥	١٠١	﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَقْبِيَاءَ﴾
٧٦	١٠٥	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾
٧٧	١١٥	﴿قَالَ اللَّهُ إِنْ مُرَّوْلَهَا عَلَيْكُمْ﴾

٦ - سورة الأنعام

١٢٥	٣	﴿وَقَوْمُ اللَّهِ﴾
١٢١	٥٢	﴿وَلَا تَقْرَأُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ... مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

﴿يَهْدِيهِمْ أَفْئِدَهُ﴾

٩٠

١٩

٧ - سورة الأعراف

﴿الْعَمَّ﴾

١

١٣٢

﴿مَّا مَنَعَهُ إِلَّا تَحَدُّهُ إِذْ أَسْرَفَهُ﴾

١٢

٧١

﴿قَالُوا أَوْيَاكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَبِرَأْيِنَا يَوْمَ جُنَّتْنَا﴾

١٢٩

١٢٩

﴿أَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾

١٧٢

١٠٢ ، ٨٠

﴿وَأَقْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾

١٧٥

١٩

٨ - سورة الأنفال

﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾

٣٣

١٢١

﴿وَالرَّحْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾

٤٢

٦٦

﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾

٤٥

٥٧

﴿وَلَمَّا تَخَفْتُمْ مِنْ قُوَّةِ يَوْمِهِ﴾

٥٨

١٣٠ ، ١٢٧

﴿لَا تَقْلُسُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾

٦٠

٥٦

٩ - سورة التوبة

﴿إِنَّ اللَّهَ بَرُّهُ مِنَ الشُّرَكِيِّ وَرَسُولُهُ﴾

٣

١٠٢

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أُنْجِيتُمْ كَثَرْتُمْ﴾

٢٥

١٠٩

﴿إِنَّ يَمَّةَ الشُّوَرِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾

٣٦

١١٧

﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾

٤٠

٧١

١٠ - سورة يونس

﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِدَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾

٥٧

٥٢

١١ - سورة هود

﴿وَأَنْذَرْتُ الْوَيْلَ لَمَّا الْعَبَسُوا﴾

٦٧

٥٢

﴿وَقَدْ بَلَ سَيِّئًا﴾

٧٢

٦١

﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُؤْلَا﴾

٧٧

١٢٤

﴿وَمَا مِنْ مِنَ الظَّالِمِينَ يَمِيدُ﴾

٨٣

٨٢

﴿وَأَحْذَرْتُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَبَسُوا﴾

٩٤

٥٢

١٢ - سورة يوسف

﴿إِنْ رَأَيْتَ أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾

٤

٦٢ ، ٣١

٤٨	١٨	﴿صَبْرٌ حَسْبٌ﴾
٨٦	٢٩	﴿يُوشِعْ أَبْصِرْ عَنْ هَذَا﴾
٨٢	٣١	﴿مَا مَكَّنَا بُشْرًا﴾
٥٤	٤٣	﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلْزَّهْرَةِ تَحْمِلُونَ﴾
١٨ ، ١٦	٥١	﴿قَالِ امْرَأَتُ الْكَافِرِينَ﴾
٨١	٧١	﴿فَمَا تَتْلُونَ﴾
٧٨	٧٨	﴿إِنَّ لَهُ أَبًا ضَعِيفًا كَبِيرًا﴾
٨٥	٨٤	﴿يَتَأَسَّرُ عَلَى يُوشَعَ﴾
٤٣	٨٥	﴿تَأْتِيهِمْ تَفَافُتًا تَكْكُرُ يُوشَعَ﴾
١٠٩	٩٩	﴿ادْخُلُوا بِعَصَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَكِينًا﴾

١٣ - سورة الرعد

٧٨	٦	﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
----	---	--

١٤ - سورة إبراهيم

٦٧	٢٥	﴿تَوَفَّيْهُمُ كُلًّا فِي طَعْنِ رَبِّهِنَّ﴾
٧٣	٣١	﴿لَا يَبِيعُ بِيَدِهِ وَلَا يَخْلُقُ﴾
٥٤	٥٠	﴿وَنَقُصُّ وَحُودَهُمُ النَّارُ﴾

١٥ - سورة الحجر

٨٢ ، ٤٢	٢	﴿رُسُلًا يَدْعُوا إِلَى اللَّهِ لِيُخْرِجَهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ﴾
٢٠	٩	﴿إِنَّا نَحْنُ الرَّحْمَنُ الْكَافِرُ رَبُّهَا لَمْ يَخْلُقْهُمْ﴾
٣٢	٩١	﴿الَّذِينَ حَسَلُوا الْفُرْقَانَ يَبْعِينَ﴾
٤٣	٩٢	﴿وَتَرَىٰ لَكُمُ الشَّقَاءَ أَجْمَعِينَ﴾

١٦ - سورة النحل

٨١	٦٩	﴿وَمَا يَدْعُونَ يَدْعُ وَمَا يَدْعُ اللَّهُ يَأْتِ﴾
----	----	--

١٧ - سورة الإسراء

١٢٧	١١٠	﴿إِنَّمَا مَا دَعَا إِلَهُ الْأَلْسَامَةِ لِيُخْرِجَهُمْ﴾
-----	-----	---

١٨ - سورة الكهف

٧٤	٢٦	﴿أَبْعِرْ يَدَ الْأَعْمَى﴾
٩٧	٣٣	﴿لَكُنَّا لَبِثَيْنِ مَا تَكُونُ الْأَكْثَرُ﴾

٦٣	٥٠	﴿يَسْأَلُ الْمَلَكُ مَاذَا قُلْتَ﴾
٨٢	١١٠	﴿لَقَدْ أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾
١٢٥ ، ٨٢	١١٠	﴿وَلَا يَنزِلُ فِيهَا إِلَهٌ مِّن دُونِ اللَّهِ﴾

١٩ - سورة مريم

١٣٢	١	﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَوَافِيهِ﴾
٦٤	٤	﴿وَأَنشَقَّ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾
٨٠	٢٩	﴿كَيْفَ نَكْفِيكَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾
٢٠	٩٠	﴿تَكْفُرُ أَفَكُنْ﴾

٢٠ - سورة طه

٥٧	٤٤	﴿مُذَوَّلًا لِّمَن يَشَاءُ﴾
٣٢	٦٣	﴿إِنَّ هَذِهِ أَمْثَلُ الَّذِي أَتَىٰ﴾
١٩	٧٢	﴿فَأَنصِرْ إِلَىٰ صَوَابِهِ﴾
١٢٠	٨٩	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ إِلَهُهُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾
٨٥	٩٤	﴿يَسْتَوُونَ لَأَخَذَهُنَّ بِالنَّاصِيَةِ﴾

٢١ - سورة الأنبياء

٤٣	٥٧	﴿وَنَالَهُ لَكِبَةٌ أَكْبَرُ﴾
----	----	-------------------------------

٢٢ - سورة الحج

١٢٤	١٥	﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ يَدْرُؤُهُنَّ﴾
١٣٠	١٥	﴿هَلْ يُدْرِيكَ مَا يَخْلُقُ﴾
١٢٤	٢٩	﴿وَلَيَسْأَلَنَّهُنَّ الْغَافِلُونَ﴾
٣٩	٣٠	﴿فَلْيَكْفُرُوا إِنِّي ذُو فَتْنٍ﴾
٤٤	٣٥	﴿وَالْمُنِيبِينَ إِلَيْنَا﴾
١٢٥	٤٥	﴿فَمَنْ حَادِثٌ عَنْ عُرُوشِهِمَا﴾
٢٦	٤٥	﴿وَيُتْرَكُ مَعْلَقُونَ﴾

٢٣ - سورة المؤمنون

٢٠	٩٩	﴿حَقُّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾
----	----	---

٢٤ - سورة النور

٤٩	١	﴿سُورَةُ الْأَنْعَامِ وَفُتِحَتْ﴾
----	---	-----------------------------------

٥٧	٤	﴿مَلِكُومُ شَنِينَ حَنَّة﴾
٤٠	٤٣	﴿بَكَادُ سَا رُفُوعٍ بِدَهَبٍ بِالْأَنْصَرِ﴾

٢٥ - سورة الفرقان

١٧	٥٩	﴿مَنْتَلُ يَوْمِ حَبِيرَا﴾
٩٨	٦٩ - ٦٨	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفُ...﴾

٢٦ - سورة الشعراء

٥١	٢١	﴿لَمَزْتُ بِكُمْ لَنَا جَفْنُكُمْ﴾
٦٨	٩٩	﴿وَمَا لَمَلْنَا إِلَّا الشَّعِيرِ ﴿٩٩﴾﴾
٣٢	١١١	﴿وَالْبَلْعَ الْأَرْذَلُونَ﴾

٢٧ - سورة المل

٣١	١٨	﴿أَذْعَلُوا مَكْرِكُكُمْ لَا يَحْمِلُكُمْ شَيْئُكُمْ...﴾
٥٧	٨٨	﴿وَيَوْمَ تَرَى الْمَلَائِكَةَ﴾
٧٦	٨٨	﴿فَعَنَّا اللَّهُ الْيَوْمَ أَنْفَ كُلِّ شَيْءٍ﴾

٢٨ - سورة القصص

١٢٤	٢٣	﴿وَلَمَّا وَرَا مَاءَ مَدْيَنَ﴾
٧٨	٧٦	﴿وَأَنبَتَهُ مِنَ الْكُوْزِ مَا إِنَّا مَقَامِعُهُمْ لَنَسُوا بِالْمُغْبَاةِ﴾
١٧	٧٧	﴿وَأَعِينِ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾
٦١	٧٩	﴿فَمَرَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾
٥٨	٨٠	﴿وَوَيْلٌ لَكُمْ تَوَابَ اللَّهُ خَيْرٌ﴾

٢٩ - سورة العنكبوت

٦٧	١٤	﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَيَاتٍ عَامًا﴾
----	----	--

٣٠ - سورة الروم

١٢٨	٤	﴿إِلَى الْأَشْرَ مِنْ قَبْلُ وَيَوْمَ بَعْدُ﴾
١٢٥	٣٦	﴿وَلَا تَحْسَبُهُمْ سِنَةً بِمَا قَدَّمْتَ إِلَيْهِمْ إِنَّا هُمْ بِقَاطِرُونَ﴾
٨٠	٤٧	﴿وَكَاكَ حَلَا عَلَيْنَا نَعْمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

٣٣ - سورة الأحزاب

٤٦	٦	﴿وَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ﴾
----	---	-----------------------------

٩	١٨	﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْكُمْ﴾
٧٧	٥٦	﴿إِنَّ اللَّهَ وَيْلَتَكُمْ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾
٣٤ - سورة سبا		
٨٣	١٠	﴿يَجْعَلُ أَوْدَ مَعَهُ وَالْقَدِيرَ﴾
٣٥ - سورة فاطر		
١٠٥	١	﴿أَوَّلُ لَيْلَةٍ نَقُتِلُ وَكُنْتُ رَبِّعَ﴾
٣٦ - سورة يس		
٤٩	٣٩	﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾
٣٧ - سورة الصافات		
٧٢	٤٧	﴿لَا يَبَا عَوْلَ﴾
١٠١	١٤٧	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِالْهَقْلِ أَلَيْسَ أَوْ يَرْسَلُ﴾
١٨	١٧٤	﴿قَوْلَ عَتَمَ﴾
٣٨ - سورة ص		
٦٣	٢٣	﴿لَمْ يَنْعَ وَيَنْعَ تَجَهَّ﴾
٣٢	٤٧	﴿وَأَنَّهُمْ عِنْدَ لَيْلِ الْمَصْطَفَيْنِ الْأَخْبَارِ﴾
٧١	٧٥	﴿مَا تَمَلَّكَ أَنْ تَعْلُدَ لِمَا خَلَفْتَ بِذُنُوبِكَ﴾
٣٩ - سورة الزمر		
٨٥	١٠	﴿يُصَادِقُ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾
٨٥	١٦	﴿يُصَادِقُ الْفَاقُونَ﴾
٨٥	٥٦	﴿يَهْمَزُونَ عَلَى مَا قَرَأْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾
٩	٧٣ - ٧١	﴿حَوَّجَ إِذَا جَاءَهُمَا﴾
٤٦	٧٣	﴿سَلَّمُ عَلَيْهِمْ﴾
٤١ - سورة فصلت		
٣١	١١	﴿قَالُوا أَتَبْنَا خَالِينَ﴾
٤٢ - سورة الشورى		
٤١	١١	﴿لَيْسَ كَيْفَ شَيْءَ﴾
٤٨	٤٣	﴿وَلَمَنْ سَمِعَ وَمَعَرَّ لَيْلَ ذَلِكَ لَيْسَ عَمَرُ الْأُمُورِ﴾
٩٨	٥٣ - ٥٢	﴿وَالَّذِي أَتَى إِلَى مَرْطَلٍ مُنْجِبٍ مَرْطَلٍ اللَّهِ﴾

٨٥	٦٨	٤٣ - سورة الزخرف	﴿يَتَجَبَّأُوْا لَا تَخُوْا عَلَيْنٰكُمْ﴾
٢٩	٤١	٤٤ - سورة الدخان	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَوْلٍ عَنْ مَوْلٍ شَيْئًا﴾
١٠٢ ، ٧٧	٤	٤٧ - سورة محمد	﴿وَمَا سَأَلَ عَنَّا مِثْلَ مَا سَأَلْنَا﴾
٤٦	٢٩	٤٨ - سورة الفتح	﴿تُحْمَدُ رَسُوْلَ اللهِ﴾
٥٢	١٤	٤٩ - سورة الحجرات	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَا نَشَأُ﴾
٦٢	٢٣	٥٠ - سورة ق	﴿هَذَا مَا لَدَىٰ عِثْدِ﴾
٧٠	٤٣	٥٢ - سورة الطور	﴿أَمْ لَمْ يَلَمْ إِلَهُ عَذْرَ اللهِ﴾
٥٠	٢٤	٥٤ - سورة القمر	﴿أَبَشِّرْنَا وَجِدًا نَّيْمُهُ﴾
٨٢	٥٠	٥٤ - سورة القمر	﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كُنَّحٌ بِالصَّرِّ ﴿٥٠﴾﴾
٢٩	٧٢	٥٥ - سورة الرحمن	﴿حَرُّ مَغْضُوْرَاتٍ فِي الْخِيَارِ ﴿٧٢﴾﴾
١٦	١	٥٦ - سورة الواقعة	﴿إِنَّا وَقَمَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١﴾﴾
٨٠	٧	٥٦ - سورة الواقعة	﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴿٧﴾﴾
٨٦	١٠	٥٩ - سورة الحشر	﴿وَرَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا وَلَا تَمْنُنَا﴾
٤٠	٩	٦٢ - سورة الجمعة	﴿إِنَّا نُوَدِّعُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾

٦٥ - سورة الطلاق

٥٦	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرَهُ﴾
١٢٤	٧	﴿يَشِقُّ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيَةٍ﴾
٩٨	١١ - ١٠	﴿قَدْ أَرْسَلْنَا اللَّهُ إِلَيْنَكَ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ وَرَسُولًا ﴿١١﴾﴾

٦٧ - سورة الملك

٥٨	٣٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن لِّسَعٍ مَّا دُرُّهُ عُزْرًا﴾
----	----	--

٦٨ - سورة القلم

٧	٦	﴿يَا أَيُّهَا النَّفُّوسُ ﴿٦﴾﴾
---	---	--------------------------------

٦٩ - سورة الحاقة

١١٧	٧	﴿سَمِعْنَا عَلَيْهِمْ تَهَنُّتًا يَلَالَى أَفْأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
٨٥	٢٩ - ٢٨	﴿مَا أَهْوَىٰ مَنَاقِبُ ﴿٢٨﴾ مَلَكٍ مِّن مَّلَاقِبِ ﴿٢٩﴾﴾

٧٠ - سورة الماعج

٣٢	٣٧	﴿عَيْنًا﴾
----	----	-----------

٧٣ - سورة المزمل

١٣٠ ، ١٢٦ ، ٢٠ ، ١٨	٢	﴿وَرُّ الْوَيْلِ لَا يَأْتِيكَ ﴿٢﴾﴾
٧٨	١٢	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَكْثَارًا وَجِيسًا ﴿١٢﴾﴾
١٤	١٦ - ١٥	﴿كَأَنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ ثَوْدَةَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَمَن مِّن قَوْمٍ مِّنْهُمْ ﴿١٦﴾﴾
١١٩	٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴿٢٠﴾﴾

٧٤ - سورة المدثر

٦٢	٤٩	﴿فَمَا لَمْ يَنفَكُوا مِّنَ الذِّكْرِ فَهَيْسًا ﴿٤٩﴾﴾
٦١	٦	﴿وَلَا تَحْشَىٰ شَيْئًا ﴿٦﴾﴾

٧٥ - سورة القيامة

٧١	٣١	﴿لَا سَكُنَ لَهَا قَرْيَةً ﴿٣١﴾﴾
----	----	----------------------------------

٨٢ - سورة الانفطار

٨٤	٦	﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِمَوْلَىٰكَ الْكَبِيرِ ﴿٦﴾﴾
----	---	---

٨٣ - سورة المطففين

٤٦	١	﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾
----	---	----------------------------------

٨٤	٢٧	٨٩ - سورة الفجر	﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ النَّاصِيَةُ﴾
٥٢	١٤	٩٢ - سورة الليل	﴿تَذَكَّرْ فَإِنَّا نَمَلُّ﴾
١٠٢	٩	٩٣ - سورة الضحى	﴿أَنَّمَا الْآلِثَةُ نَجْثٌ﴾
١٢٤	١	٩٤ - سورة الشرح	﴿إِذَا فَشَرَحَكَ مُدْرِكُ﴾
١٠٨	٤	٩٥ - سورة التين	﴿لَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْإِنْسَانَ ذِي أَسْمَنِ تَشْوِيرٍ﴾
٩٨	١٦ - ١٥	٩٦ - سورة العلق	﴿تَنفِثًا وَإِنشَابًا﴾
٣٩	٥	٩٧ - سورة القدر	﴿مَنْعُومٍ عَلَى شَجَرٍ﴾
١٢٦ ، ١٨	١	٩٨ - سورة البينة	﴿لَا يَنْفِي الْإِيمَانَ كُفْرًا﴾
٨٥	١٠	١٠١ - سورة الفارقة	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَبِئَ﴾
٧٧ ، ٤٣	٢ - ١	١٠٣ - سورة العصر	﴿وَالْعَصْرِ﴾
٨	١	١٠٥ - سورة الفيل	﴿كَفَّ فَعَلَ رَبُّكَ﴾
٩٩	٤	١١١ - سورة المسد	﴿وَأَمْرًاكُمْ حَقًّا أَلْحَقُ﴾
١٢٤	٣	١١٢ - سورة الإخلاص	﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ بَوْلٌ﴾
١٢٦	٤		﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كُفْرًا﴾

٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- ٧٦ «من استطاع منكم الباءة فليتزوج...»
- ١٠ «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت... ومن اغتسل»

٢ - فهرس الأشعار

١٠٩	محرز بن المكبر	الطويل	لقاء	كان دنائراً
١٠	حرملة بن المنذر	الخفيف	عناء	ليت شعري
١١٤	الأعشى	الطويل	الصبا	وماله
١٨	جرير	الوافر	ولا كلاباً	ففض الطرف
٨٥	(٤ أبيات...)	الكامل	جدياً	وحديثها
٦٩	الكميت	الطويل	مشعب	ومالي إلا آل
١١٣	المجير السلولي	الطويل	نجيب	فبيناه
٧٩	أبو العتاهية	الوافر	المشيب	ألا ليت
٧٣	لضمرة بن جابر أو لغيره	الكامل	ولا أب	هذا لعمركم
١١١، ٢٧	عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُقلَّب	لا بارك الله
١١٢	عامر بن الطفيل	الطويل	ولا أب	فما سؤدتني
٢٤	خفاف بن ثبة	الطويل	بن قارب	فقلت لعبد الله
١٠٦	جرير، أو عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	بالعلب	لم تتلفع
٢٦	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	وذو طويث	فإن الماء
١١٥، ٤٢	جذيمة	المديد	شمالاً	ربما أوفيت
٩٤	-	الطويل	وبالتي	وما شاب
١١٥	المغيرة بن حنّاء	الوافر	فأسريحا	سأترك
١١٢	ابن هرمة	الوافر	بمنتزاح	أأنت
٨١	لعقبة أو عقبة الأسدي	الوافر	الحديدا	معاوي
١١٤	-	الرجز	فاصلبدا	كاللذ
٩٤	-	الطويل	الوجد	ولكن
١١٤	الأسهب بن رميلة	الطويل	خالداً	فإن الذي
٩٤	-	الطويل	زهيد	بذالك
٤٠	النابعة الذبياني	البيسط	من أحد	ولا أرى فاعلا
١١١	قيس بن زهير	الوافر	بني زياد	ألم يأتيك
١١٥، ٨٦	امرؤ القيس	الطويل	والخضر	لنعم الفتي
٥١	المعاج	الرجز	كسر	تقضي
١٢٢	امرؤ القيس	الطويل	فتعذرا	فقلت له

٧٢	للفرزديق أو لرجل من عبد مناة	الطويل	وتأزرا	فلا أب وابناً
٥٢	جرير	الوافر	عارا	لقد ولد
١١٠	-	الوافر	فرّا	ألا أبلغ
١١٢	ابن هرمة	البيسط	فأنظورُ	وإني حشما
١١٦	الفرزدق	الكامل	الأبصارُ	وإذا الرجالُ
٩٩	الخرنق	الكامل	الأزيرُ	النازلون
٩٩	الخرنق	الكامل	الجزيرُ	لا يبعدن
١٣١	زهير	الكامل	الذعرُ	ولنعم حشو
١٣٠	بيتان.....	الرجز	خمساً	لقد رأيت
٤٣	أبو ذؤيب الهذلي	البيسط	والأسُ	له يبقى
١٠٣	٤ أبيات...	الطويل	تحرصُ	موانع صرف
٤٣، ٤٤	الركاض اللبيري	الرجز	تمضمضا	وصاحبُ
١١٦	القطامي	الوافر	الودعا	قفي قبل
٩٨	السريع	صنعا	من يفعل
١١٧	ذو الرمة	الطويل	البلاقُ	وهل يرجع
١١٠	جرير	الكامل	الخشعُ	لما أتى
٧٣	أنس بن العباس بن مرداس	السريع	الراقع	لا نسب
١١٢	الفرزدق	البيسط	الصباريفُ	تنفي يداها
١٢٢	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشفوف	للبس عباءة
٤٤، ١٢	أبو محجن الثقفي	الكامل	بطلاق	يا ربّ غيرك
١١٣	مشطور الرجز	هواكا	دار لسعدى
١٣١	طفيل بن يزيد	الرجز	أوراكيها	تراكها
١٣١	حميد بن ثور	الطويل	وقابلةُ	فقلت امكثي
١١٤	الأخطل	الكامل	الأغلا	أبني كليب
١١٠	عامر بن جوين	المتقارب	إيقالها	فلا مزنة
١١١	أبو الأسود الدؤلي	المتقارب	قلبلا	والفيتة
٧٠	ليبد	الطويل	زائلُ	ألا كل شيء
١٢٢، ١٠١، ٣٩	جرير	الطويل	أشكلُ	فما زالت القتلى
٢٧	جرير	الطويل	تغزلُ	فيوماً يوافيني
٨٣	الأعشى	البيسط	يا رجلُ	قالت هريرة
٧٣	الراعي النميري	البيسط	ولا جملُ	وما هجرتك
٦١	كثير عزة	م. الوافر	خللُ	لمية

١١٥	امرؤ القيس	الهنج	تنهأ	لمن زحلوفة
١١٣	النجاشي	الطويل	فضلي	فلست بآتيه
٤٢ ، ١٣	امرؤ القيس	الطويل	محول	فمثلك حيلي
٤١	أبو كبير الهللي	الكامل	بهيضل	أزهير إن يشب
١١٣	الأعشى	الخفيف	الزلاي	وكان الخمر
٥٩	حاتم	الطويل	تكرما	وأغفر
٣٣	المتلمس	الطويل	لصتما	فأطرق
١٠١	زياد الأعجم	الوافر	أو نستقيما	وكنت
١١٠	رؤبة بن العجاج	الرجز	الأضحما	ضخم
٨٤	لأمية بن أبي الصلت أو لأبي خراش	مشطور الرجز	يا اللهما	إني إذا ما حدث
١١٥	الأحوص	الوافر	السلام	ألا يا نخلة
٧٤	لأمية بن أبي الصلت	الوافر	مقبم	فلا لغو
١٢٩	لرجل من تميم	الكامل	قدام	لعن الإله
١٥	زهير بن أبي سلمى	الطويل	عبي	وأعلم ما في
١٣١	لجيم بن صعب	الوافر	حذام	إذا قالت
١١٠	حسان بن ثابت	البيط	عثمانا	لتسمعن
٨٢	لقروة بن مسيك	الوافر	آخرينا	وما إن طبا
٩٢	أبو عثمان المازني	المتقارب	السمانا	هوئ
١١١	قعب ابن أم صاحب	البيط	صنوا	مهلاً
١١٣	يعلى بن الأحول	الطويل	أرقان	فَظِلْتُ
١١٥	كعب بن مالك	البيط	مثلان	من يفعل
١١٢	الرجز	الشن	تركن
١١١	الرجز	علي	قلت

٤ - فهرس الأعلام

- ابن أم مقيث: ١١١.
 الأخطل: (١١٤).
 الأخفش: ١٠٥.
 الأعشى: ٨٣، ١١٣.
 امرؤ القيس: (١٣)، ٤٢، ٨٦، ١١٥، ١٢٢.
 جذيمة: (٤٢)، ١١٥.
 جرير: (١٧)، ٢٧، ٣٩، ١٠٠، ١٢٢.
 الجلال السيوطي: ٥.
 حاتم الطائي: ٥٩.
 الخرنق: ٩٩.
 الخليل: ١٤.
 أبو ذؤيب الهللي: (٤٣).
 ذو الرمة: (١١٧).
 زهير: (١٥)، ١٣١.
 ستان بن الفضل الطائي: (٢٦).
 سيبويه: ١٠٥، ١١٠.
 طريف بن مالك: ١١٥.
 عائشة: ١٠٦.
 عامر بن الطفيل: (١١٢).
 عبيد الله بن قيس الرقيات: (٢٧)، ١١١.
 أبو عثمان المازني: ٩٢.
 المجير السلولي: (١١٣).
 أبو علي الفارسي: (١٢).
 الفرزدق: ١١٢، ١١٦.
 أبو القاسم النحوي: ٣٥.
 القطامي: (١١٦).
 الكميت: (٦٩).
 لييد: (٦٩).
 المبرد: ٩٢.
 المتلمس: (٣٢).
 محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي: ٥.
 محمد العاقب بن سيد محمد السوسي: ٥.
 ميسون بنت بحدل: (١٢٢).
 النابغة الذبياني: (٤٠).
 النجاشي: (١١٣).

٥ - فهرس الأماكن والبلدان

البحرين: ٩٦.	العراق: ٦٦.
بلن: ١٠٨، ١٠٩.	عمان: ١٠٩.
البصرة: ٢٨، ١٠٠.	فلج البصرة: ١٠٩.
بغداد: ٦٦.	الكوفة: ١٠٠.
الحجاز: ١١٥.	المدينة: ٦٦.
حجر: ١٠٨، ١٠٩.	مصر: ١٠٩.
حضر موت: ١٠٧.	مكة: ٢٨، ٣٣، ٦٦، ١٠٦.
حلب: ١٠٩.	منى: ١٠٨، ١٠٩.
حنين: ١٠٨، ١٠٩.	مجر: ١٠٩.
غراسان: ١٠٩.	واسط: ١٠٨، ١٠٩.
دابق: ١٠٨، ١٠٩.	الجماعة: ١٠٩، ١١٩.
الشام: ٦٦، ٩٦.	اليمن: ٩٦.
صنعاء: ٩٦.	

٦ - فهرس المصادر والمراجع

- الأزهية في علم الحروف: الهروي، تح عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٨١.
- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجلدة، ط ١، ١٩٩١.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ط ١، ١٩٥٧.
- الأشياء والنظائر، السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، مصر، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط ٦، ١٩٨٣.
- أمالي القاضي: دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة: الففطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، لا ط، لا ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح السيد محمد يوسف، راجعه في حواشيه عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام في الكويت، ط ١، ١٩٧٧.
- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة: السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لا ت.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مصر ١٣٤٩هـ.
- تحفة الأحباب وطرائف الأصحاب على ملحّة الإعراب وسنخه الآداب: تأليف الشيخ محمد بن محمد بن عمر بحرق الحضرمي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- تمة المختصر في أخبار البشر: لابن الوردي، مصر ١٢٨٥هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تح وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
- تذكرة النحاة: أبو حيان محمد بن يوسف الفرناطي، تح عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦.

- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، حيدرآباد ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ.
- تهذيب تاريخ ابن عساكر: عبد القادر بدران، دمشق ١٣٥١هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى، تح عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، ط ١، ١٩٦٤.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٦.
- جمهرة اللغة: ابن دريد، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط ١، ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢، ١٩٨٣.
- جوهرة الأدب في معرفة كلام العرب: الإمام علاء الدين بن علي الإربلي، صنعه إميل يعقوب، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩١.
- الحيوان: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، ودار الفكر، بيروت ط ١، ١٩٨٨.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخاتجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.
- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي، وأحمد الشتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، مصر ١٩٥٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، لا ط، لا ت.
- الدرر اللوامع على معجم الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: الشنيطي، تح وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١.
- ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري.
- ديوان الأخطل: شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تح محمد حسن آل ياسين، لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يموت، بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ديوان جرير بن عطية: تح نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.

- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدلك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠.
- ديوان خفاف بن ندبة = شعر خفاف بن ندبة.
- ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، قدّم له شاكِر الفحام، دار قتيبة، دمشق، لا ط، ١٩٨١.
- ديوان ذي الرقة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تح عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه رابنهرت فايرت، نشر فرانز شتايز بقبان، بيروت، ط ١، ١٩٨٠.
- ديوان رؤية بن العجاج، تح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح وشرح محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦.
- ديوان أبي العتاهية، تح شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥.
- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تح عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، لا ط، لا ت.
- ديوان كثير عزة، تح إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤.
- ديوان المنتمس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨.
- ديوان النابغة الذبياني، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧.
- ديوان النجاشي الحارثي = شعر النجاشي الحارثي.
- ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.
- رغبة الأمل من كتاب الكامل: وهو شرح لكتاب الكامل للمبرد، سيد بن علي المرصفي، مصر ١٣٤٦ - ١٣٤٨هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥.

- سنن الترمذي: مصطفى الحلبي.
- سنن أبي داود.
- سنن ابن ماجه: عيسى الحلبي.
- سنن النسائي، تصوير دار الكتب.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديد، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح أبيات سيويه: السيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، لا ط، ١٩٧٩.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، ١٩٦٨.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي، تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، تح داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تح محمد نفاع وحسين عطوي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٧٠.
- شعر خفاف بن ثنية، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط ١، ١٩٨٣.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، شرح أحمد محمد شاكر، مصر، ١٣٦٤هـ.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩.
- شعر النجاشي الحارثي، جمعه سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦.
- صحيح البخاري: دار الفكر، بيروت.

- صحيح مسلم: عيسى الحلي.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرحه محمود محمد شاكر، مصر، ١٩٥٢.
- الطبقات الكبير: ابن سعد، طبع في ليدن ١٣٢١هـ.
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، لا ط، لا ت.
- الكامل، لابن الأثير، طبع في مصر ١٣٠٣هـ.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.
- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ١٤٠٩هـ.
- المؤلفات والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: الآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢.
- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان: لسبط ابن الجوزي، حيدر آباد، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١.
- مرشد الطلاب في شرح وتحقيق ملحّة الإعراب: تأليف محمد العاقب بن سيد محمد السوسي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- مسند أحمد بن حنبل: الميمنية.
- معاهد التنقيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العباسي، مصر، ١٣٦٧هـ.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ملحّة الإعراب، تأليف أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس: العباس بن علي الموسوي، مصر ١٢٩٣هـ.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، مصر، ١٣١٠هـ.

المحتويات

٥	المقدمة
٦	منهج التحقيق :
٨	باب الكلام
٩	باب الاسم
٩	باب الفعل
١١	باب الحرف
١٢	باب النكرة والمعرفة
١٤	باب التعريف
١٥	باب قسمة الأفعال
١٥	باب الماضي
١٦	باب الأمر
٢٠	باب الفعل المضارع
٢٢	باب الإعراب
٢٣	باب إعراب الاسم المفرد المُنْصَرَف
٢٥	باب الأسماء الستة
٢٦	باب حروف العلة
٢٧	إعراب الاسم المنقوص
٢٩	باب المقصور من الأسماء
٢٩	باب التثنية
٣١	باب جمع المذكر السالم
٣٣	باب جمع المؤنث السالم
٣٥	باب جمع التذكير
٣٨	باب حروف الجزر
٤٢	باب حروف القسم

٤٣	باب الإضافة
٤٥	باب كم الخبرية
٤٦	باب المبتدأ والخبر
٤٩	الاشتغال
٥٠	باب الفاعل
٥٢	باب ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ
٥٣	باب المفعول به
٥٥	باب ظننت وأخواتها
٥٦	باب عمل اسم الفاعل المنون
٥٧	باب المصدر
٥٩	باب المفعول له
٥٩	باب المفعول معه
٦٠	باب الحال
٦٢	باب التمييز
٦٣	باب نعم وبش
٦٣	باب حينذا
٦٤	باب «كم» الاستفهامية
٦٥	باب الظرف
٦٨	باب الاستثناء
٧١	باب «لا» النافية للجنس
٧٤	باب التعجب
٧٦	باب الإغراء
٧٦	باب التحذير
٧٧	باب إن وأخواتها
٧٩	باب كان وأخواتها
٨١	باب «ما» التائية الحجازية
٨٢	باب النداء
٨٦	باب الترخيم

٨٨	باب التّصغير
٩٢	باب حروف الزيادة
٩٤	باب التّسبب
٩٧	باب التّوابع
١٠٣	باب ما لا ينصرف
١١٦	باب العدد
١١٨	باب نواصب الأفعال
١٢٣	باب النون لمحدوفة
١٢٤	باب حروف الجزم
١٢٧	باب الشّروط والجزاء
١٢٨	باب المبنيات
١٣٥	١ - فهرس الآيات القرآنية
١٤٥	٢ - فهرس الأحاديث الشريفة
١٤٦	٣ - فهرس الأشعار
١٤٩	٤ - فهرس الأعلام
١٥٠	٥ - فهرس الأماكن والبلدان
١٥١	٦ - فهرس المصادر والمراجع

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra,ahlamontada.com